وزارة التعليـــــــــــــم العـــالـــــــي والبحـــــــــــــث العلمـــــــــــــي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعـــــــــــة وهـــــــــران 1-احمد بن بلة
معهد علم الإجـــــرام
University of Oran1 – Ahmed Ben Bella –
Institute of Criminology

عنوان المذكرة

دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية.

إعداد الطالبين:

- بلعَايش بِيدَاس
- عباس مُعاذ

تحت إشراف الأستاذ:

شرارة فيصل

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
سهام بوكريريس	جامعة وهران 1 أحمد بن بلة	رئيسًا
شرارة فيصل	جامعة وهران 1 أحمد بن بلة	مشرفًا
محفوظ اكرام	جامعة وهران 1 أحمد بن بلة	مناقشًا

السنة الجامعية 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون﴾ (آل عمران: 104).

قال الله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (آل عمران:110).

قال الله تعالى: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (آل عمران:110).

قال الله تعالى: ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (التوبة:67).

قال الله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة:71).

قال الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (الحج:41).

قال الله تعالى: ﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (لقمان:17).

قال الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾(الأعراف:157).

صدق الله العلي العظيم

شُكرٌ وَتَقدِير

بداية نحمد الله أن وفقنا لإنجاز هذه المذكرة وعملا بحديث الرسول ﷺ: "**مَن لا يشكرُ النّاسَ لا يشكرُ اللهَ**"

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذنا الفاضل شرارة فيصل المشرف على هذه المذكرة والذي منحنا ثقته ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة طيلة مدة انجاز المذكرة فكان لذلك الأثر الكبير في إتمام هذا العمل، نسأل الله تعالى أن يجزي استاذنا المشرف خير الجزاء، وأن يبارك في علمه وعمله ويجعل ما قدمه لنا في ميزان حسناته.

وكما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى السادة أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، وعلى ملاحظاتهم وتوجيهاتهم وتقيمهما .

ونتقدم بخالص الشكر والعرفان لأسرة معهد علم الإجرام من السيد المدير عدة بوهدة محمد الأمين، و جميع الأساتذة الذين أثرونا علماً وكانو خير قدوةً ونبراساً أخلاقاً، طوال مدة الدراسة في المعهد، ونشكر كل طاقم الإداري للمعهد على تعاونهم الدائم وحسن معاملتهم.

ونسأل الله أن يجزي كل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب اوبعيد إلى كل هؤلاء تحية وشكرا.

إِهدَاء

الي رجل الكفاح ...الى من افنى شبابه في تربيتي ...الى مثلي الأعلى

في القوة والأرادة الي من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق

العلم الى القلب الكبير

ابي الغالي

الي من وضع المولي عز وجل الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابة

العزيز...

الى من يسعد قلبي بلقاءها الى روضة من رياض الجنة الى روضة الحب التي تنبت الازهار

الى القلب النابض ...الى رمز الحنان والحب والتضحية ..

أمي الحبيبة

الى القلوب الطاهرة والرقيقة والنفوس البريئة الى كنزي الغالي الى من شاركتهم كل حياتي أخواتي و أخواتي العزيزات ...

الي أصدقائي ورفقاء دربي الذين رافقوني في مشواري الدراسي

الى كل من ساعدني من قريب او بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع

معاذ

إِهدَاء

الحمد لله الذي وفقني لاتمام هذا العمل و أعانني على بلوغ هذه المرحلة،

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى والدي الكريمين، اللذين كانا سندي الدائم و مصدر دعمي، أهدي ثمرة جهدي المتواضع، عرفاناً بما قَدماه لي من حب وعطاء لا يقدر، فلهما مني خالص الأمتنان والتقدير.

الى أختي "جنات" وأخي "باديس" الذين كانا مصدر دعم وتشجيع دائم لي، إلى جميع الأهل والأصدقاء

أشاركهم ثمرة هذا الجهد بكل محبة و إعتزاز.

كما أتقدم بهذا الإهداء لاساتذتي الأفاضل الذين أشرفوا على تعليمي خلال كل مسيرتي دراسية.

والى كل من ساعدني من قريب اوبعيد في انجاز هذا العمل المتواضع أهديكم هذا العمل المتواضع

راجياً من الله أن يجعله علماً ينتفع به.

بِيَاس

قائمة الاختصارات:

ص : الصفحة.

ت.ر : ترجمة.

ط: طبعة.

د.س.ن: دون سنة نشر.

م.ج: مجلد.

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ق.ع.ج: قانون العقوبات الجزائري.

Vol: Volum.

N: Numero.

P: Page.

NGO: Non Governmental Organization.

مقدمة

مقدمة:

تعد الظاهر الإجرامية من أهم المسائل التي تنصب عليها دراسات العلوم الجنائية، فأصبحت الجريمة تتجاوز كونها مجرد مشكلة قانونية تعالج بنصوص تشريعية وإنما مرض إجتماعي يؤرق الحكومات وتداعياته تنصب على المستوى الفردي والإجتماعي مهدداً بذلك أمن الدولة، وهو مايستدعي انتهاج سياسة جنائية " Criminelles politique " ناجعة للحد من الجريمة، حيث من خلالها تعمل الدولة على صياغة خطة شاملة بالاعتماد على مختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع دراسة العوامل الفردية و التركيز عليها بغرض إضفاء طابع شمولي على العدالة الجنائية، وكذلك إضفاء طابع الجدة إذ لابد من سياسة جنائية جديدة تواكب مستجدات القرن الحادي والعشرين، تقوم على جعل هدف توطيد الأمن العام ومكافحة الجريمة هدفاً مركزياً ليس فقط للسياسة الاجتماعية وإنما لمختلف السياسات الاقتصادية والثقافية والتربوية في الدولة، ومنه يمكن وصف سياسة الجنائية بأنها الخطوط العامة التي تحدد إتجاه المشرع الجنائي والسلطات القائمة على تطبيق التشريع وتنفيذه من أجل تحقيق الدفاع الإجتماعي في مجال الجريمةوالأمن العام[1].

ومن بين الاستراتيجيات التي تتبناها الدول في سياستها الجنائية لمكافحة الجريمة نجد إشراك المجتمع المدني إذ يعتبر المجتمع المدني من المواضيع الهامة التي فرضت نفسها في الفكر القانوني خاصة في ظل التحولات العميقة التي شهدتها الظاهرة الإجرامية من حيث طبيعتها وأساليبها وانتشارها، لم تعد الجريمة مجرد سلوك فردي بسيط، بل أصبحت في كثير من الأحيان ظاهرة معقدة مرتبطة بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية متعددة، وأمام هذا التعقيد، لم يعد من الممكن الاعتماد على الطرق التقليدية التي تحصر مكافحة الجريمة في يد الدولة عبر أجهزتها الأمنية والقضائية فقط، بل أصبح من الضروري تبني سياسة جنائية حديثة تقوم على الانفتاح والتكامل بين مختلف الفاعلين، وعلى رأسهم المجتمع المدني باعتباره شريكًا أساسيًا في تحقيق الأمن داخل المجتمع وهو ما يمكن اعتباره أيضا أحد مظاهر الديمقراطية التشاركية في المجال الأمني والجزائي.

وعليه نحاول من هذه الدراسة الإحاطة بموضوع المجتمع المدني كأحد استراتيجيات الدولة في مكافحة الجريمة، وذلك من خلال اشراكه عبر تمكينه وتفعيله بنصوص قانونية تسمح بالاستغلال الأمثل لهيئاته وسائله، سواء عن طريق إجراءات قبلية وقائية أوإجراءات بعدية علاجية

[1] - حمليلي سيدي محمد، السياسة الجنائية "أثر الفكر الجنائي على الأنظمة الجزائية المقارنة" "دراسة مقارنة"، الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان–الجزائر، 2019، ص ص 12 – 13. (بتصرف)

وتعد هذه الدراسة محاولة لتحديد رؤية شاملة لموضوع المجتمع المدني كآلية لمكافحة الجريمة، تم بناؤها وفق عناصر التالية:

اولا : أهمية الموضوع

تكمن اهمية الدراسة في مايلي :

- التعريف الشامل بالمقصود بالمجتمع المدني.
- إبراز أهم تنظيمات المجتمع المدني الفاعلة في مكافحة الجريمة.
- التطرق للأليات ووسائل التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة.
- توضيح أهمية إشراك المجتمع المدني الي جانب مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية في مواجهة الظاهرة الجريمة.
- الإحاطة بالمعوقات واجب تداركها التي تحد من عمل مؤسسات المجتمع المدني.
- إثراء الدرسات والأبحاث العلمية في مجال العلوم الجنائية المتعلقة بدور المجتمع في مكافحة الجريمة.

ثانيا: دوافع اختيار الموضوع

إن اختيار الموضوع كان نتيجة دوافع ذاتية واخرى موضوعية حيث:

اولا: العوامل الذاتية

- الرغبة بالإلمام أكثر بموضوع المجتمع المدني باعتبارنا منخرطين في جمعيات بيئية و تنظيمات ونوادي طلابية.
- الإثراء العلمي بموضوع المجتمع المدني و ترك بصمة أكاديمية شخصية في البحث العلمي.
- ميول والرغبة للبحث في الموضوع وفهم أهميتها والدور الذي تقوم بيه تنظيمات المجتمع المدني لمكافحة ظاهرة الجريمة.

ثانيا :العوامل الموضوعية

- قلة الدراسات القانونية التي عالجت موضوع المجتمع المدني.
- الأهمية البالغة لفكرة المجتمع المدني ونجاعتها في الحد من الجريمة في الدول الديموقراطية.
- الرغبة في تقديم إضافة قيمة علمية ولو بسيطة للمجتمع العلمي من خلال موضوع المجتمع المدني كأحد آليات مكافحة الجريمة.

ثالثا : الدرسات السابقة و أهم مراجع المعتمدة

تم الإستناد إلى مجموعة من الدراسات السابقة والتي اعتمدنا بعضها أيضا كمصادر ومراجع أساسية في بحثنا حول موضوع دورالمجتمع المدني في مكافحة الجريمة، وتجدر الإشارة أنه تم الإستعانة بوسائل الذكاء الاصطناعي للوصول لبعض المراجع وتحيينها، ونذكر أهمها:

- كتاب المجتمع المدني دراسة نقدية للمفكر والكاتب السياسي عزمي بشار والذي عالج موضوع المجتمع المدني من ناحية مفاهيمية و تاريخية.
- كتاب الدين والسلطة قراءة معاصرة للحاكمية للمفكر والناقد محمد شحرور والذي عالج موضوع المجتمع المدني، من ناحية دينية باعتباره سلطة مجتمعية مستقل عن سلطة السياسية.
- كتاب دفاتر سجن للمفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، الذي قدم من خلاله مقاربة علمية: (الدولة = مجتمع سياسي + مجتمع مدني).
- كتاب السياسة الجنائية، للدكتور حمليلي سيدي محمد، والذي تطرق فيه لمفاهيم السياسة الجنائية ولأهم دراسات الإجتماعية المعالجة للظاهرة الإجرامية.
- كتاب مواجهة الفساد، لدكتور محمد علي الريكاني، وهو عبارة عن دراسة مقارنة في استراتيجية مواجهة جرائم الفساد، والتي تضمنت تنظيمات المجتمع المدني كأحد استراتيجيات مكافحة الفساد.
- مقال بعنوان دور منظمات المدني في مواجهة الجريمة في المجتمع المصري للباحث محمد سمير أبو فتوح، وهو دراسة تحليلية ميدانية اعتمدت على منهج احصائي.
- مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر للباحث بن خدة محمد نذير وميلود عبيد بشير تحت عنون دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، حيث انحصرت هذه الدراسة في ابراز دور المجتمع المدني في مكافحة جريمة الفساد.

رابعا : الصعوبات والعوائق

واجهنا بعض الصعوبات خلال إعداد البحث وهي صعوبات تقليدية تواجه الباحثين الجامعيين، منها:

- نقص المراجع والكتب القانونية التي تناولت دورالمجتمع المدني في مكافحة الجريمة.
- تشعب موضوع البحث بين الدراسات القانونية والدراسات الاجتماعية باعتبار أن كل من المجتمع المدني والجريمة تمثلان أهم محاور أبحاث العلوم الاجتماعية بنسبة للمجتمع المدني والعلوم القانونية بالنسبة للجريمة.
- صعوبة الوصول للوثائق الحكومية والإحصائيات الرسمية التي تخدم بحثنا.

- ضيق الوقت.
- بعد المسافة بين الولاية مقر السكن و معهد علم الإجرام.

خامسا : منهج البحث

وظفنا بشكل أساسي المنهج التحليلي كمنهج رئيسي من خلال تحليل موضوع المجتمع المدني في مكافحة الجريمة وذلك عن طريق تفسير وشرح عناصر البحث المتمثلة في كل من المجتمع المدني والجريمة على حدى، وجمع المادة العلمية من كتب، مقالات، ونصوص قانونية التي تخدم موضوع البحث، وتفكيك الموضوع إلى عناصر لتسهيل الدراسة مما يسمح بتوصل إلى نتائج حول الموضوع، وكمناهج ثانوية وظفنا في بعض جزئيات بحثنا كل من المنهج الوصفي والإحصائي بتقديم أرقام وإحصائيات في شكل جداول ومنحنيات بيانية تخدم البحث وكذلك المنهج التاريخي في جزئيات متعلقة بالتأصيل التاريخي للمجتمع المدني.

سادسا: نطاق البحث

نطاق دراستنا تهدف بشكل أساسي لتسليط الضوء على دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة، وذلك من خلال التشريعات الوطنية الجزائرية وتتعدى هذه الأخيرة لتتوسع وبشكل ثانوي وتشمل الإتفاقيات الدولية، ومن ناحية الزمنية فقد تم الإحاطة بموضوع تطور مفهوم المجتمع المدني عبر فترات متعددة من الماضي في عصور ما قبل الدولة الحديثة إلى غاية ظهور الدولة الحديثة بالمفهوم المعاصر وهو ما يلتمس في النبذة التاريخية المقدمة حول المجتمع المدني في هذه الدراسة.

سابعا: إشكالية البحث

نحاول من هذه الدراسة معالجة موضوع دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة وذلك من خلال محاولة الإجابة عن إشكالية ومجموع التساؤلات التي يثيرها هذا الموضوع، والمتمثلة في:

كإشكالية أساسية:

- **ماهي آليات تمكين و تفعيل المجتمع المدني في مكافحة الجريمة؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بكل من المجتمع المدني والجريمة ؟
- ماهي الآليات والوسائل القانونية والتنظيمية التي يعتمد عليها المجتمع في مكافحة الجريمة؟

ما هي الضوابط التي يخضع لها المجتمع المدني خلال ممارسته لنشاطاته بصفة عامة وخلال ممارسة دوره في مكافحة الجريمة بصفة خاصة ؟

- وماهي التحديات والمعوقات التي يوجهها المجتمع المدني في مكافحة الجريمة وتحد من فعاليته؟

ثامنا : التصريح بالخطة

عالجنا موضوع دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة في فصلين ،حيث في :

الفصل الاول: علجنا فيه الإطار المعرفي للمجتمع المدني والجريمة وذلك بتطرق للتأصيل المفاهمي والتاريخي للمجتمع المدني في المبحث الاول وهذا الأخيرالذي ينقسم الذي ينقسم بدوره إلى مطلبين،حيث المطلب الأول نتطرق فيه إلى مفهوم المجتمع المدني والمطلب الثاني ندرج فيه نبذة تاريخية حول عن المجتمع المدني، وكمبحث ثاني من هذا الفصل نعالج ماهية الجريمة وذلك من خلال مطلبين، مطلب أول معنون بمفهوم الجريمة، ومطلب ثاني حول عوامل الجريمة وتداعياتها.

الفصل الثاني : وتطرقنا من خلاله لآليات تفعيل وتمكين المجتمع المدني من مكافحة الجريمة حيث تم ذكر كل من القوانين والأعراف كآليات تفعيل وتمكين المجتمع المدني من مكافحة الجريمة في مبحث الأول على مطلبين، مطلب أول معنون بالقوانين كآليات تفعيل وتمكين المجتمع المدني من مكافحة الجريمة، ومطلب ثاني حول القيم الإجتماعية كآليات للمجتمع المدني في مكافحة الجريمة وفي مبحث ثاني تم تطرق للآليات المؤسساتية للمجتمع المدني في مكافحة الجريمة، والذي بدوره ينقسم إلى مطلبين، مطلب أول حول مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مكافحة الجريمة، ومطلب ثاني خاص بضوابط و معوقات مؤسسات المجتمع المدني في مكافحةالجريمة.

الفصل الأول

الفصل الاول: الإطار المعرفي للمجتمع المدني والجريمة

تستدعي دراسة الاطار المعرفي لبحثنا حول "**دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة**" الإحاطة المفاهمية لكل من "المجتع المدني" و"الجريمة"، باعتبارهما العنصرين الأساسيين في بحثنا وذلك من خلال تقديم مفاهيم لكليهما، ففهم الدلالات اللغوية والاصطلاحية وتطرق لسياق تاريخي وذكر مختلف العموميات المعرفية المتعلقة بهما من عوامل و تداعيات، هو ما يخدم بحثنا سواء من الجانب المنهجي الشكلي والموضوعي ويقدم إثراء علمي حول موضوع البحث و لذلك نرتئي أن نتطرق للتأصيل المفاهيمي والتاريخي للمجتمع المدني في المبحث الأول، ثم نتبعه بدراسة حول ماهية الجريمة في المبحث الثاني.

المبحث الاول: التأصيل المفاهيمي والتاريخي للمجتمع المدني

يشكل المجتمع المدني العنصر الأساسي الأول في بحثنا لذا وجب تبيان مفهومه كمصطلح وكتنظيم و ذلك من خلال التطرق في هذا المبحث الى مفهومه بتعريفه، ذكر مكوناته وتمييزه عن أشكال مجتمعية أخرى، ذكر خصائصه وظائفه وتقديم لمحة تاريخية عنه.

المطلب الاول : مفهوم المجتمع المدني

نحاول من هذا المطلب تقديم مفهوم شامل للمجتمع المدني وذلك بتقديم تعاريف لغوية وإصطلاحية، تمييزه عن أشكال مجتمعية أخرى، ذكر خصائص وظائفه ومكوناته، وذلك في الفروع الأربعة التالية:

الفرع الاول : المقصود بالمجتمع المدني

و نتطرق للمقصود بالمجتمع المدني لغةً و اصطلاحاً حسب معاجيم عربية وأجنبية كالآتي:

أولاً: لغة

يقصد بالمجتمع المدني حسب معاجم عربية:

- **المُجْتَمَعُ:** (الجذر: جمع) موضع الاجتماع، كما تشير إلى الجماعة من الناس، وتستخدم للإشارة إلى المجتمع المدني المتمثل في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية[1].
- **مَدَنِيّ:** (الجذر: مدن) المنسوبُ إلى المَدِينةِ. يقال: مجتمَعٌ مَدَنِيٌّ. ويقال: دِفاعٌ مَدَنِيٌّ وطيرانٌ مَدَنِيٌّ. وهو خلاف الحَرْبِيِّ.

المنسوبُ إلى المدينة المنورة خاصّةً، يقال: العَهْدُ المَدَنِيُّ، وهي بتاء. يقال: سورةٌ مدنيّةٌ؛ وهي التي نزلت على النبيّ ﷺ بعد الهجرةِ، وإنْ لَمْ تنزلْ في المدينةِ المنوَّرةِ، كقوله تعالى:

"الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا" (سورة المائدة: 3) إذ نزلتْ في مكة المكرمة يوم الفتح[2].

---

[1] –المعجم الوسيط، من الهمزة الى الضاد، ط الخامسة، ج الاول، مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، 2021، ص 212.

[2] – المعجم الوسيط ، من الطاء الى الياء، ط الخامسة، ج الثاني، مجمع اللغة العربية ، بالقاهرة، 2021، ص 1348.

في المعاجم الأعجمية[1]:

مدني، ملكي، غير عسكري، أهلي :(Civil (of a citizen community

مجتمع، هيئة اجتماعية :Society (organized system of living or community)

ثانيا :المعنى الاصطلاحي

إن المجتمع المدني مفهوم ضبابي ومطاط على نحولا مناص منه، بحيث إنه لا يوفر بسهولة قدراً كبيراً من الدقة[2]، ويتغيرمفهوم المجتمع المدني مع تغير الموقف الإيديولوجي للمتكلم، فالمفهوم الليبرالي لهذا المصطلح يختلف عن الفهم الاشتراكي الديمقراطي، وعن الديمقراطي الراديكالي وكذلك عن الفهم الإسلامي له[3]، ولتجنب الغموض والتفسيرات المتباينة لمفهوم المجتمع المدني لدى مختلف المنظرين في العلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية نرتأي أن نحصر مفهومه في التعاريف التالية والتي تتوافق والنظرة القانونية للمجتمع المدني وهو ما يخدم بحثنا هذا :

والمجتمع المدني، كما تعرفه أدبيات العلوم الاجتماعية، هو «مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية، التي تنشأ لخدمة المصالح أوالمبادئ المشتركة لأعضائها»، وبالمعنى الإجرائي يدخل ضمن تنظيمات المجتمع المدني كل من النقابات، والاتحادات، والأحزاب، والروابط والأندية والجمعيات التطوعية الأخر أي، أن من ينخرطون في هذه التنظيمات يفعلون ذلك باختيارهم، ومن أجل مصلحة أومبدأ يؤمنون به، وبهذا المعنى فهي تختلف نوعيا عن التكوينات الإرثية مثل العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة أوأي جماعة عرقية إثنية أخرى، يولد فيها الفرد ولا يستطيع منها فكاكا، كذلك تختلف تنظيمات المجتمع المدني عن الدولة ومؤسساتها الحكومية، التي تملك سلطة العنف أو القهر القانوني المنظم[4].

وكتعريف آخر **المجتمع المدني** مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب وغيرها والتي يكون لها امتداد جماهيري وأطر تنظيمية وتساهم بطبيعة

---

[1]- The Oxford English, **Arabic Dictionary Of Current Usage**, P P 222 – 1171.

[2]– جون إهنبرغ، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ت ر: علي حاكم صالح، ود. حسن ناظم ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، 2008 ، ص 440.

[3]–عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط7، بيروت، 2013، ص 44 .

[4]– سعد الدين إبراهيم , **تأملات في مسألة الأقليات** , دار سعاد الصباح، القاهرة ،1992، ص 242 .

عملها في إرساء أسس الديمقراطية، والحد من سلطان الدولة ونفوذها وتدخلها في المجتمع وتخضعها للمساءلة أمام الرأي العام والجمهور[1].

ويعرف المفكّر الإيطاليّ أنطونيو جرامشي (1937-1981) المجتمع المدنيّ بأنّه: مجموعة من البنى الفوقية مثل: النقابات والأحزاب والمدارس[2].

المجتمع المدني هو وحدة مستقلة ومميزة عن المجتمع السياسي، أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي أو الطبيعي، وإنما هو يمثل مجموعة قوى تميل عندما تحقق تطوراً بعد ذلك إلي إخضاع المجتمع السياسي ذاته، وبدأ مفهوم المجتمع المدني منذ عام 1840 عندما كتب ماركس نقده لفلسفة هيجل للقانون، ثم اكد هيجل بعد ذلك معنى المفهوم بأنه نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة[3]، ويرى غرامشي أن المجتمع المدني يتشكّل من مؤسسات مسماة بالخاصة هي التي تشكل المجتمع المدني، ومن هذه المؤسسات يذكر غرامشي الكنيسة والنقابات والمدارس وغيرها ويدرج بشكل عام في المجتمع المدني كافة أجهزة الهيمنة، وجميع الإيديولوجيات العملية التي تمارس نفوذها الكنيسة والدين والمدرسة والتعليم، والصحافة والمعلومات، والأحزاب السياسية والنقابات.... وعموما كل أشكال الارتباط الحرّ بين المواطنين[4].

وحسب منظمة الامم المتحدة : " يُعدّ المجتمع المدني "القطاع الثالث" في المجتمع، إلى جانب الحكومة وقطاع الأعمال. ويتألف من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتُقرّ الأمم المتحدة بأهمية الشراكة مع المجتمع المدني، لما لها من دور في تعزيز مُثُل المنظمة ودعم عملها".

---

[1]- صقر الجبالي و اخرون ، **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية** ، مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية «شمس»، ط الأولى، نابلس، 2001 ، ص 117.

[2]-Gramsci Antonion, **Slection From The Prison NoteBook**, Edited And Translated, By Quintin new york, International Publishers , P 267.

[3]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة مصطلحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و نفسية و اعلامية**، 2003، ص 400.

[4]- بشرى حسن رضا ، **مقاربات المجتمع المدني من العقد االجتماعي حتى يورغن هابرماس** ، مجلة أوراق ثقافية، دار الأمير لثقافة والعلوم ،العدد 30 ، لبنان ،2024 ، ص 400.

"منظمة المجتمع المدني أوالمنظمات غير الحكوميةهي أي مجموعة مواطنين تطوعية غير ربحية يتم تنظيمها على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي"[1].

تعريف صندوق النقد الدولي: المجتمع المدني بأنه مجال تسعى فيه جمعيات المواطنين الطوعية إلى تشكيل هياكل الحكم والإدارة والسياسات ذات الصلة بها[2].

من استقراء مختلف هذه التعاريف فان المجتمع المدني هو عبارة عن تنظيمات غير حكومية "NGO" تتشكل من مواطنين مدنيين تربط بينهم روابط اجتماعية، سياسية،ثقافية واقتصادية أوأي شكل من الإرتباط الحر، يسعون للتنمية ولحل مشاكل المصلحة العمومية وذلك عن طريق أساليب الديموقراطية التشاركية كفاعلين اجتماعيين في الدولة.

الفرع الثاني : تمييز المجتمع المدني عن المجتمع السياسي و المجتمع الأهلي

ولايضاح استقلالية المجتمع المدني كجهة غير حكومية لها أهداف ووسائل متميزة عن المجتمع السياسي ولتبيان الروابط الحرة الطوعية بين أفراده والتي تعد كمعايير تفرق بينه وبين المجتمع الأهلي، يستدعي بنا الأمر التطرق الى تميز المجتمع المدني عنالمجتمع السياسي والمجتمع الاهلي كالتالي:

اولا:المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

كثيراً ما يجري الخلط، أو التداخل بين كل من المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، وهناك من لا يفرّق بينهما وكأنهما واحد خاصة بالنسبة لبلادنا التي ما زالت تعيش وتتعايش فيها أنماط إنتاج وأشكال متعددة الخلفيات تعود لمراحل الرعي والزراعة ومابينهما من نظام ريعي وتجاري واختلاطي، في حين أن الاختلاف جوهري..، فالمجتمع الأهلي هو التعريف الشامل لبنى ومكونات المجتمع الدينية والمذهبية والعشائرية والجهوية والعائلية وغيرها.. بمختلف مظاهرها..التي تنتظم في أطر تقليدية غالبا ما يكون الانتساب إليها جمعياً وفق الصلات القائمة بين أفرادها، وليس بناء على خيار طوعي الأطر، بينما يعبّر المجتمع المدني عن حالات مختلفة.. تلك الأشكال التنظيمية

---

[1]– الأمم المتحدة والمجتمع المدني، تم التصفح في 2 فيفري 2026 ، على الساعة 11صباح.

https://www.un.org/ar/get-involved/un-and-civil-society

[2]– المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، د س ن، ص 8.

التي تنبثق من التشكيلات السياسية والمدنية والنقابية والمهنية والخيرية والثقافية وغيرها.. التي يتفق فيها عدد من الناس على القيام بعمل، أونشاط للصالح العام وبشكل تطوعي، أوخدمة لأفكار يؤمنون بها بعيداً عن الارتباطات التقليدية العامة، وعن التبعية للدولة[1].

ثانيا :المجتمع المدني و المجتمع السياسي

المجتمع السياسي يُعنى بصياغة القوانين وتنفيذ السياسات، ويتمتع بسلطة احتكارالقوة الشرعية داخل الدولة، ويشير إلى الهيكل التنظيمي الذي يشمل الدولة ومؤسساتها، وهو المكان الذي يتم فيه اتخاذ القرارات السياسية وإدارة الشؤون العامة وكل ما يتعلق بالسلطة، والنظام السياسي يتضمن أيضًا وهذا الأكثر أهميةالأحزاب السياسية، والمجتمع المدني من ناحية أخرى، هوالفضاء الذي ينشط فيه المواطنون بحرية خارج إطار الدولة ويسعى لتعزيز المشاركة والمساءلة، ويمثل حلقة وصل بين المواطن والدولة، ويتكون من مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في المجال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي،يهدف المجتمع المدني إلى تعزيزالمشاركة المجتمعية كالدفاع عن حقوق الأفراد، وتحقيق التنمية المستدامة، ويعتبر المجتمع المدني عنصرًا أساسيًا في تعزيز الديمقراطية والمشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة العامة[2]، ففي الوقت الذي يشتمل المجتمع المدني على الأحزاب والتنظيمات السياسية يختص المجتمع السياسي بالسلطة السياسية بمعناها الممارس[3].

يتضح من التمييز بين المجتمع المدني وما يقابله من تشكيلات مجتمعية أخرى انه ينفرد بخصائص و وظائف تميزه عن هذه الاخيرة وهو ما نتناوله في الفرع التالي.

---

[1]–عقاب يحيى، **بين المجتمع المدني والأهلي** ،تم تصفح الموقع في 3 فيفري 2026، على الساعة 11:00 مساءاً.

https://n9.cl/g0icvn

[2]– مروان حبش، **المجتمع السياسي والمجتمع المدني ودولة المواطنة**، تم تصفح الموقع في 3 فيفري 2026، على الساعة 15مساء .

https://feneks.net/study/poltical/79732-2025-05-26-15-04-194

[3]– سلمان بارودو ، **العلاقة الجدلية بين المجتمع المدني والدولة** ، تم تصفح الموقع في 3 فيفري 2026 ،على الساعة 9 صباح .

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=63927

الفرع الثالث : خصائص و وظائف المجتمع المدني

أولا: خصائص المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص يمكن ادراجها فيما يلي:

1. **الطوعية:** الطوعية من كلمة التطوع أوالطواعية، وتعني أن هذه التنظيمات جاءت بناءاً فقط على رغبة اصحابها المشتركة بكامل حرياتهم و ارادتهم في قيام بنشطات بعيداً عن أي شكل من أشكال الضغط الخارجي سواءاً كانت سياسية أوغيرها، وذلك خدمةً للصالح العام والمجتمع ككل.
2. **عدم الانتماء الى السلطة الحاكمة:** ويقصد بذلك أن تتميز تنظيمات المجتمع المدني بالاستقلالية التامة عن الدولة، وأن لا تسخر في خدمة مصالحها السياسية بأي شكل من الاشكال لا من قريب ولامن بعيد لذلك تسمى جمعيات المجتمع المدني في الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بالمنظمات الغير الحكومي NGO ، إلا أنه تجدر بنا الاشارة الى أن استقلالية المجتمع المدني عن الدولة لا يعني مفهوم النقيض أو الخصم وانما عدم التبعية، اذ في كثير من الأحيان لا بد من وجود علاقة شراكة وتعاون بين الطرفين ولن يكون ذلك الا في وسط ديمقراطي وإلا تتأزم الأمور.
3. **التنظيم:** تخضع هيئات المجتمع المدني في إطار بنائها أو القيام بمهامها الى قوانين معينة تفتح لها المجال في حرية التأسيس من جهة وتخضع لها في المهام المنوطة بها من جهة أخرى،مما يجعلها مختلفة ومتميزة عما عرفته المجتمعات العربية الإسلامية في السابق (العشيرة، القبيلة...،).
4. **خدمة الصالح العام:** تعتبر خدمة الصالح العام الهدف الرئيسي الذي تنشأ وتتأسس هيئات المجتمع المدني لأجله، إذ يجب أن تجعل جميع خدماتها للمجتمع ككل أو على الأقل تستهدف فئة معينة من حيث تقديم مختلف الخدمات الإنسانية والاجتماعية (رعاية أشخاص معاقين أومعوزين، الطفولة المسعفة، محو الأمية، العنف ضد المرأة، حقوق الانسان، الثقافة والفنون...،الخ) كما يجب أن تكون بعيدة في ذلك كل البعد عن السعي وراء المصالح الذاتية أوالطموح في الوصول الى السلطة.

5. **عدم السعي الى السلطة:** تكون الكثير من الأهداف التي سطرها المجتمع المدني في جوهرها منتقدة للعديد من الأعمال الحكومية قصد تحقيق خدمة الصالح العام، وذلك لا يعني بالضرورة سعيها للوصول الى السلطة عكس ما نجد عليه واقع الأحزاب السياسية[1].
6. **واستقلالية الذمة المالية:** لكي لا تكون عرضة للتوظيف أوالتدجين السياسيين ولكي تحافظ على صفتها المدنية المعبرة على المواطنة المستقلة والمسؤولية[2].

ثانيا: وظائف المجتمع المدني:

تصنف وظائف المجتمع المدني من نواحي سياسية , اجتماعية , ثقافية و اقتصادية كالتالية:

1- **الناحية السياسية:** تعمل مؤسسات المجتمع المدني على توعية المواطن وتحفيزه للمشاركة في صنع القرار الوطني بواسطة الانتخابات والممارسات الديمقراطية والتمسك بالحريات العامة وغيرها من المفاهيم السياسية.
2- **الناحية الاجتماعية:** تمكنت مؤسسات المجتمع المدني في قطاعها الاجتماعي من سد ثغرات كبيرة وتحملت عن الدولة في غيابها وحضورها بعض الأعباء ونجحت إلى حد ما في دورها الإنساني الاجتماعي.
3- **الناحية الثقافية:** تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دور هاما في ترسيخ ثقافة المواطن وتعزيز انتمائه لمجتمعه وثقافته ولغته وأدبياته، وهي تعبر عن تماسك المجتمع وارتباطاته بحضارته وتعزز الانتماء الوطني.
4- **الناحية الاقتصادية:** تسهم مؤسسات المجتمع المدني في مجال الحركة الاقتصادية من خلال سعيها الدؤوب لتحويل الفئات المهمشة إلى فئات منتجة فاعلة تسهم في دفع العجلة الاقتصادية ونمو الناتج الوطني العام[3]، ومنه يتضح أن المجتع المدني له وزن بالغ الأهمية فخصائصه تجعل منه كياناً موازياً للمجتمع السياسي مما جعل البنية التكوينية الهيكلية لدولة الحديثة تقوم وفق مقاربة عملية هي: (الدولة = المجتمع المدني + المجتمع السياسي)، وهذه الأهمية تعزز

---

[1]- نسيمة مغرابي، **محاضرات في الدولة والمجتمع المدني**، جامعة البليدة 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،السنة الجامعية، 2024-2023 ، ص ص 34 – 35.

[2]- أمحند برقوق، **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة**، جامعة الجزائر يوسف بن خدة كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008/2009 ، ص 40 .

[3]- خالد مصطفى مرعب، **مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي**، دار النهضة العربية، بيروت،2010، ص 128.

كذلك من خلال وظائفه التي شملت ومست مختلف مجالات في الدولة خدمةً للمصلحة العامة وذلك من خلال تكريس قيم المواطنة وتحقيق النظام والانضباط في المجتمع، إشاعة ثقافة مدنية حاملة قيم لديمقراطية وملئ الفراغ في حالة غياب الدولة أوإنسحابها.

الفرع الرابع : مكونات المجتمع المدني

يمكن تعريف المكونات بأنها مجموع الوحدات المتنوعة، والتي تشكل منظومة المجتمع المدني ويمكن إجمالها كالتالي:

أولاً: مكونات متوافق حولها عالميا

هناك مكونات أساسية متوافق حولها باعتبارها تشكل منظمات المجتمع المدني، وهذا التوافق أتى مع مطلع الألفية، بعد مشروعات عالمية مقارنة، ويتضمن ما يلي :

- المنظمات غير الحكومية NGOs
- المنظمات الحقوقية والدفاعية Organization Advocacy
- منظمات الأعمال Business Association
- الجماعات المهنية Professional Groups
- الاتحادات العمالية Labour Unions
- النوادي الاجتماعية والرياضية غير الربحية بمعايير محددة
- قطاع من الجامعات غير الربحية وبمعايير محددة تبتعد بها عن القطاع الخاص[1]

وقد نص الفصل 71 من ميثاق الأمم المتحدة على أن: " للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو "الأمم المتحدة" ذي الشأن"، وتنشط ما يقرب من 1500 منظمة من المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالأمم المتحدة وتقدم لها الدعم في نشر موادها الإعلامية المتصلة بالقضايا ذات الأولوية على جدول أعمالها، بما في ذلك التنمية المستدامة، وخلق عامل أكثر أمنا وسلامة، ومساعدة الدول التي تمر بمراحل تحول، وتمكين المرأة والشباب، والتصدي للفقر، وغيرها من القضايا. ويساعد الأرتباط بين المنظمات غير الحكومية

[1]– أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة، 2008 ، ص 66.

وإدارة التواصل العالمي على بناء المعرفة والدعم للمنظمة على مستوى القواعد الشعبية[1]، ومن بين المنظمات الغير حكومية الممثلة للمجتمع المدني على المستوى الدولي نذكر: الصندوق العالمي للطبيعة WWF، أوكسفام OXFAM، منظمة السلام الأخضر GreenPeace، منظمة أنقذوا الطفولة، لجنة الإنقاذ الدولية IRC، منظمة أطباء بلا حدودMSF.

ثانياً: أما في الجزائر فان اهم صور مكونات المجتمع المدني تتمثل في

1. **الأحزاب السياسية:** وقد تكفل دستور 2020 حق انشاء الاحزاب السياسية وهو ما جاء في الفقرة الاولى من المادة 57 " حقّ إنشاء الأحزاب الّسياسّية معتَرف به ومضمون "، وعرفتها المادة 3 من القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ في 12 يناير 2012 ، يتعلق بالأحزاب السياسية كما يلي: "الحزب السياسي هو كل تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل دميقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العامة"، وتجدر الإشارة أن هناك من يدخل الأحزاب السياسية في عناصر تكوينات المجتمع المدني، وفي المقابل هناك من يستبعد الأحزاب السياسية، حيث يرى أنصار هذا الرأي، أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي ،وفي ذلك يقول الفقيه الري داميوند:" أن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراته على أن تقوم بأبداء وظائف الفريدة من التوسط وتعزيز بناء الدميقراطية "[2]، إلا أنه من شروط التعددية السياسية وجود الأحزاب السياسية من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت الدميقراطية لا تتشكل إلا بتوفر أحد أبرز مبدأ لها وهو التعددية الحزبية وإذا كنا نعترف بهذا، كان علينا ألا ننسى ونجهل الأدوار الفاعلة التي تؤديها الأحزاب داخل أي دولة، إذ أنها تعمل على غرس في ذهنية المواطن والسياسي روح التسامح والحوار واحترام و تقبل روح النقد والسماع الرأي الأخر، وهي من أبرز الأهداف التي وجد من أجلها

[1] – الأمم المتحدة والمجتمع المدني ، تم التصفح في 7 فيفري2026، على الساعة 13 مساء .

https://www.un.org/ar/get-involved/un-and-civil-society

[2] – مرابط، فتيحة، "**المجتمع المدني في العالم العربي فكرة وافدة أم حقيقة رائدة**"، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، مج 2، الجزائر أدرار، 2005. ص 494 .

المجتمع المدني[1]، وفي الجزائر ومنذ إقرار التعددية الحزبية من خلال دستور 1989 فقد تشكلت العديد من الأحزاب السياسية التي عكست التوجهات الإيديولوجية الأساسية داخل المجتمع الجزائري كأحزاب تمثل تيار الوطني و اخرى ذات الايديولوجية الاسلامية وأحزاب ذات توجه علماني , ومن أبرز الاحزاب الفاعلة في الساحة السياسية ذكر : حزب جبهة التحرير الوطني FLN حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND ، حزب العمالPT ، حركة المجتمع الإسلامي (حمس) و جبهة القوى الاشتراكية FFS.

2. **النقابات العمالية:** تعرف النقابات بأنها: "كل جماعة منظّمة لأصحاب مهنة معينة تهدف إلى الدفاع عن مصالح أعضائهاوتحسين مستواهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي"[2]، حيث تشكل النقابات احد ابرز مكونات المجتمع المدني فهي تتميز بأهم خصائصه من استقلالية وطواعية افرادها وتنظيمهم في شكل منظمات وعدم سعيها لسلطة وخدمتها الصالح العام كشريك اجتماعي بتقوية روح المواطنة وتحقيق النظام والانضباط لدى منتسبيها وقد كرس المشرع الجزائري ممارسة النشاطات النقابية في مختلف دساتيره ففي دستور 2020 تم تكريس ممارسة الحق النقابي في المادة 69 منه حيث نصت: "الحق النقابي مضمون، ويمارس بكل حرية في إطار القانون، يمكن لمتعاملي القطاع الاقتصادي أن ينتظموا ضمن منظمات أرباب العمل في إطار احترام القانون"[3]، وقد نظم المشرع الجزائري ممارسة الحق النقابي ضمن قانون رقم14-90 المؤرخ في 02/06/1990 المتعلق بممارسة الحق النقابي ومن أبرز التنظيمات النقابية في الجزائر، نذكر: الاتحاد العام للعمال الجزائرين UGTA، النقابة الوطنية للقضاة, النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين، المجلس الوطني للصحفيين الجزائريين، المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي.

3. **الجمعيات والإتحادات:** وكَمكون آخر من مكونات المجتمع المدني نجد الجمعيات والاتحادات والتي تعد الكيانات المثالية الممثلة للمجتمع المدني فباعتبار هذا الأخير متشعب المجالات والإيديولوجيات فإن الجمعيات والاتحادات هي البيئة التنظيمة المثلى لاحتواء هذا التشعب من اجل ممارسة المجتمع المدني وظائفه في اطار منظم وقانوني يخدم المصلحة العامة وعليه فان

---

[1]– اكرام بلباي، "**بنية المجتمع المدني في الجزائر وأسس تفعيله**"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، مج السادس ، العدد الرابع ، جزائر الجلفة، ديسمبر2022 ، ص 942.

[2]–رجب حسن عبد الكريم، "**الحماية القضائية لحرية تأسيس و أداء الأحزاب السياسية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 ، ص 30 .

[3] – دستور 2020، ج ر ج ج ،الصادرة في 15 جمادى عام 1442 الموافق لي 30 ديسمبر 2020، العدد 82، ص 17.

المشرع الجزائري قد كرس حق انشاء الجمعيات ضمن المادة 53 من دستور 2020 حيث جاء فيها: "حق إنشاء الجمعّيات مضمون، ويمارس بمجرد التصريح به. تشجع الدولة الجمعيات ذات المنفعة العامة. يحّدد قانون عضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعّيات. لا تحل الجمعيات إّلا بمقتضى قرار قضائي"[1]، وقد جاء تعريف الجمعية في المادة 2 من القانون 06-12 المتعلق بالجمعيات وفق ما يلي: "تعترب الجمعية في مفهوم هذا القانون، تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة. ويشرك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من اجل ترقية الأنشطة وتشجيعها لاسيما في المجال المهيني والإجتماعي والعلمي والديني والرتبوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني..."[2]، وحسب المرصد الوطني للمجتمع المدني فقد تم تسجل عدد الجمعيات على المستوى الوطني إلى غاية 31/12/2022 أكتر من136.000 جمعية منها 1134 جمعية وطنية و33.444 جمعية ولائية و101.349 جمعية بلدية ولجان احياء[3]، وتتشعب هذه الجمعيات وفق انماط نذكر أبرزها:

أ/ جمعيات حقوق الإنسان: يقصد بها بشكل أساسي منظمات حقوق الإنسان، وهذه الأخيرة لا تحظى بالرضا من طرف السلطة باعتبار أنها تمس مجالات ظلت الدولة تعتبرها ضمن اختصاصاتها التي لا يمكن أن تقتسمها أو تتنازل عنها لأي تنظيم لا ينتمي إلي أجهزة الدولة، وقد تأسست جمعيات عدة لحقوق الإنسان في الجزائر [4]، ولعل من أبرز القضايا التي اهتمت بها أيضا منظمات حقوق الإنسان في الجزائر في الآونة الأخيرة: قانون الأسرة، قضايا المفقودين، أوضاع السجناء، إنتهاك الحريات العامة، إلغاء حكم الإعدام، رفع قانون الطوارئ،... إلى جانب بعض المطالب التي طرحتها الحركات البربرية[5]، و من أهم التنظيمات التي تهتم بمجال حقوق الانسان في الجزائر:

---

[1]- دستور 2020، السالف الذكر، ص 14.

[2]- **القانون 06-12 المتعلق بالجمعيات**، المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، ج ر ج ج، العدد 02، الصادرة في 21 صفر عام 1433 الموافق 15 سنة 2012، ص 34.

[3]- **المرصد الوطني للمجتمع المدني**، تم التصفح في 5 فيفري 2026، 4:00 صباحاً .

https://marsad.dz/

[4]-اكرام بلباي، المرجع السابق ، ص 945.

[5]- شاوش اخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا**، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم االجتماع تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية ،الجزائر ،2014 - 2015 ، ص 119.

- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: أسسها المحامي علي يحيى عبد النور، وهو وزير سابق في عهد الرئيس بن بلة، وتعتبر منظمة سياسية معارضة للنظام، ويرى البعض أنها تركز جهودها للدفاع عن حقوق أصحاب النزعة البربرية.
- الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: وتظم مجموعة عناصر مثقفة، وقد عارضت التجاوزات التي ارتكبت خالل أحداث أكتوبر 1988 كما سعت للدفاع عن المعتقلين.
- وهناك أيضا جمعية المساواة أمام القانون والمرصد الوطني لحقوق الإنسان[1].
- جمعية ثروة فاطمة نسومر: منظمة مستقلة تدافع عن حقوق النساء والحريات العامة في الجزائر.

ب/المنظمات الطلابية: كانت الحركة الطالبية منذ نشأتها مدرسة تدرب فيها الكثير من المناضلين وخطوا بين أحضانها خطواتهم الأولى في الحياة العامة، منذ إنشاء أولى مكاتب جمعية الطلبة المسلمين الشمال إفريقيين، والتي كانت حينئذ مجرد تنظيمات ذات طابع ودي انخرط فيها عدد كبير من أولئك الذين سعوا بعد سنة 1930 لبعث حركة الشباب الجزائري ومنهم فرحات عباس، ثم تطورت الحركة الطالبية بعد ذلك فاتخذت طابعا سياسيا مافتئ يتبلور مع الحركة السياسية، ومع حلول سنة 1943 تحولت حركة الطلبة إلى ممارسة النشاط السياسي بالرغم من اقتصار ذلك الإنضمام على الجمعيات الأهم وهي: جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية وجمعية الطلبة[2].

ج/ الجمعيات النسوية:المجتمع الجزائري من المجتمعات التي أعطت للمرأة اهتماما بالغاً نظراً لرهانات السياسية والإيديولوجية و الاقتصادية. فجاءت القوانين والتشريعات الوطنية، تنص على إعطاء المرأة كامل حقوقها الأسرية والسياسية والاجتماعية، ومن هنا برز دور المرأة في بنائها للمؤسسات المجتمع المدني، تنادي من خلالها على ضمان حقوقها بكل موضوعية، ومن أبرز هذه الجمعيات **والإتحادات** النسائية: التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات، الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، إلا أن الشواهد المتوفرة، تشير إلي عدم الإستخدام العقلاني لهذه القوى مما يؤثر على نموها و إزدهارها[3].

---

[1]– أيمن ابراهيم الدسوقي، **المجتمع المدني في الجزائر (الحقرة– الحصار– الفتنة)**، مجلة المستقبل العربي، عدد357 ، سبتمبر 2000 ، ص 76.

[2]– غي برفيليي، **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية**، ت ر: حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص9.

[3]–خلفة نادية، **مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2003، ص 130 .

د/ الجمعيات التي تنشأ بحكم القانون: رغم أن تكوين الجمعيات يكون بإرادة طوعية من المؤسسين إلا ّأنه توجد استثناءات في مجالات معينة، ُحيث يّلزم الأشخاص على تأسيس جمعيات والانخراط فيها كشكل من أشكال التّنظيم لهذه المجالات، مثلا: قانون رقم 10/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالتّربية البدنية والرياضية وفي مادته و15 الذي يقضي بأن يتم إجباريا ضمن مؤسسات التربية والتعليم العالي وحتى التّكوين، بتأسيس جمعيات رياضيّة مكلفة بتنشيط الرياضة في هذه المؤسسات[1]، وهو ما جاء كذلك في المادة 24 من القانون رقم 13 – 05 مؤرخ في 14 رمضان عام 1343 الموافق ل 13 يوليو 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها. حيث نصت:" تنشأ وجوبا داخل المؤسسات المذكورة في المادة 21 أعلاه، جمعيات رياضية تتولى تنشيط لاسيما الرياضة المدرسية والرياضة الجامعية وفي الوسط التكوين والتعليم المهنيين ويمكن الجمعيات الرياضية في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين الانضمام الى الرابطات والاتحاديات الرياضية المدرسية أوالجامعية والمشاركة في النظام المنافسات الخاصه بها وفق كيفيه تحدد بتنسيق بين وزراء المعنيين. تحدد شروط انشاء الجمعيات الرياضية المذكورة في الفقرتين 2 و3 أعلاه وتشكيلها وكيفيات تنظيمها وسيرها عن طريق تنظيم ".

هـــ/ جمعيات حماية البيئة: يمكن القول أن المنظمات البيئية غير الحكومية هي: "منظمات تعمل على تقليل التأثيرات السلبية في كل من البيئة الطبيعية والمجتمعات السكانية من خلال الحفاظ على الحياة البرية، واتخاذ إجراءات فعالة لمنع انتقال مشكلة التلوث من بيئة مستقلة إلى بيئة أخرى, مثال: حرق المخلفات الصلبة التي تؤدي إلى انبعاثات غازية تتسبب في تدني نوعية الهواء المحيط[2]، كما تعرف المنظمات البيئية غير الحكومية بأنها منظمات جاءت لمعالجة مصادر التلوث وتخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان، بالإضافة إلى استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدرتها الاستيعابية والإنتاجية، وذلك بالتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي في حماية البيئة المحلية والدولية، وكذا مواجهة التهديدات البيئية الماثلة والمستقبلية[3] وفي الجزائر فقد بلغ عدد الجمعيات البيئية الوطنية المعتمدة (32) جمعية من مجموع (962) جمعية وطنية سنة 2011 و(917) جمعية محلية من مجموع (77361) جمعية، وتتوزع الجمعيات البيئية حسب مديرية الاتصال والتوعية والتربية البيئية بوزارة البيئة

[1]–غزالة زبير، **لمجتمع المدني في الجزائر – الجمعيات نموذجا – ،مجلة التنمية البشرية**،العدد 10 ، جامعة وهران 2 ، مارس 2018، ص 270.

[2]– المنوفي كمال، **قضايا البيئة في مصر بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2003، ص 193.

[3]– نامر هيبة، **دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مج 13، العدد1، الجزائر، 2021، ص 474.

وتهيئة الإقليم لسنة 2007 كما يلي (337) جمعية تنشط في مجال البيئة منها (190) جمعية على مستوى الشمال و(85) في الهضاب العليا و(62) جمعية في الجنوب، وفي شمال الوسط (102) جمعية، وفي الشمال الشرقي (50) جمعية وفي الشمال الغربي (38) جمعية، أما الهضاب العليا وجنوب غرب (27) جمعية وجنوب شرق (22) جمعية، أما الجنوب الكبير (13) جمعية[1]، ومن ابرز الجمعيات الناشطة في مجال البيئة في الجزائر نذكر: جمعية الجزائر خضراء، جمعية حماية البيئة البحرية، جمعية أصدقاء البيئة، جمعية فنيسية Association Phenicia.

4- **الطرق الصوفية والأخويات الدينية والزوايا:** تختلف الطرقية عن التصوف بأنها ليست تجربة فردية بل جماعية، وقد يكون غالبا في أصلها أحد المتصوفة، وهي تتخذ شكل أخويات دينية لها طقوس وهياكل معينة؛ إذ يأتي أحد العقلاء ويقترح طريقة، ويضع شروطا للانتساب الذي يكون بصفة فردية، وقد لعبت الأخويات الدينية والطرق المؤسسة لها دورا مركزيا في تاريخ الجزائر الحديث، بخاصة في إشعال الثورات الفلاحية وقيادتها، فمعظم الثورات التي عرفتها البلاد منذ حكم الأتراك وحتى نهاية الحكم الفرنسي كانت بشكل أو بآخر مرتبطة بواحدة من تلك الأخويات التي لعبت دور حزب سياسي حقيقي يخضع لسلطة مركزية قوية، توحد بين أعضائه عقيدة دينية وفكرية قوية[2]، ومن أهم الطرق والأخويات الدينية المنتشرة في الجزائر: الطريقة الرحمانية، القادرية، الشاذلية، السنوسية، الدرقاوية، العلاوية، الطيبية، التيجانية، المريدية، البلقايدية الهبرية والمرابطية، وأما الزوايا فتشتمل على مجموعة من العناصر تتكون غالبا من ضريح لأحد الأولياء الصالحين أو أحد أقاربه، وقاعة للصلاة، وقاعة لإعطاء الدروس، وزنزانات صغيرة يحل فيها الطالب أوالسياح، وتستضيف عابري السبيل من المحتاجين أوالمعوزين أوالمشردين[3]، وتتعدد وظائف الزاوية إلى جوانب مختلفة، فهي محل للعبادة ومنتدى للثقافة ومأوى للسلم يأتيه الناس من الضواحي القريبة والبعيدة، وهي ملجأ للمضطهدين ومنزل لراحة المسافر، وكل ذلك يجري تحت رعاية شيخ الزاوية. إن المبادئ الاجتماعية والدينية التي تقوم عليها الزاوية لا تشجع على تجميع الأموال، فهي تهتم بالدرجة الأولى بنشر الثقافة وتعاليم الإسلام لكن هذه الوظيفة الاجتماعية تسخر لأعمال اقتصادية ضرورية للحياة الاجتماعية

---

[1]-ساسي غبغوب، **تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي و الاداري، جامعة الجزائر 03، 2010- 2011، ص 162.

[2]-جورج الراسي، **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 212 (بتصرف).

[3]- جورج الراسي، المرجع نفسها، ص 227.

كحماية القوافل وتحصيل الزكاة غيرها[1]، ووفق تقديرات غير رسمية فانه تنتشر أكثر من 1600 زاوية في ربوع الوطن يرتادها على الاقل سنويا 2.5 مليون زائر[2].

5- الإعلام: مما لا شك فيه أن الإعلام ركيزة أساسية في مسار التطور والتنمية والتقويم الذي تنتهجه الأنظمة السياسية بغية مواكبة التقدم الحاصل من حولها، وكذا الاضطلاع بمهمة منح المجتمع آليات جديدة تساعده على التكيف مع أزماته ومشاكله، غير أن هذا الدور ينبغي أن يعطى له الإطار القانوني السليم حتى تحدد الصلاحيات وترسم الآفاق لعمل الإعلامي رشيد، والجزائر لم تتخلف عن هذه الحقيقة، بل أخضعت الممارسة الإعلامية إلى مجلة من النصوص والقواينن، غير أن مرحلة ما بعد الاستقلال من (1962-1988) كان الإعلام جزءاً لا يتجزأ من تصور السلطة، إلى أن جاءت أحداث أكتوبر 1988 التي عجلت من صدو ر قانون الإعلام 1990 الذي أقر التعددية الإعلامية على غرار التعددية السياسية، ثم تلاه قانون الإعلام الجديد رقم 05-12 متعلق بالإعلام، وأصبح الإعلام بذلك شريكا مهما في الدولة في إرساء القواعد الدميقراطية من جهة والاعتراف بالقضايا المهمة التي تريد منظمات ومؤسسات المجتمع المدني تفعيلها أو تنشيطها وهذا عن طريق المساندة الكتابية وتعريف المواطن بجملة النشاطات التي يقوم بها الجمتمع المدين بواسطة القلم الحر والمستقل إذ يعترب هو أيضا من مؤسسات المجتمع المدني الذي يؤكد دوما على قيم الحوار والتسامح والتراضي على حلول وسط من خلال وسائل التنافس السلمية التي هي أساس الثقافة المدنية[3]، و كرس المشرع الجزائري الحق في وممارسة الإعلام من خلال المادة 54 من دستور 2020 حيث تنص: حرية الصحافة، المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، مضمونة وتتنوع اشكال الاعلام المستقل في الجزائر من صحافة مكتوبة تتمثل في جرائد اليومية كجريدة الخبر و الجمهورية، إعلام سمعي و بصري يتمثل في القنوات التلفزيونية كقناة النهار وقناة الشروق وكشكل آخر من أشكال الاعلام نجد صحافة لالكترونية التي عرفها المشرع الجزائري ضمن المادة 67 من القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام التي نصت بأنه: "يقصد بالصحافة الالكترونية، في مفهوم هذا القانون العضوي، كل

---

[1]- محفوظ سمات، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**، ت ر: محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، 2007، ص 65.

[2] -عبد الحكيم حذاقة، **2.5 مليون مُريد.. أي تأثير للطرق الصوفية على انتخابات الرئاسة الجزائرية؟**، تم التصفح في 5 فيفري 2026، على الساعة 7:00 صباحاً.

https://url-shortener.me/B4ZY

[3]- اكرام بلباي ، المرجع السابق، ص ص 945 946.

خدمة اتصال مكتوب عبر الانترنيت موجه للجمهور أو فئة منه، وينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أومعنوي يخضع للقانون الجزائري، ويتحكم في محتواها الافتتاحي"، وحسب شبكة مراسلون بلا حدود العالمية تتصدر القنوات التلفزيونية الخاصة، مثل النهار والشروق والبلاد، تصنيف وسائل الإعلام الأكثر شعبية في البلاد، بينما تُعتبر الوطن وليبرتي (قبل غلقها في السادس من أفريل المنقضي) أكثر المنابر جدي ومصداقية على مستوى الصحافة المكتوبة في حين أن موقعي "كل شيء عن الجزائر" وأنترلين يتصدران المشهد الإخباري الإلكتروني[1].

6- **المجتمع المدني الرقمي:** وهو فضاء تفاعلي جديد يستفيد من الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي كوسيلة للتعبير والتنظيم والتأثير في الشؤون العامة. وفي هذا السياق، لم تعد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية هي الجهات الفاعلة الوحيدة في المجال المدني، بل برزت أشكال جديدة من الفاعلين، مثل النشطاء الرقميين والمجموعات الافتراضية. ويمارس هؤلاء الفاعلون الآن تأثيرًا ملموسًا في التوعية والدفاع عن الحقوق وتشكيل الرأي العام. ومع ذلك، يطرح هذا التحول أيضًا سلسلة من التحديات المتعلقة بحرية التعبير، وموثوقية المعلومات، وقدرة كل من الدولة والمجتمع على التكيف مع هذا الواقع الجديد، حيث يمتلك المجتمع المدني الرقمي، بوصفه شكلاً من أشكال القوة الناعمة القدرة على معالجة المشاكل التي لا تستطيع الأحزاب السياسية ولا حتى المجتمع المدني التقليدي (بمعناه الكلاسيكي) معالجتها بفعالية، ويعود ذلك إلى سرعة الوصول إلى المعلومات الإلكترونية والتفاعل معها، والتي تصل فوراً إلى مستخدمي الهواتف المحمولة في كل مكان، في السيارات والمنازل وأماكن العمل، دون قيود الزمان أوالمكان أو الرقابة المباشرة، وهذا يسمح بحدوث تغيير إجتماعي وإقتصادي بوسائل سلمية، بعيداً عن الصراعات السياسية وميل الدولة نحوالاستبداد والسيطرة واحتكار جميع جوانب الحياة السياسية[2]، ومن أبرز أشكال المجتمع المدني الرقمي في الجزائر نجد صفحات التواصل الاجتماعي، المدونات والمنتديات الرقمية، صناع المحتوى الرقمي ما يعرف بالمؤثرين، المنصات الرقمية والمواقع الالكترونية للتطوع والتبرع.

---

[1]– منظمة مراسلون بلا حدود – الجزائر – ، تم التصفح في 06 فيفري 2026 ، على الساعة 9:00 صباحاً .

https://rsf.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A%

[2]- Abderrahman Djenaidi et Ismail Sebai, **" Digital Civil Society in Algeria: A Sociological Analysis of its Formation and Interaction "** , Science, Education and Innovations in the Context of Modern Problems IMCRA **,** Vol. 8, , N° 1, 2025, P 1200 .

ومن الملاحظ أن مكونات المجتمع المدني في الجزائر تتوافق ومكونات المجتمع المدني المتفق عليها عالميا وهومايمكن اعتباره من آثارالعولمة التي شهدها العالم في نصف الثاني من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد وعشرون والملاحظ كذلك تعددة أشكال منظمات المجتمع المدني وتشعب مجالاتها في الجزائروهو ما يعتبر من آثار تراجع وتناقص تشكيلات المجتمعات الأهيلة في معظم دول العالم وخاصة المتطورة والنامية منها ومن جهة أخرى تراجع دور الدولة في مجالات عديد وذلك موازاة مع انتشار الإيديولوجية الرأس المالية على حساب الاديولوجية الإشتراكية أسهم في تزايد وتعدد تنظيمات المجتمع المدني في العالم عموما والجزائر خصوصا ويعد كثرة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الفعالة مؤشر جيد على تكريس الديموقراطية التشاركية في الدولة.

المطلب الثاني : نبذة تاريخية عن المجتمع المدني

بعد التطرق وتبيان مفهوم المجتمع المدني نرتئي أن نحيط هذا المفهوم بالدراسة من الناحية التاريخية، فيعتبر المجتمع المدني كمصطلح وتنظيم نتاجاً لتطور تراكمي تدريجي للنظم الإجتماعية والإقتصادية المواطنية لدى الغرب في أوروبا، و أما عند باقي الدول ونخص بالذكرالعربية منها فإن المجتمع المدني كمصطلح وتنظيم، قد استورد جاهزاً من الغرب في أواخرالقرن الماضي ودمج على شكل تنظيمات مستقلة في الدولة، وهناك مايرجح أن المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني قد فرضت على الدول العربية حيث، بحسب ما ذكرت "إنتراك" في العام 2007، فإن تاريخاً من التدخل الأجنبي والقيود المشدّدة التي تفرضها الأنظمة الاستبدادية والأبوية، هي التي شكلت المجتمع المدني في العالم العربي وقيدته. وهناك عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني التي تقوم بتقديم الخدمات في أرجاء المنطقة. لكن عندما تحاول هذه المنظمات الانخراط في البحث في طبيعة الفقر والتهميش، أوتسعى إلى المطالبة بحقوق العمال نيابة عن المجموعات الضعيفة، فإنها تقع في محظورمخالفة القوانين التي تحد من التجمع والتعبير[1]، وللإلمام أكثر تاريخياً بمفهوم المجتمع المدني نتطرق لنبذ تاريخية عن ظهور وتطورالمجتمع المدني في كل من الحضارة الغربية،الحضارة الاسلامية والدولة الجزائرية وذلك في فروع ثلاث التالية على التوالي:

[1] –كاستورس سين و تيم موريس، **المجتمع المدني و الحرب على الإرهاب**، ت ر: حازم إبراهيم، ط الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2010، ص 164.

الفرع الاول : المجتمع المدني في حضارة الغربية

يمكن القول إنَّ مفهوم المجتمع المدني يمرّ بالعديد من المراحل على يد العديد من المفكّرين الغربيين والمتتبع لتاريخ ظهوره يتأكّد له ذلك، حيث كانت بداية ظهوره في منتصف القرن السابع عشر على يد توماس هوبز الفيلسوف الإنجليزي الذي تناول فيه المجتمع المدني بصورة لم يفرّق فيها بينه وبين الدولة ،أما مواطنه الفيلسوف جون لوك فقد عمل على تحديد المجتمع المدني مُميّزًا له عن الدولة، دون أن يكون في هذا التمييز إلغاء للروابط التي تجمع بينهما، أما في القرن الثامن عشر فقد اكتسى مفهوم المجتمع المدني بمعنى آخر يظهر فيه بمظهر الكيان الذي يشغل المساحة بين الدولة ممثّلة في السلطة الحاكمة والمجتمع عامة، وهذا ما نجده عند جان جاك روسو، وقد سار مونتسكيو في المسار ذاته، وإذا ما انتقلنا إلى الفيلسوف الألماني هيجل الذي كان حلقة من حلقات تأكيد المساحة التي يشغلها المجتمع المدني بين العائلة والدولة مع وجود فصل بينهما. أما توكفيل فقد اهتمّ اهتمامًا خاصًا، مستندًا إلى المنظمات المدنية النشطة ودورها في إطار الدولة بالمعنى الضيق للكلمة، وفي الأدبيات الحديثة بخاصّة ذات التوجه الراديكالي ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم أنطونيو جرامشي المفكر الشيوعي الإيطالي الذي حاول تجاوز التحديد الماركسي لكونه يعتبر المجتمع المدني مجتمعاً برجوازياً بالأساس، وقد اعتبره جرامشي مجال تحقيق الهيمنة في ظل سيادة الرأسمالية، بمعنى فرض النفوذ الثقافي والأيديولوجي للبرجوازية، بينما تكون الدولة مجال تحقيق السيطرة[1].

الفرع الثاني: المجتمع المدني في حضارة الاسلامية

يعتبر مصطلح "المجتمع المدني" من المفاهيم الغربية اذ لم يتداول لدى المفكرين والفقهاء الاسلاميين وفق دلالاته المفاهيمية لدى الغرب الا انه من الناحية العملية فقد شهدة الحضارة الاسلامية أنظمة لها الدور العملي للمجتمع المدني في الدولة ومن ابرز هذه الانظمة نجد كل من سلطلة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكرو نظام الحسبة و نظام الوقف ، تتمثل مهمة هذه السلطة في مراقبة السلطات الثلاث في حال حيادها عن تحقيق العدل في المجتمع وضمان الحقوق لجميع الأفراد فيها، وإن كانت في بداية الأمر قد وجدت في يد الرسول الذي أخذ على عاتقه مهمة النهي عن المنكر الذي كان متفشياً في المجتمع الجاهلي آنذاك ألا وهو الشرك

[1] –محمود كيشانه، المجتمع المدني أسسه المفهومية والإصطلاحية واختباراته التاريخية، ط الأولى، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية،2017، ص ص 31 – 32 .

لقوله تعالى : ﴿ **خُذِ الْعَفْوَ وَ أْمُرْ بِالْعُرْفِ وَ أَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ**﴾ (الأعراف: 199)[1]

و قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون﴾ (آل عمران: 104)[2]، **﴿الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ الْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾** (التوبة: 112)[3]، هذه المهمة التي قام بها النبي ﷺ في شبه الجزيرة العربية لتغيير اعتقادات الناس من الشرك إلى الإيمان تحولت بعده إلى وظيفة الحسبة إلى جانب وظيفة القاضي في الدولة الإسلامية، وهي وظيفة دينية يُعيّن لها أشخاص يقومون بها في المجتمع، كما جاء في مرويات عديدة مثلما روي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال: "مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟". قال: أصابته السماء يا رسول الله قال: " **أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غش فَلَيْسَ مِنِي** " (رواه مسلم)، وتذكر المصادر التاريخية أن الرسول ﷺ عين أول محتسب في الإسلام، وهو سعيد بن سعيد بن العاص، بعد الفتح، على سوق مكة، واستمرت هذه الوظيفة في الوجود حتى أن هناك بعض النساء من الصحابيات تم استعمالهن لهذه الوظيفة منذ عهده ﷺ، فقد روى ابن عبد البر عن سمراء بنت نهيك الأسدية فقال: "**أدركت رسول الله ﷺ وعُمْرَتْ، وكانت تمر في الأسواق، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتضرب الناس على ذلك بسوط كان معها**"، ثم أبقاها عمر بن الخطاب أثناء خلافته في وظيفة الحسبة على السوق.

وتذكر كذلك المصادر أن عمر بن الخطاب كان أحياناً يقوم بوظيفة الحسبة بنفسه، فكان يتولى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويُوجه الناس إلى الحق والصراط السوي، ويمنع الغش ويحذر منه، وكان يمر في السوق ومعه الدرة، فيزجر بها غلاة الأسعار والغشاشين، وظل نظام المراقبة والحسبة موجوداً طوال العهد الراشدي والأموي، وإن لم يحمل صاحبه لقب المحتسب، إذ عُرف هذا المسمى في العصر العباسي، وقد عين زياد بن أبيه عاملاً على سوق البصرة في زمن خلافة معاوية بن أبي سفيان، تذكر أن وظيفة الحسبة تطورت وتعدّت المعنى الأصلي لها في أداء مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحولت إلى وظيفة ذات علاقة مباشرة بالسلطة. فتناولت أموراً اجتماعية متعددة مثل : المحافظة على النظافة في الطرق، ورعاية الصحة بتغطية الروايا، ومنع معلمي الصبيان من ضرب الأطفال ضرباً مبرحاً، ومراقبة الحانات وشاربي الخمر. وتناولت أموراً تجارية لتضخم المدن الإسلامية بأرباب الحرف والتجارات، فكان عمل المحتسب الأساسي منع الغش في الصناعة والمعاملات وبخاصة الإشراف على الموازين والمكاييل وصحتها ونسبها.

---

[1]– القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 199.

[2]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 104.

[3]- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 112.

ومنذ العصر العباسي بدأت وظيفة المحتسب تأخذ شكلاً مغايراً، فأصبحت معروفة بين الناس منذ الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور؛ ولذلك فتيسيراً على المحتسبين وتنظيماً للمجتمع نقل المنصور أسواق بغداد والمدينة الشرقية إلى مناطق أخرى متخصصة وبعيدة عن مركز المدينة ودواوينها، فنقل الأسواق إلى باب الكرخ وباب الشعير، وعين لها محتسبين يُراقبون شؤونها ويضبطون مخالفاتها [1].

وأما نظام الوقف فقد عرفه المالكية الوقف بأنه: إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديراً . فالمالكية يرون أن الوقف تصرف لازم لا يجوز الرجوع عنه، كما أنه لا يترتب عليه خروج العين الموقوفة من ملك واقفها، فتبقي على ملكه ولا يترتب على الوقف سوى منعه من التصرف فيها بأي تصرف من التصرفات الناقلة للملكية كالبيع والهبة، كما أنه إذا مات لا تورث العين الموقوفة عنه، ومما لا شك فيه أن الوقف يعد لونا من ألوان الرعاية الاجتماعية، لم يسبق إليه نظام بل ولم يدانه نظام كذلك، وذلك لأنه عمل خالص لوجه الله تعالى، من أعمال البر والخير ويقصد به المنفعة العامة، كتاب بالكتاب والمكتبة سام الكتب فقد عمل الإسلام على توثيق الصلة وتقوية الروابط بين المسلمين، وجعلهم متكافلين فيما بينهم، وأمرهم بالتعاون في قوله تعالى ﴿ **و تَعَاوَنُوا عَلَى الْبَرِّ وَالتَّقْوَى** ﴾ (سورة المائدة الآية 2)[2]. ولأن الصلة العامة لا تتعارض مع الصلة الخاصة، فقد دعا الإسلام إلى تقويتها في قوله تعالى ﴿ **و أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ الله** ﴾ (سورة الأحزاب الآية 6)[3]، ولما كانت فكرة الوقف من حيث حبس العين والتصدق بالمنفعة تشكل ضماناً قوياً لجهات عديدة، فإن فيها من المصلحة العامة والخاصة، ما يجعلها تتمشى مع مبادئ التشريع الإسلامي[4].

ومنه على الرغم من عدم شيوع مفهوم المجتمع المدني كمصطلح في الحضارة الاسلامية الا انها من الناحية العملية لأهداف المجتمع المدني من خدمة صالح العام التطوع وتوعية

---

[1]– محمد شحرور، **الدين والسلطة قراءة معاصرة للحاكمية**، ط الخامسة ،دار الساقي للطباعة والنشر، المملكة المتحدة لندن، 2022، ص ص 386 387 388.

[2]– القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 2.

[3]– القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية 6.

[4]– محمد بن أحمد بن صالح الصالح، **الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع**، فهرسة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2002، ص ص 21 50.

الأفراد وفرض رقابة مجتمعية على السلطة السياسية فان الحضارة الاسلامية كانت سباقة في إشراك المجتمع كسلطة مستقلة فاعلة في الدولة.

الفرع الثالث : المجتمع المدني في الدولة الجزائرية

يمكن تقسيم دراسة ملامح المجتمع المدني في الجزائر سوسيولوجيا من الناحية الزمنية الى ثلاث مراحل هي: قبل مرحلة الاستعمار الفرنسي، ثم مرحلة الاستعمار الفرنسي وأخيرا مرحلة الدولة الجزائرية المستقلة هذه المرحلة الأخيرة التي بدورها تنقسم الى فترتين فترة الحزب الواحد أي ما قبل دستور 1989 وفترة التعددية الحزبية التي جاء بها دستور 1989 .

أولا: مرحلة ماقبل الاستعمار الفرنسي

تشير الكتب التاريخية أن المجتمع الجزائري عرف العديد من التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات الملامح الدينية والمدنية منذ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا كالمساجد والزوايا والأوقاف والتي بدورها أدت أدوارا بالغة التنوع والثراء تشمل مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والتشريعية وغيرها إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي عرفت قبل الإسلام، خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل "تاجماعت" و"التويزة" وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تتسم بالطابع الطوعي و الهادفة إلى المساهمة في تنمية المجتمع بشكل عام وتنظيم سيرالحياة فيه،وتسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها المحلية في كل صغيرة وكبيرة. ولم تكن هذه البنية الاجتماعية محكومة بالانتماء القبلي أوالعشائري أوالإرثي بشكل عام بل كانت متاحة لكل راغب أومتطوع،كما أنها تتمتع باستقلالية ماديةعن الدولة حيث تعتمد في تمويلها على التبرعات والصدقات وخراجات الأوقاف والزكاة وهو ما يمنحها الطابع المدني[1].

ثانيا: مرحلة الاستعمار الفرنسي

في بدايات الاستعمار الفرنسي، الجزائركانت تعيش تحت تعسف قانون الأهالي البغيض **(l'indigénat)** لا يمكنها أن تتمع بهذا النشاط دون أن يتعرض القائمون عليه للاضطهاد والسجن. ومن جهة أخرى فقد كان الجزائريون محرومين من صفة وحقوق المواطن فقد كان

[1]– محمد أسامة سنقاري، **النظام القانوني للمرصد الوطني للمجتمع المدني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم الساسية قسم الحقوق، جامعة غرداية، 2024 2025، ص 7 , 8.

القانون الفرنسي يعتبرهم رعايا ولا يمكنهم أن ينشدوا الحرية ولا الحقوق المدنية ولا السياسية، ولا حتى الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية دون ملاحقة القانون التعسفي[1].

وإثر صدور قانون 1901 الذي يعد الإطار الأساسي لكافة التنظيمات سواء في فرنسا أو مستعمراتها، والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير وحل الجمعيات، وهو قانون انتخب عليه في فرنسا في 01 جويلية 1901 يمنح الحق لألفراد في المجتمع بتشكيل جمعية هذا القانون الشهير كان بمثابة منظم وموضح لمبدأ حرية الجمعيات لخدمة أهداف مختلفة، ففي سنة 1901 تأسست الراشدية في الجزائر العاصمة وفي سنة 1908 تم تكوين دائرة صالح باي بقسنطينة، وانتشرت الحركة الجمعوية بسرعة في كل أنحاء الجزائر[2]، ثم خلال العشرينات ظهرت عدة جمعيات ونواد أيضا في العاصمة وغيرها، وتوسع ذلك مع نشاط الحركة الإصلاحية وظهور الأحزاب السياسية وجمعية النواب. وقد رافق ذلك نوع من التسامح من الإدارة الفرنسية لإنشاء مثل هذه الخلايا الاجتماعية، ما دامت تحت رقابتها الشديدة. كما أن مبادرات الجزائريين لم تعد تتوقف على مبادرات الفرنسيين في ذلك. ومن أبرز الجمعيات غير الفنية والنوادي بالعاصمة، جمعية الشبيبة الإسلامية ونادي الترقي. وجمعية التربية والتعليم في قسنطينة ونادي السعادة في تلمسان وفي قسنطينة أيضا تأسس سنة 1926، ونادي الاتحاد الأدبي الإسلامي في مستغانم، وقد شهدت مدينة قسنطينة وحدها ميلاد حوالي 26 جمعية مدنية قبل الحرب العالمية الثانية، وقل مثل ذلك في غيرها من أنحاء القطر[3] ومن أبرز الجمعيات التي لعبت دوراً تاريخيا رائدا "جمعية علماء المسلمين" التي أنشئت في سنة1931، وذلك ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن عن احتلال الجزائر، ورغم تشديد فرنسا الخناق على أشكال التنظيم الإجتماعي والسياسي التي كانت تعارض مصالحها إلا أن جمعية العلماء المسلمين بفضل منهجيتها وطريقتها في العمل استطاعت أن تحقق عدة مكاسب منها إيقاظ الشعب الجزائري من سباته ودعوته للمطالبة بحقوقه المهضومة، كما أنشأت الصحف والنوادي والمدارس والمعاهد وأرسلت الطلاب والتلاميذ إلى الخارج، وعارضت بشدة سياسة الادماج وشعارها في ذلك "الجزائر بلدنا والإسلام ديننا والعربية لغتنا"[4]، كما ظهرت إلى الوجود بعض الأحزاب والمنظمات ذات الملمح السياسي مثل حزب نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، وغيرها من المنظمات التي ظهرت على الساحة السياسية والاجتماعية الجزائرية بدايات القرن العشرين، والتي كانت جهودها

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، طبعة خاصة،ج5، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص313.

[2]– شاوش اخوان جيهدة ،المرجع السابق، ص97.

[3]– ابولقاسم سعد الله،المرجع السابق ،ص315 .

[4]– كمال عجال، **مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 16، ديسمبر ،2001 ، ص103 .

موجهة بشكل أساسي إلى مواجهة الدولة المستعمرة ومحاولة التخفيف من معاناة الفئات الشعبية العريضة المقهورة، والسعي نحو تحقيق الثورة والاستقلال، وقد أسهمت هذه التنظيمات بشكل كبير في الحفاظ على مقومات الأمة والدعم الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع، وكذا في تعبئة الجهود الشعبية في الكفاح ضد المستعمر[1].

أولا: مرحلة الدولة الجزائرية المستقلة

أ- فترة ما قبل دستور 1989:

بعد حصول الجزائر على استقلالها في 05 جويلية 1962 تم الشروع مباشرة في بناء الدولة الوطنية وذلك باختيار النهج الاشتراكي و القيام بعملية تأميم جميع القطاعات وربط قيادة الدولة بالحزب الواحد وحل جميع الجمعيات و التنظيمات ودمجها بالاتحادات التابعة للحزب الحاكم ليصبح بذلك الانتماء للتنظيمات والاتحادات مشروط بموافقة قيادات الحزب ووفق الانخراط به وذلك نتيجة تصورات الأجهزة التنفيذية للدولة آنذاك التي ارتأت ضرورة ادماج التنمية السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، التربوية، والثقافية في طبيعة النظام السياسي المتبع[2]، وتميزت هذه الفترة بالنظام الأحادي والتوجه الاشتراكي، ولم تحقق الجزائر في هذه المرحلة أي ادماج للمجتمع في العملية السياسية حيث وصفت بمرحلة التراجع والغياب، وذلك نتيجة الرقابة الصارمة التي أخضعها التشريع على التنظيمات التي سمح بقيام بعضها، وبالتالي افراغ الحياة الجمعوية التي تعتبر همزة وصل بين الدولة والمجتمع من محتواها، وهو ما ساهم في توسيع الهوة بين السلطة والمجتمع [3].

ب- فترة ما بعد دستور 1989:

وفي سياق التحولات الجوهرية التي كانت الدولة الجزائرية تمر بها في بداية التسعينيات والتي أقرها دستور 1989،صدرالقانون رقم 31-90 بتاريخ 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات والذي ألغى القانون السابق رقم 15- 87، وفتح هذا القانون المجال لإنشاء الجمعيات غير السياسية بمختلف أنواعها من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والتنظيمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي... وقد شهدت الجزائر ميلاد عدد كبير من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد، بحيث بلغت سنة 1996 حوالي 778 جمعية ذات طابع وطني

---

[1]- شاوش اخوان جهيدة، المرجع السابق ، ص 100 .

[2]- محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999- 2009، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 ،2016-2017، ص 124.

[3]- محمد الصالح بوعافية، المرجع نفسه،ص ص 127 – 128.

وبلغ عدد الجمعيات المحلية حوالي 42116 جمعية في مختلف المجلات[1]، ولمواكبة موجة تحولات الربيع العربي تبني المشرع الجزائري قانون جديد أكثر تفصيلا للجمعيات، والمتمثل في القانون العضوي رقم 12 – 06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 وهو ساري المفعول إلى الآن، والذي حرص على الفصل التام والتمييز بين الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، سواء كانت العلاقة تنظيمية أم هيكلية، مع إمكانية تعرضها لتعليق النشاط في حال ثبتت العلاقة من خلال التمويل أوالإعانة والهبات وذلك من خلال المادة 13 التي نصت " تتميز الجمعيات باستقلاليتها التامة عن الأحزاب السياسية من حيث الأهداف، التسمية، والعمل، ويُمنع عليها منعاً باتاً ربط أي علاقات هيكلية أو تنظيمية بها. يمنع القانون تلقي الجمعيات لأي تمويل، إعانات، هبات، أو وصايا من الأحزاب، كما يحظر عليها المساهمة في تمويلها، ويُعاقب على مخالفة هذه الالتزامات"[2]، واستمر مسار الإصلاحات مع تركيز تعديل دستور 2020 لأول مرة على محورية المجتمع المدني بداية من الديباجة التي أشركت الجمعيات الأهلية في تسيير الشأن العام ، كما تضمنت ستة مواد من ذات التعديل وهي المواد : 10 ، 16 ، 53، 60، 205 213 تحفيزات للمجتمع المدني ومنحه مكانة قوية في سابقة دستورية لم تعهدها الجزائر من قبل، هذا وقد عرفت العهدة الرئاسية الأولى لرئيس عبد المجيد تبون إنشاء المرصد الوطني للمجتمع حيث جاء في نص مادة 213 من دستور: "المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. يقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني، يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، يحدد رئيس الجمهورية تشكيلة المرصد ومهامه الأخرى"، وهوما يعززالعمل على ترقية المجتمع المدني في مختلف القطاعات وعلى مختلف الأصعدة التي تهم الدولة والمجتمع، ما اعتبره البعض توجها جديدا للسلطة للاعتماد على مصادر شرعية جديدة تستند إليها، خلال التمحور حول المجتمع المدني و الشباب، و محاولة التخلص بطريقة أو بأخرى من القوى التقليدية في مقدمتها أحزاب الموالاة التي فقدت ما تبقى من قبول بعد موجة الحراك الشعبي مطلع سنة 2019.

ومنه فقد شهد مفهومه المجتمع المدني في كل من الحضارة الغربية والحضارة الاسلامية تبايناً عبر فترات تشكله حيث كان الفلاسفة الغربيين يشيرون إليه كجهة مستقلة طارة وكجهة تابعة للسلطة في الدولة طارة أخرى، وكذلك بالنسبة للحضارة الاسلامية فبعدما كانت سلطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي يتجسد فيها المجتمع المدني مستقلة أصبحت تحت كنف السلطة السياسية بما يعرف بنظام الحسبة وهذا التباين أيضا شهده التطور التاريخي للمجتمع المدني في

[1]– شاوش اخوان جهيدة، المرجع السابق ، ص 109.

[2] – **القانون 06-12 المتعلق بالجمعيات**، السالف الذكر، ص 31.

الجزائر اذ أنه في مرحلة كان ينطوي تحت كنف السلطة ثم أصبح يتمتع بالاستقلالية في في مرحلة أخرى ونقصد هنا كل من مرحلة الحزب الواحد ومرحلة التعددية الحزبية والانفتاح الديمقراطي، ورغم هذا التباين إلا أنه قد شهد للمجتمع المدني حضور في كلتا الحضارتين الغربية والإسلامية و الدولة الجزائرية و ذلك من خلال فكرته الجوهرية المتمثلة أساساً في وجود سلطة مدنية متكونة من أفراد تتفاعل كجزء حيوي يتوسط المجتمع والدولة[1].

المبحث الثاني: ماهية الجريمة

وتعتبر "الجريمة" العنصر ثاني أساسي في بحثنا الذي يجب كذلك تقديم احاطة معرفية حوله و ذلك من خلال تطرق لمفهوم الجريمة ، عواملها و تداعياها في المطلبين المشكلين لهذا المبحث الثاني.

المطلب الاول : مفهوم الجريمة

و لتبيان مفهوم الجريمة نتطرق الى تعريفها و ذكر مظاهرها في الفرعين التاليين:

الفرع الاول : تعريف الجريمة

تعتبر الجريمة من أخطر الظواهر الاجتماعية وأشدها ضرراً على المجتمع والأفراد فهي تمثل الجانب السلبي للحياة البشرية على المعمورة لذلك فقد تم تطرق لهذه الظاهر عبر العصور من عدة اتجاهات فنجد الاتجاه الديني ،الاتجاه العلمي والمتمثل أساسا في علم الإجرام والإتجاه القانوني ومن خلال هذه الاتجاهات الثلاث نحاول تعريف الجريمة إصطلاحاً حسب ما جاء في كل من الدين،العلوم الإنسانية وقانون العقوبات لكن قبل ذلك نعرف الجريمة لغة.

أولاً: تعريف اللغوي:

تعرف الجريمة حسب المعاجم العربية و الأعجمية، حيث:

1- حسب معاجم العربية

مصطلح جريمة على وزن فعيلة صيغ من الفعل الثالثي جرم [2]، الجرم التعدي، و الجر: الذنب والجمع أجرام وجروم، وهو الجريمة، وهو جَرَمَ يَجْرِمُ جَرْما واجْتَرَمَ وأجرم فهو مُجْرِمٌ وجَرِيمٌ،وفي

[1]- عالق جميلة، محاضرات في مقياس الدولة والمجتمع المدني، كلية العلوم الساسية جامعة قسنطينة 3صالح بوبنيدر،2020-2021، ص ص95-96.

[2]- أمال بوخنوش، مصطلح جريمة في قانون العقوبات الجزائري بين الصيغة والمفهوم دراسة لغوية،

الحديث: " أعظم المسلمين في المُسلِمِين جُزماً من سأل عن شيء لم يُجرم عليه فحرم من أجل مسألته "،الجُرم الذنب، وقوله تعالى: ﴿ **وحتى يَلِجَ الجَمَلُ في سَم الخياط وكذلك نجزي المجرمين** ﴾ قال الزجاج: المجٌرمون ههنا، والله أعلم، الكافرون لأن الذي ذكر من قصتهم التكذيب بآيات الله ولا ستكبار عنها[1].

2- حسب المعاجم الأعجمية[2]

جريمة ، جرائم : Crime

إكتشاف الجرائم : The detection of crime

مُجرم : Criminal

إجرامي : Criminal (adj)

جريمة ، جناية : a criminal offence

قانون جنائي : Criminal Law

خبير جنائي : Crimonologist

عِلم الجريمة ، دراسة المجرمين وأحوالهم : Crimonology

ثانياً: تعريف الإصطلاحي:

1- الجريمة حسب الأديان

في **الشريعة اليهودية** هي : الوقوع في النواهي الشرعية ، جاء في سفر اللاويين « و إن سها كل جماعة إسرائيل وعملوا .... واحدة من جميع مناهى الرب التي لا ينبغي عملها و أثموا .....»

مجلة الحكمة لدراسات الإسلامية، جامعة البليدة 02، مج 08، العدد 01، الجزائر،2021، ص 39.

[1]- إبن منظور، **لسان العرب**، الطبعة الثالثة، ج الثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، 1999 ، ص 258.

[2]- The Oxford English, **op.cit** , P P 248 - 249 .

وفقهاء اليهود ربما سموا الجريمة نجاسة ، يقول موسى بن ميمون: « النجاسة هي: المقارنة مخالفة أوامر الشريعة وارتكاب القباحات »[1].

أما **الشريعة النصرانية** لم تستعمل الكتب المقدسة لديهم مصطلح جريمة وإنما مصطلح خطية والذي يدل على: أي موقف من مواقف عدم المبالاة أوعدم الإيمان، أوالعصيان لإرادة الله المعلنة في الضمير أوفي الناموس أوفي الإنجيل، سواء ظهر هذا الموقف في الفكر أوفي القول أوفي الفعل أوالاتجاه أو السلوك[2].

وفي **الشريعة اللإسلامية** فالجريمة حسب الفقهاء هي، قطع الصلة بالله وبالقيم الإنسانية. بإنكار وجود الله وإنكار اليوم الآخر، والإمتناع عن القيام بالعمل الصالح لقوله تعالى : ﴿**إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ الْمُجْرِمِينَ * مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ، وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ * وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ** ﴾ (المدثر 39-46)، فالمجرم هو الذي يقطع صلته بالله بعدم إيمانه بوجوده وباليوم الآخر ويقطع صلته بالمجتمع بعدم الالتزام بالقيم الإنسانية.[3]

وهناك من الديانات التي لم تربط الجريمة بمخالفة أمر إلهي وهو الحال في الديانة البوذية التي تنظر للجريمة على أنها فعل غير أخلاقي "پاپا" ناتج عن جهل ، طمع ، تعلق ، كراهية أو أي صفة بشرية ذميمة يولد ما يعرف عندهم بـــ "كارما سلبية"،التي تنتهك المبادئ الخمسة الأخلاقية المعروفة بـــ "السيلا" والمتمثلة في عدم القتل، عدم السرقة، عدم الزنا، عدم تعاطي المسكرات و الكلام الضار.

---

[1]– عمادعلي عبد السميع حسين، **الإسلام واليهودية دراسة مقارنة من خلال سفر الأوليين**، ط الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2004 ، ص 403.

[2]– **قاموس الكتاب المقدس دائرة المعارف الكتابية المسيحية**، موقع الأنباء تكلا هيمانوت، تم تصفح في 10 فيفري 2026 ، على الساعة 16:00.

https://st-takla.org/Full-Free-Coptic-Books/FreeCopticBooks-002-Holy-Arabic-Bible-Dictionary/07_KH/kh_29.html

[3]– محمد شحرور ، **دليل القراءة المعاصر للتنزيل الحكيم المنهج و المصطلحات**، دار الساقي، بيروت، 2016، ص 62 .

2- الجريمة حسب علوم الإنسانية

مصطلح الجريمة مصطلح جرى التعارف على إستعماله ليشير بوجه عام الى نوع خاص من السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية والمعايير والقيم الأخلاقية الموجودة في المجتمع، وهذه التفرقة بين القواعد القانونية والمعايير والقيم الاخلاقية هي أساس الاختلافات في مواقف العلماء عند نظرهم للجريمة وتحديدهم لها[1].

فمن منظور علم الإجتماع ، يعرف العالم الهولندي وليام أدريان بونجير الجريمة، بأنها: « فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية، ويضر بمصلحة الجميع، أوبمصلحة الفئة الحاكمة، ويعاقب عليه من قبل هذه الجماعة أومن قبل جزء منها، أو بواسطة أجهزة تعين لهذا الغرض، بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها الأخلاقَ»[2].

كما تعرف مدرسة التحليل النفسي أن الجريمة هي حيلة دفاعية للتخفيف من صراع نفسي أوأزمة داخلية، أي أن الجريمة تخدم نفس الأغراض التي يخدمها العصاب النفسي والذهان الوظيفي، والفرق بينهما أن الجريمة تعبر عن نفسها في شكل اضطراب اجتماعي في حين أنالعصاب و الذهان يعبران عن نفسيهما في صورة اضطراب انفعالي، وأن الجريمة قد توجد مع العصاب وقد توجد بدونه أو أنها قد تحل محل العصاب ترجع جذورها الأولى لاستعداد مكتسب منذ الطفولة [3].

أما في منظور علم البيولوجيا فأشهر نظريات التي تعود للطبيب الإيطالي لومبروزو تعرف الجريمة بأنها سلوك المجرم وليد عن، وجود نموذج الإنسان المجرم بطبيعته أوبالفطره، وهو الشخص الذي ترشحه منذ ولادته خصائص بيولوجية معينة لأن يصبح مجرماً، وذهب الى أن المجرم يتصف ببعض مظاهر الشذوذ في تكوينه الجسماني وقد أطلق عليها علامات الرجعة، لأنها تدل على عدم ٌإنسجامه وإرتداده الى الإنسان البدائي الأول وأن هذه العلامات الإجرامية التي يتميز بها هذا المجرم هي نفس الخصائص البيولوجية التي يتصف بها الإنسان البدائي[4].

---

[1]- محمود أبو زيد، **المعجم في علم الإجرام و الإجتماع القانوني والعقاب**، دار الكتاب لنشر و التوزيع، القاهرة، 1987، ص 150.

[2]- Willem Adriaan Bonger, **Criminality and Economic Conditions**. Translated by H.P. Horton, Little, Brown and Company, Boston, 1916, p.25.

[3]- العيسوي عبد الرحمن، **المجرم الشاذ**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002، ص 124.

[4]- محمد شلال حبيب، **أصول علم الاجرام** ، وزارة التعليم جامعة بغداد، عراق، ب س ن، ص 73.

3- الجريمة حسب القانون

لم يرد تعريف لمصطلح الجريمة في القوانين الوضعية و نخص بالذكر هنا قانون العقوبات ّإذ أن المشرع إكتفى بتعداد و ذكر لجرائم فيه مع سن العقوبات لكل جريمة و ترك تقديم التعريف للفقه ومن بين هذه تعاريف التي تدرس الجريمة كظاهرة قانونية نذكر:

"الجريمة كل عمل أوامتناع يحرمه النظام القانوني ، ويقرر له جزاء جنائياً هو العقوبة توقعه الدولة عن طريق الاجراءات التي رسمها المشرع، الفعل الذي يقع بالمخالفة لقانون العقوبات".

تعريف الفقيه كاريرا: "الجريمة خرق القانون من قوانين الدولة بفعل ذي كيان حسي صادر عن شخص ، دون أن يبرره قيام بواجب أو ممارسة لحق ، متى تناول القانون هذا الفعل بالعقاب".

أما تعريف الفقيه غريسپين: "الجريمة سلوك صادر عن شخص يطابق انموذجا وضعته قاعدة جنائية مانعة ، ولم يكن قد صدر نتيجة لسبب من اسباب الاباحة ويمكن نسبته من الناحية المعنوية او النفسية إلى من صدر عنه"[1].

وكتعريف آخر للجريمة هي كل فعل نص عليه قانون العقوبات ورتب جزاء على مرتكبه فالجريمة إذاً ظاهرة سلوك مجرم في القانون الجنائي ويستتبع هذا أن القانون الجنائي يتضمن مجموعة الاسباب التشريعية في الجريمة . فلو لم يكن القانون الجنائي لما وجدت الجريمة قانوناً وبالتالي المجرم، فالقانون الجنائي اذاً لا يعرف أشخاصاً مجرمين ولكنه يحتوي أفعالا حرمها، فمن ارتكبها كان مجرماً وحق عليه العقاب[2].

والملاحظ أن هذه التعاريف تأتي متوافقة مع مبدأ الشرعية الذي كرسه الدستور الجزائري في المادة 142: " تخضع العقوبات الجزائية إلى مبدأي الشرعية والشخصية "[3]، والذي أقرته المادة1 من قانون العقوبات الجزائري: "لا جريمة ولا عقوبة ولا تدابير أمن بغير قانون"[4].

---

[1]- محمد زكي أبو عامر، **دراسة في علم الإجرام و العقاب**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 28 .

[2]- عبد الجبار العريم ، **العقوبة والمجرم** ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1950 ، ص 53

[3]- دستور 2020، السالف الذكر، ص 32.

[4]- قانون رقم 06- 24 **متضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم للأمر 66-156**، المؤرخ 19 شوال عام 1445 الموافق لي 28 أبريل سنة 2024 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد30 ، الصادرة في 21 شوال عام 1445 الموافق 30 أبريل سنة 2024، ص4 .

الفرع الثاني : مظاهر االجريمة (أنواعها)

تتعدد مظاهر الجريمة وتختلف تقسيماتها حسب معيار المصنف لها ومن أهم هذه المعايير نذكر:

معيار درجة الخطورة ومن خلال المادة 5 من قانون العقوبات الجزائري، تنقسم الجرائم على ثلاث درجات :

- جرائم شديدة الخطورة وتتمثل في جنايات مثل: جريمة القتل، ويعاقب عليها بالإعدام ، حبس مؤبد أوالسجن من 5 سنوات إلى 30 سنة.
- جرائم متوسطة الخطورة وتتمثل في الجنح مثل: جريمة الرشوة، ويعاقب عليها في الحالات العادية بالحبس من شهرين إلى 5 سنوات مع غرامة مالية تتجاوز 20.000 دج.
- جرائم منخفضة الخطورة و تتمثل في المخالفات مثل: مخالفات قانون مرور، ويعاقب عليها بالحبس من يوم واحد إلى شهرين ، و غرامة مالية 2000 دج إلى 20.000 دج[1].

أما مظاهر الجريمة من خلال معيار موضوع الجريمة فتنقسم إلى عدة طوائف هي:

1. جرائم ضد الممتلكات : كالسرقة والحريق العمد وتخريب الممتلكات والإهمال واللامبالات والتسميم .
2. جرائم ضد الأفراد : كالقتل بكل أشكاله والضرب .
3. جرائم ضد النظام العام : كجرائم أمن الدولة و إشاعة الفوضى والتخريب.
4. جرائم ضد الدين : كالاعتداء على أماكن العبادة أو الإخلال بالنظام فيها .
5. جرائم ضد الأسرة : كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال والزنا والطلاق .
6. جرائم ضد الأخلاق كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في المناطق العامة .
7. جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع : مثل الصيد في غير موسمه أوالري في غير الأوقات المحددة أو تبديد ثروات المجتمع [2].

---

[1]– **القانون 06-24 ،متضمن ق ع المعدل و المتمم** ، السالف الذكر.

[2]– نجيب بوالماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علم الأجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007 2008 ، ص 106.

ويسمح تصنيف مظاهر الجريمة في عدة طوائف من الناحية القانونية إلى تحديد العقوبات والإختصاصات القضائية والتقادم و غيرها من الإجراءات الجزائية ُالواجب إتبعاها على مختلف مراحل الدعوى العمومية أما من تصنيف الجرائم من ناحية موضوع فيسمح ذلك بدراسة الجرائم من ناحية علمية كتقديم ُإحصائيات حول نوع من الجرائم المتفشية في المجتمع.

المطلب الثاني : عوامل الجريمة و تداعياتها

من تعاريف السابق للجريمة يستنتج أنها قد تأخذ طابع فردي كظاهرة وذلك من خلال دراسات العلوم نفسية والعلوم البيولوجية وأما دراسات العلوم الإجتماعية فتقدم الجريمة كظاهرة إجتماعية وهي التي تخدم بحثنا هذا ، وكأي ظاهرة إجتماعية أخرى فإن حدوثها لا يكون تلقائي وإعتباطي وإنما تتسبب به عوامل عديد ومختلفة مباشر وغيرمباشر، وأيضا ياعتبارالجريمة ظاهرة إجتماعية تنتهك السلوك الأخلاقي فإنه ينجرعنها آثار سلبية على صعيد المجتمع والأفراد، وهذا ما حاولة مدارس علم الإجرام معالجته وبتحديد المدارس ذات التوجه الإجتماعي في تفسير الجريمة والتي إهتمت بالجريمة من الناحية الإجتماعية.

الفرع الاول : مسببات الجريمة

من أهم النظريات التي قدمتها المدارس الإجتماعية لتفسير العوامل المسببة للجريمة كظاهرة إجتماعية نجد كل من نظرية الدفاع الإجتماعي، و نظرية التفكك الإجتماعي، و نظرية العوامل الإقتصادية حيث:

حسب نظرية الدفاع الإجتماعي:

تعتبر حركة الدفاع الاجتماعي، تيارا من تيارات السياسة الجنائية، ذات نزعة إنسانية ظهر نتيجة تحولات وتطورات تاريخية شهدتها الأمم الأوروبية، وظهور الاتجاهات الإنسانية في القرن الثامن عشر حيث سبق ذلك دعوة إلى احترام شخصية الإنسان، "فيكاريا" و "فولتير" و "مونتسكيو" يعتبرون الإثم الجنائي، في حقيقته واقعة إنسانية له حقيقة واقعية محددة المعالم، كما ظهرت دعوة إلى أنسنة القانون الجنائي، والمعاملة الجنائية للجناة، فدعا "توماس مورفي" سنة 1516، إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وإرساء نظام العقوبات السالبة للحرية، بدلا من توقيع العقوبات الجسدية. كما أن استنكار التعذيب الذي لا يعد طريقة لائقة يجب أن يعامل بها إنسان إنسانا آخر، دفع الفلاسفة إلى

إيجاد نظام يراعي التناسب بين الجريمة والجزاء، ودعا "مونتسكيو" إلى اعتماد سياسة جنائية يفهم منها على أنها تعبير عن توازن بين حقوق الأفراد والمجتمع[1].

ومن أشهر رواد حركة الدفاع الإجتماعي : جراماتيكا ، و أدولف برنس ، و مارك آنسل الذي يعتبر صاحب توجه حديث لمدرسة دفاع الإجتماعي . وحسب هذه المدرسة فارتكاب الجريمة يعني وجود خلل إما في الفرد الذي يعاني من عنف أخلاقي، يجعله بعيدا عن استيعاب المعنى الحقيقي للقيم الأخلاقية، أوأنه يعاني من مرض أو ظروف ساهمت في انحرافه عن الطريق القويم، أو أن المجتمع يعاني من تخلف مما يجعل السلطات غير مؤهلة لحل جميع المشاكل التي يعاني منها الأفراد، مما يدفعهم إلى السبل غير المشروعة، لتلبية رغباتهم التي تتصف بالمشروعة، في بعض الأحيان[2].

حسب نظرية التفكك الإجتماعي:

رائد هذه النظرية عالم الاجتماع الامريكي نورستن سيلين ومن استعراض اهم الافكار التي تضمنتها هذه النظرية يبدو لنا جليا ان سيلين قد استوحى نظريته من واقع المجتمع الامريكي الذي عاصره ، ومن واقع المجتمعات التي عاصرها ولم يعايشها بل طرقت مسامعة الظواهر الاجرامية فيها، وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضا في حجم الظواهر الاجرامية فيها قياسا إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة مما شجعه على اجراء مقارنة عددية كانت نتيجتها ارتفاع حجم الظاهرة الاجرامية ارتفاعا كبيرا في المجتمعات المتحضرة وانخفاض حجم هذه الظاهرة إنخفاضاً كبيرا في المجتمعات الريفية[3]، ويرى سيلين بالتالي أن التفكك الاجتماعي وضعف التناسق والانسجام في المجتع الذي يتخذ صورة تصارع القيم في الجماعات المختلفة، هو السبب الحقيقي الكامن وراء تزايد نسبة الإجرام في المجتمعات المتقدمة حضاريا ولاسيما حيمنا يجد الفرد نفسه في جماعة تستبيح المسلك الاجرامي فيستجيب لذلك ويندفع الى سلوك طريق الجريمة[4].

---

[1]– مارك آنسل، **الدفاع الإجتماعي الجديد**، ت.ر: حسن علام، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، 1991 ، ص ص 57 – 59 .

[2]–حمليلي سيدي محمد، **السياسة الجنائية أثر الفكر الجنائي على الأنظمة الجزائية المقارنة دراسة مقارنة**، ج الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر، 2019، ص 105.

[3]– محمد شلال حبيب، المرجع السابق، ص 123 .

[4]– حسن محمد ربيع، **مبادئ علمي الإجرام والعقاب**، كلية شرطة دبي، دبي، 1991، ص 117.

حسب نظرية العوامل الإقتصادية :

اتجه بعض العلماء إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الإقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي، اذ أن النظام الإقتصادي سواء كان رأسماليا ام إشتراكيا يرتبط أشد الإرتباط بالسلوك الإجرامي ويوجهه وجهة الخير أوالشر، لذا فان كل ما يصيب هذه الأنظمة من خلل فأن التأثير السلبي لهذا الخلل يظهر في السلوك الإنساني، ويرى هؤلاء العلماء ان النشاط الاقتصادى يؤثر تأثيراً كبيراً في توجيه العلاقات الاجتماعية وتحديد أنماطها، لأن العوامل الاقتصادية تهيمن على جميع نشاطات الافراد ومن ضمنها النشاط الاجرامي، وهذا يعني أن السلوك الانساني يخضع لتأثير تلك العوامل، ويتحقق الجانب الأكبر من هذا السلوك في النشاطات الاقتصادية الضرورية، كالإنتاج و التوزيع والتبادل و الإستهلاك[1]، حيث يرى الفيلسوف كارل ماركس أن كافة الظواهر السلبيه التي تظهر في المجتمع ومنها ظاهرة الجريمة ترجع أساسا الى النظام الإقتصادي السائد، ومن أبرز التوجهات في هذا الصدد نظرية الفقيه بونجيه الذي يرى أن العوامل التي تحقق الظروف غير الملائمة للنظام الرأسمالي والفروق الاجتماعية السائدة في ظله من شأنها ان تثير الحقد والأنانية لدى الطبقة العاملة ضد طبقة أرباب العمل أو أصحاب رؤوس الأموال ومن ثم يدفع بعض أفراد الطبقة العاملة للتعبير عن هذه الغرائز الفردية بإنتهاج طريق الشر والجريمة [2].

[1]–محمد شلال حبيب، المرجع السابق، ص 131.

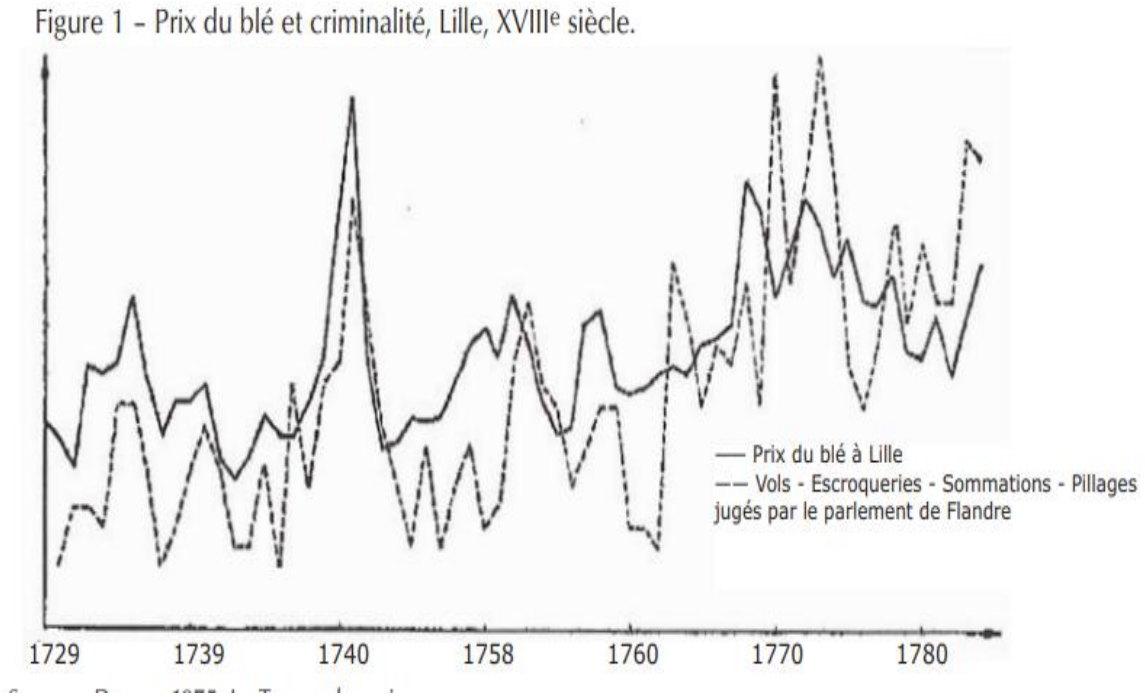
[2]- محمد شلال حبيب، المرجع نفسه، ص135.

ومنه فإن الخلفية الإجتماعية والإقتصادية تلعب دور مهم في تشكيل سلوك إجرامي لدى المجرم وبالتالي قيام جريمة فالبيئة الإجتماعية غير سليمة الناتجة عن، وجود تفكك أسري، وإنتشار الأفات الإجتماعية، وبطالة تخلق ما يعرف بمنطقة إجرامية وتكثرهذه المناطق في المجتمعات الحضرية أكثر مما هي عليه في المجتمعات الريفية، وهذا ماتبينه إحصاءات الأمن الوطني في الجزائر من خلال الجدول المرفق:

الفترة	2009		2010		2011		2012	
المنطقة	التكرار	النسبة المئوية %	التكرا ر	النسبة المئوية %	التكرا ر	النسبة المئوية %	التكرا ر	النسبة المئوية %
الحضر	53658	87.12	51186	82.49	55017	74.14	55861	75.33
الريف	7932	12.88	10867	17.51	19193	25.86	18298	24.67
المجموع	61590	100	62053	100	74210	100	74159	100

-جدول رقم 01 : توزيع القضايا المسجلة في جرائم الإعتداء على الممتلكات في المناطق الريفية والحضرية في المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2012/2009 –

أما بخصوص العامل الإقتصادي فإن الدراسات المقدمة من خلال الإحصاءات الجنائية أثبتت وجود تناسب بين نسبة الجريمة و الوضع الإقتصادي و إحدى هذه الدراسات التي تمت في مدينة ليل الفرنسية في القرن الثامن عشر حيث تم ربطت زيادة جرائم السرقة بإرتفاع أسعار القمح، وهو ما يتضح من خلال رسم البياني التالي:



-منحنى بياني 01: أسعار القمح بالنسبة لمعدل الجريمة (السرقة – عمليات الاحتيال الاستدعاءات – النهب) في مدينة ليل الفرنسية خلال القرن -18-[1].

الفرع الثاني : آثار الجريمة على الفرد و المجتمع

تعتبر الجريمة ذات تكاليف كبيرة في أي مجتمع، ليس فقط من حيث الجوانب المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات العقابية وإقامة النزلاء بها، بل تمتد خطورة الجريمة وآثارها المدمرة إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع بأسره.

[1]- Maurice Cusson,**« Les relations paradoxales entre la pauvreté et la délinquance »** ,Cahiers de la sécurité n°4, INHES;France ,avril-juin 2008 ,p 1.

فمن الناحية الإقتصادية : إن التكاليف المادية للجريمة تبدو متعددة للغاية فمنها تكاليف مادية مباشرة وتكاليف غير مباشرة، ولعل أهم أنواع التكلفة المادية هو الفقدان المباشر للممتلكات كما هو الحال في جرائم الإتلاف، والتي تقلل من وجود السلع المفيدة في المجتمع، كذلك فإن المبالغ التي تصرف على الدعارة والمخدرات والمقامرة تشكل أيضاً نوعاً من أنواع التكلفة المادية ذلك لأن الأموال التي توظف لهذه الأغراض كان من الممكن إنفاقها في أنشطة إنتاجية مفيدة للمجتمع. كما أن هناك جرائم تعتبر ضمن التكلفة المادية غيرالمباشرة للجريمة مثل الرشوة والتسهيلات في الأمور التجارية وغيرها من الأمور التي تعرقل من تنمية وتطور المجتمع.

أما من ناحية المجتمع والأفراد:

- التسبب في إصابة أبناء تلك الأسر بأمراض نفسية أو جسدية يصعب علاجها أوالتخلص منها.
- التسبب في إثارة جو من العنف والرعب بين أفراد الأسرة مما يؤدي إلى جنوح أبنائها وبالتالي إلى زيادة نسبة الجرائم في المجتمع وعدم استقراره.
- التسبب بزيادة التفكك الأسري وما ينتج عنه من مشكلات كالطلاق وغيرها.
- إصابة أفراد الأسرة بالإحباط والقلق والخجل والشعور بالوحدة النفسية وعدم الرغبة في التواصل الاجتماعي، مما يتسبب في إهدار طاقاتهم وقدراتهم مما ينعكس سلباً على العائد الاقتصادي في المجتمع.
- فقدان المكانة الاجتماعية للأبناء والأقارب وخسارة الكثير من العلاقات والصداقات وإن الآثار النفسية والاجتماعية التي تصيب الأفراد بالنهاية أضرار وخيمة تصيب أمن واستقرار المجتمع وتؤثر على طاقاته وإمكانياته وبالتالي على إنتاجه وتأخر اقتصاده[1].
- ومنه فإن للجريمة تداعيات تمتد إلى نتائج خطير تؤثر على الأفراد، المجتمع والدولة، سواء من ناحية مادية أومعنوية، وتمثل هذه الثلاثية من أفراد، ومجتمع ودولة هرم التنظيم الإجتماعي يؤدي اختلال احدها إلى انهيار في البنية الإجتماعية.

[1]- سامية عزيز و ماريا عيساوي، **الجريمة من منظورسوسيولوجي الأسباب و الآثار**، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، جامعة محمد خيضر بسكرة، مج 06، العدد 01، الجزائر، 2021، ص ص 134 135 136

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل والذي يعتبر كفصل تمهيدي لبحثنا تمكنا من الإحاطة بالموضوع محل الدراسة، والمتمثل في " دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة "، من الناحية المعرفية باعتبار أن كل من المجتمع المدني والجريمة عنصرين مشكلين للبحث، وتجدرالإشارة أنهما موضعان يحتلان أهمية بالغة في دراسات العلوم الإنسانية حيث أن موضوع المجتمع المدني يعد بالغ الأهمية في دراسات علم الإجتماع وكذلك بالنسبة للجريمة التي يمكن إعتبارها الموضوع الأبرز للدراسات في علم الإجرام، فهذا جعلنا نصطدم بعشرات النظريات التي أحاطت بكلا المضوعين، مما جعل التطرق للأطار المعرفي حولهما صعب التحديد، لكن من جهة فكثرة النظريات ساهمت بإثراء علمي للموضوع من عدة توجهات، حاولنا من خلالها إنتقاء ما يخدم بحثنا ويتوافق والنظرة القانونية للبحث.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : آليات تمكين وتفعيل المجتمع المدني من مكافحة الجريمة

بعد تبيان كل من مفهوم المجتمع المدني والجريمة نحاول الربط بين كل من هاذين العنصرين وذلك من خلال تطرق لدور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة، ولمعرفة هذا الدور وجب التطرق لطرق القانونية الممكنة والمفعلة له وهو ما نتناوله في المبحث الأول باعتبارأن المشرع في سياستة الجزائية لمكافحة الإجرام لم يغفل إشراك المجتمع المدني ضمن إستراتيجياته،وفي المبحث الثاني نتطرق إلى الآليات المؤسساتية لمكافحة الجريمة باعتبارأن مؤسسات المجتمع المدني هي التي تم منحها نوع من صلاحيات والحركية من خلال الآليات القانونية لمكافحة الجريمة، ولكون مؤسسات المجتمع المدني تتمتع باستقلالية إلا أن هذه الاستقلالية غير مطلق بل مضبوطة بمعايير قانونية وأدبية وجب عليها العمل بها كي لا تحيد عن دورها الأساسي وفي، نفس المبحث نتطرق لمعيقات مؤسسات المجتمع المدني الواجب تداركها .

المبحث الاول: القوانين و الأعراف كآليات تفعيل و تمكين المجتمع المدني من مكافحة الجريمة.

نتطرق في هذا المبحث لكل من القوانين و الأعراف كآليات تفعل و تمكن المجتمع الدني في مكافحة الجريمة ، و ذلك في ظل سياسة الجزائية التي يتبعها المشرع الجزائري و المتضمنة إشراك المجتمع المدني ضمن استراتيجياتها لمكافحة الجريمة.

المطلب الاول : القوانين كآليات تفعيل و تمكين المجتمع المدني من مكافحة الجريمة

تعد القوانين الصادر عن السلطات التشريعية والتنفيذية الأساس الذي يمكن مؤسسات المجتمع المدني من ممارسة وظائفها بشكل مشروع، و قد كرس المشرع دور المجتمع المدني كفاعل في مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها في عدة قوانين نحصيها في الفروع التالية:

الفرع الاول : الدستور

شهد التكريس الدستوري لدور المجتمع المدني كعنصر فاعل في الدولة نقلة نوعية في دستور 2020 حيث نصت المادة 10 منه على "تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية"، و نصت كذلك في الفقرة الثالثة من المادة 16 "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني"، و جاء في الفقرة الثانية من المادة 53 "تشجع الدولة الجمعيات ذات المنفعة العامة"، و أيضا الفقرة الثانية من المادة 213 "يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية".

فمن خلال إستقراء المواد السابقة الذكر يظهر أن المشرع حرص على تفعيل وتمكين المجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية وتحقيق تنمية وطنية وإشراكه في مختلف ممارسات الديموقراطية التشاركية في الدولة على المستوى الوطني والمحلي بشكل عام أما فيما بخصوص إشراك المجتمع المدني في مكافحة الجريمة فحرص المشرع على تمكينه وتفعيله دستوريا خاصة في مكافحة جرائم الفساد وهو ما جاء ذكره في المادة 205 في فقرتها الرابعة التي تنص على: "المساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد"، وهو ما يجعل المجتمع المدني شريك فعال ضمن الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد إلى جانب السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد هذه الأخير التي من غاياتها :

- ترقية ثقافة نبذ الفساد في المجتمع.
- تعزيز الديمقراطية التشاركية والرقابة المجتمعية على تسيير الشأن العام.
- تفعيل دور الحركة الجمعوية في مجال الوقاية من الفساد.
- إشراك وسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تشجيع التبليغ عن الفساد[1].

ومن الوسائل لتي إعتمادتها السلطة العليا للشفافية و مكافحة الفساد لإشراك المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد إستحداث منصة إلكترونية "نراكم"، والتي تعتبر فضاء تفاعلي موجه لمؤسسات وفعاليات المجتمع المدني، تمكنهم من الولوج والانخراط في هذه الشبكة، والتفاعل ضمن برامجها وأنشطتها الرامية إلى الوقاية من الفساد وتعزيز قيم النزاهة في المجتمع[2].

و كذلك منصة "بلغنا" والتي من شأنها تشجيع المواطن على التبليغ عن كافة أشكال الفساد وكذا تعزيز الشفافية في تسيير الشأن العام بغرض تقريب المواطن من مصالح السلطة العليا، وتسهيل عليه عملية التبليغ عن الفساد بطريقة آنية وسريعة ومؤمنة، مع ضمان حمايتهم وعدم الكشف عن هويتهم، وحماية المعطيات الواردة منهم[3].

الفرع الثاني : المعاهدات و الاتفاقيات الدولية

كرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دور المجتمع المدني من خلال كفله حق في الإنخراط و الإشتراك في الجماعات والجمعيات وهو ما جاء في المادة 20 منه التي نصت:

---

[1]– **السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحتها** ، تم التصفح في 24 فيفري 2026 ، على الساعة 10 صباح .

https://hatplc.dz/launch-strategy

[2]- **منصة نراكم ،الشبكة الجزائرية للشفافية**، تم التصفح في 24 فيفري 2026، على الساعة 14 مساء

https://naracom.hatplc.dz/

[3]- **المنصة الرقمية بلغنا**، تم التصفح في 24 فيفري 2026، على الساعة 20 مساء .

/https://balighna.hatplc.dz

1- لكلِّ شخص حقٌ في حرِّية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.
2- لا يجوز إرغامُ أحدٍ على الانتماء إلى جمعية ما[1].

ففي مجال مكافحة الجريمة فنجد أن المجتمع الدولي قد إعتمد العديد من الإتفاقيات الهادفة لمكافحة الجريمة بمختلف مظاهرها ومن أبرز هذه الإتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر نذكر:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي ادرجت في مادة 13 منها المجتمع المدني كعضو فعال في إستراتيجية الدول لمكافحة الفساد حيث نصت :

1- تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة، ضمن حدود إمكاناتها ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته، ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر. وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل:

أ تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها.

ب ضمان تيسر حصول الناس فعليا على المعلومات.

ج القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية.

د احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها، ويجوز إخضاع تلك الحرية لقيود معينة، شريطة أن تقتصر هذه القيود على ما ينص عليه القانون وما هو ضروري:

"1" لمراعاة حقوق الآخرين أو سمعتهم.

"2" لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو لصون صحة الناس أو أخلاقهم.

2- على كل دولة طرف أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد ذات الصلة المشار إليها في هذه الاتفاقية، وأن توفر لهم، حسب الاقتضاء، سبل الاتصال بتلك الهيئات لكي يبلغوها، بما في ذلك دون بيان هويتهم، عن أي حوادث قد يرى أنها تشكل فعلا مجرما وفقا لهذه الاتفاقية "[1].

[1] - **الإعلان العالمي لحقوق الانسان**، الجمعية العامة لي الامم المتحدة ،باريس ،ديسمبر 1948.

- وأما في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العبر وطنية فنجد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ودعت إلى تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة عبر الوطنية و ذلك من خلال منظمات الغير حكومية وسائل الإعلام حيث جاء في الفقرة 5 من المادة 31 " يتعين على الدول الأطراف أن تسعى إلى تعزيز وعي الناس بوجود الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأسبابها وجسامتها والخطر الذي تشكله. ويجوز نشر المعلومات من خلال وسائط الإعلام الجماهيرية حيث يكون ذلك مناسبا، كما يتعين أن تشمل تدابير ترمي إلى ترويج مشاركة الناس في منع هذه الجريمة ومكافحتها [2] , وكذلك يتضح ذلك في نص مادة 32 فقرة ج " التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية ذات الصلة "[3].
- و من أحدث الإتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر في مجال محاربة الجريمة نجد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية والمعتمد من الأمم المتحدة سنة 2024 والتي عززت دورة المجتمع المدني في مكافحة الجريمة الإلكترونية من خلال التدابير الوقائية المدرجة في المادة 53 حيث جاء في الفقرة 2 منها: "تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة، في حدود إمكانياتها وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع المشاركة النشطة للأفراد المعنيين والكيانات المعنية من خارج القطاع العام، مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص إضافة إلى الجمهور العام، في الجوانب ذات الصلة بمنع الأفعال المجرَّمة وفقاً لهذه الاتفاقية"[4]، وأيضا فقرة 3 من نفس المادة يمكن أن تشمل التدابير الوقائية ما يلي:

1- تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون أو أعضاء النيابة العامة والأفراد المعنيين والكيانات المعنية من خارج القطاع العام، مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص، لغرض معالجة الجوانب ذات الصلة بمنع ومكافحة الأفعال المجرَّمة وفقا لهذه الاتفاقية.

---

[1]- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003. و مصادق عليها بتحفظ وفق مرسوم رئاسي رقم 04-128، مؤرخ في 29 صفر عام 1425، الموافق 19 أبريل سنة 2004.

[2]- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية** ، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر سنة 2000 و التي صادقت عليها الجزائر بتحفظ وفق المرسوم الرئاسي رقم 02-55، مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422، الموافق 5 فبراير سنة 2002 .

[3]- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية، السالف الذكر .**

[4]- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية المعتمد من الأمم المتحدة سنة 2024.**

2- تشجيع إذكاء الوعي العام بوجود التهديد الذي تشكله الأفعال المجرَّمة وفقا لهذه الاتفاقية وأسبابه وخطورته، وذلك عن طريق الأنشطة الإعلامية وتثقيف الجمهور العام وبرامج الدراية الإعلامية والمعلوماتية والمناهج التي تعزز مشاركة الجمهور العام في منع ومكافحة تلك الأفعال[1].

- وكاتفاقية أخرى نجد الإتفاقية الدولية الخاصة بإزالة جميع أشكال التمييزوالتي أقرتهاالجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر سنة 1956 والتي دعت الى تنشيط المجتمع المدني في مكافحة جريمة التمييز العنصري حيث نصت المادة 2 فقرة 1: "تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بتنشيط المنظمات والحركات الاتحادية للعناصر المتكاثرة والوسائل الخصوصية الهادفة لازالة الحواجز بين الاجناس ، واحباط مايرمي الى تعزيز التفرقة العنصرية"[2].
- وفي مجال مكافحة الإرهاب وجريمة غسيل الأموال نجد الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي دعت إلى تعزيز التعاون مع المجتمع المدني من خلال المادة 16 فقرة 6: "تعزيزأنشطة،الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة وفقا لسياستها الإعلامية وذلك لدعم الجهود الرامية للتوعية من مخاطر جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى ذات الصلـــة "[3].

ومن الآليات التي دعت مختلف هذه الإتفاقيات مؤسسات المجتمع المدني للعمل بها،إعداد تقارير بديلة موازية لتقارير الحكومية تعرف بتقرير الظل ، وتقدم للجان على مستوى هيئات ومنظمات دولية، وهو مايشكل خطوة بالغة الأهمية تمحيص وضعية حقوق الإنسان في هذا البلد أوذاك، ويساعد أعضاء الهيئة التعاهدية في التوصل إلى استنتاجات أكثردقة وموضوعية تجاه هذه الوضعية، وتجاه طبيعة المشكلات والانتهاكات التي غالبا ما لا تظهر من خلال التقارير الحكومية، وبخاصة إذا ما كانت هذه التقارير صادرة عن حكومات معروفة بعدائها الشديد لحقوق الإنسان، وفي البلدان العربية فإن تقارير المنظمات غير الحكومية للرد على تقارير الحكومة، يمكن أن تشكل مصدرا أساسيا للمعلومات التي تساعد اعضاء الهيئة التعاهدية على الوقوف على وضعية حقوق الإنسان على أرض الواقع[4].

---

[1]- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية، السالف الذكر.**

[2]- الإتفاقية الدولية الخاصة بإزالة جميع أشكال التمييز العنصري و التي وقعت عليها الجزائر بأمر رقم 66 - 348 مؤرخ في 3 رمضان عام 1386 الموافق 15 ديسمبر سنة 1966.

[3]- الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصادق عليها بالمرسوم رئاسي رقم 14-250 مؤرخ في 08 سبتمبر 2014 ، المادة 16 فقرة 6.

[4]- عصام الدين محمد حسن ، **التقارير الحكومية وتقارير الظل – مصر .. والهيات التعاهدية لحقوق الإنسان – ، مركز الدرسات لحقوق الإنسان** ، مصر، 2008 ،ص ص 31 – 32.

الفرع الثالث : التشريعات والتنظيمات

مكن وفعل المشرع الجزائري المجتمع المدني من مكافحة الجريمة في العديد من القوانين التي تعالج جريمة بمختلف أشكالها وذلك ضمن الإستراتيجية السياسة الجزائية التي ينتهجهاوتنفيذا للأحكام الدستورية والإتفاقيات الدولية الرامية لتعزيز دورالمجتمع المدني في مكافحة الجريمة ونذكر على سبيل الذكر القوانين الوارد في نصوصها المجتمع المدني كآلية لمكافحة ظاهرة إجرامية ما :

– قانون رقم 06-01 متعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، و التي تضمنت المادة 15 منه أحكام مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد و مكافحته حيث نصت: "يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير مثل:

- اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.
- إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع،
- تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.
- حيث من المادة سابقة الذكر فقد جسد المشرع توصيات التي أتت بها إتفاقية الأمم المتحدة للوقاية من الفساد و مكافحته و الرامية لتفعيل المجتمع المدني ضمن الإستراتجيات الوطنية لمكافحة جرائم الفساد"[1].

– و كقانون آخر أشرك المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة إجرامية نجد قانون رقم 25-03 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، و الذي جاء في الفقرة 3 من المادة 2 مكرر منه: "تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية وتأثيراتها السلبية باعتماد آليات للوقاية والتحسيس تشارك في وضعها مؤسسات وهيئات الدولة والمجتمع المدني بمختلف فعالياته، ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها"، فمن خلال إستقراء المادة فإن المشرع جزائري في إطار الوقاية من جرائم المخدرات قد قام بتفعيل المجتمع

[1]– **قانون رقم 06-01 المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحتها** ، مؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 14 ، الصادرة في 8 صفر عام 1427 الموافق8 مارس2006 ، ص 7.

المدني ضد هذه الجرائم من خلال وسائل الإعلام والتحسيس وذلك لفعالية هذه الوسائل والإحتكاك المباشر للمجتمع المدني مع الأفراد الذين يتعرضون لهذه الآفة في المجتمع[1].

– وأما في مجال الوقاية و مكافحة الجرائم البيئية فنجد أن المشرع قد أعطى للمجتمع المدني دور بالغ الأهمية في ذلك فمن خلال قانون رقم 10–03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فكرس المشرع في الفصل السادس منه تدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة فنصت المادة 35 : "تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي،في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به"[2]، وجاء في المادة 36: "دون الإخلال بالأحكام القانونية السارية المفعول، يمكن الجمعيات المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه، رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام"[3] وجاء في نص المادة 37: "يمكن الجمعيات المعتمدة قانونا ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها وتشكل هذه الوقائع مخالفة لألحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة، وتحسين الإطار المعيشي وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران ومكافحة التلوث"[4]، فمن خلال المواد سابق ذكرها مكن المشرع الجزائري الجمعيات الناشطة في المجال البيئي في إطار محاربة جرائم التعدي على البيئة إلى جانب أدوارها الرقابية ودورها في التبليغ مكنها من الحق في المتابعة القضائية وذلك ضمن الجهود المشتركة بين الدولة والمجتمع المدني للحفاظ على البيئة.

---

[1]– **قانون رقم 25–03 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها** ، مؤرخ في 5 محرم عام 1447 الموافق أول يوليو سنة 2025، يعدل ويتمم القانون رقم 04–18 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد43،الصادرة في 17محرم 1447الموافق 13يوليو 2025،ص 3.

[2] – **قانون رقم 03–10 متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة ،2003 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد43،الصادرة في 20 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 20 يوليو 2003،ص 13.

[3]– **من قانون 10/03 السالف الذكر** .

[4]– **من قانون 10/03 السالف الذكر**.

– وأما فيما يخص الجرائم الإقتصادية ونخص بذكر جريمة المضاربة الغير مشروعة وفي إطارمكافحة هذه الجريمة فقد أدرج المشرع الجزائري المجتمع المدني ضمن أليات مكافحة المضاربة الغير مشروعة وهو ماجاء في أحكام الفصل الثاني من القانون رقم 21–15المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة في الجزائر والتي نصت المادة 6 منه: "يساهم المجتمع المدني وسائل الإعلام في ترقية الثقافة الاستهلاكية وتنشيط عملية ترشيد التوعية بهدف عقلنة الاستهلاك وعدم الإخلال بقاعدة العرض والطلب لا سيما في الأعياد والمواسم والحالات الاستثنائية وتلك الناجمة عن أزمة صحية طارئة أو تفشي وباء أو وقوع كارثة"[1].

– وفي مجال جرائم التعدي على الملكية العقارية فقد أدرج المشرع الجزائري المجتمع المدني كعضو فعال في حماية أراضي الدولة والمحافظة عليها فجاء في القانون رقم 23–18 المتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها ضمن المادة 7 الواردة ضمن الفصل الثاني المعنون بمبادئ وأليات حماية أراضي الدولة: "تشجع الدولة، من خلال مختلف مؤسساتها، مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام على المستويين الوطني والمحلي في ترقية ثقافة المواطنة وحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها وإخطار السلطات المختصة بالوقائع التي يحتمل أن تشكل تعديا عليها"[2].

– وفي جرائم التعدي على الأشخاص فقد إعتمد المشرع الجزائري على إشراك المجتمع المدني في الاستراتيجة الوطنية للوقاية من جريمة الإختطاف فحسب القانون رقم 20–15، المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها وضمن الباب الثاني بعنوان الوقاية من جرائم الإختطاف نصت المادة 5 في فقرتها 3: "يتم إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية والاستراتيجيات المحلية للوقاية من جرائم الاختطاف"[3].

– وبالنسبة للوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها فعهد المشرع للمجتمع المدني دور بالغ الأهية وذلك من خلال الأمر رقم 20–03 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، حيث

---

[1]–**القانون رقم 21–15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة**، المؤرخ في 23جمادى عام 1443 الموافق 28 ديسمبر 2021 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد99، الصادرة 24جمادى 1443الوافق 29 ديسمبر 2001 ، ص 7.

[2]– **القانون رقم 23–18 المتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها**، المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1445 الموافق 28 نوفمبر 2023 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد76، الصادرة في 16 جمادى1445 الموافق 30 نوفمبر 2023،ص5.

[3]–**القانون رقم 20–15 المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها** ، مؤرخ في 10 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 81 ، الصادرة في 15 جمادي الأولى عام 1442 الموافق 30ديسمبر 2020، ص 5.

نصت المادة 5: "يتم اشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء"[1]، وجاء في المادة المادة6: "يجب على وسائل الإعلام أن تضمِن برامجها الوقاية من عصابات الأحياء"[2]، كذلك الفقرة 1 من المادة 9: "يشارك في تشكيلة اللجنة الوطنية، ممثلو الوزارات والإدارات والمؤسسات العمومية المعنية ومصالح الأمن والمجتمع المدني ومختصون في علوم الإجرام والاجتماع والنفس"[3]، فقد عزز المشرع دور المجتمع المدني ضمن استراتيجته لمكافحة عصابات الأحياء وذلك من خلال وسائل الأعلام وإشراكه ضمن اللجان الوطنية والولائية الموكل إليها مهام محاربة ظاهرة عصابات الأحياء والوقاية منها.

– ونجد كقانون آخر القانون رقم 05–04 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين والذي نصت مادة 112 منه: "إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين هي مهمة تضطلع بها هيئات الدولة، ويساهم فيها المجتمع المدني، وفقا للبرامج التي تسطرها اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المنصوص عليها في المادة 21 من هذا القانون"[4]، فأشرك المشرع المجتمع المدني في عملية الإدماج الاجتماعي للمحبوسين وذلك لامكانية مؤسسات المجتمع المدني في نشر قيم المواطنة وتقديم مساعدة إجتماعية للأشخاص وهي أدوار أساسية التي وجد المجتمع المدني لقيام بها وهو ما يساهم في الحد من العود في الإجرام.

– ومن القوانين الرامية لتعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة قانون رقم 05–20 ،المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها، وجاء إشراك مؤسسات المجتمع المدني في استراتيجية الدولة لمكافحة جرائم تمييز وخطاب الكراهية ضمن المواد المادة 7: "يتم اشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في اعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من التمييز وخطاب

---

[1]– **الأمر رقم 20– 03 يتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها**، المؤرخ في 11محرم عام 1442 الموافق 30 غشت سنة 2020 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد51،الصادرة في 12 محرم عام 1442 الموافق 31 غشت سنة 2020، ص 6 .

[2]– **الأمر رقم 20– 03 السالف الذكر**،ص 6.

[3]–**الأمر رقم 20– 03 السالف الذكر**، ص 6 .

[4]–**القانون رقم 05–04 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين**،المؤرخ في 27ذي الحجةعام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد12 ، الصادرة في 4 محرم عام 1426 الموافق لي 13 فبراير سنة 2005 ، ص 22.

الكراهية"[1]، والمادة 8: "يجب على وسائل الاعلام أن تضمن برامجها نشر ثقافة الوقاية من كل أشكال التمييز وخطاب الكراهية والتسامح والقيم الانسانية"[2]، وتضم تشكلية المرصد الوطن للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية الذي عهد إليه الوقاية من جريمة التمييز وخطاب الكراهية، أفراد من المجتمع المدني حسب المادة 11 فقرة 8" أربعة (4) ممثلين للجمعيات الناشطة في مجال تدخل المرصد، يتم اقتراحهم من الجمعيات التي ينتمون اليها"[3].

– وفي مجال الجرائم الجمركية فـــأشرك المشرع مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة جريمة التهريب وهو ما جاء في أمر رقم 05–06، المتعلق بمكافحة التهريب والتي نصت المادة 4 منه " على يشارك المجتمع المدني في الوقاية من التهريب ومكافحته، لا سيما عن طريق المساهمة في تعميم ونشر برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية حول مخاطر التهريب على الاقتصاد والصحة العمومية، إبلاغ السلطات العمومية عن أفعال التهريب وشبكات توزيع وبيع البضائع المهربة والمساهمة في فرض احترام أخلاقيات المعاملات التجارية. تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الاقتضاء عن طريق التنظيم"[4].

ومن إستقراء مختلف هذه القوانين فإن المشرع الجزائري قد وطد مكانة المجتمع المدني كفاعل في مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها وهو ما يمكن مؤسسات المجتمع المدني من الفعالية في تطبيق الإستراتيجية الوطنية وسياسة الجزائية في مكافحة الجريمة، فمنح المشروعية القانونية لمؤسسات المجتمع المدني يمكنها من العمل بفاعيلية أكثر في مجال مكافحة الجريمة.

---

[1]– **قانون رقم 05–20 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها**، مؤرخ في 05 رمضان عام 1441 الموافق 28 أبريل سنة 2020 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد25،الصادرة في 6 رمضان عام 1441 الموافق 29 أبريل سنة 2020، ص 6.

[2]–قانون رقم 05–20، السالف الذكر،ص 6

[3]–**قانون رقم 05–20 السالف الذكر**، ص ص 6–7.

[4]– **أمر رقم 05–06 المتعلق بمكافحة التهريب** ، مؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق لي 23 غشت سنة 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد،59 الصادرة في 23 رجب 1426 الموافق لي 28 غشت سنة 2005 ، ص 4 .

المطلب الثاني :القيم الإجتماعية كآليات للمجتمع المدني في مكافحة الجريمة

لطلما كانت المجتمعات الأهلية التي يربط أفرادها روابط طبيعية كالإنتماءات القبلية والعشيرية، تعتمد على الأعراف الخاصة بها لتسسير شؤونها وضبط سلوك أفرادها لكن بتراجع أشكال المجتمع الأهلي في الدول الحديثة، وذلك لحساب التنظيمات السياسة المشكلة للمجتمع السياسي، التي يعهد إليها تسيير شؤون الدولة وضبط الأفراد وفق قوانين وضعية، أدى ذلك إلى تراجع الأعراف المجتمعية كوسيلة وأدات لضبط سلوك الأفراد في المجتمع، وهو ما ترك فراغ لعدم قابلية و تمكن بعض المجتمعات والأفراد على تأقلم مع القوانين الوضعية كضابط لسلوكيات الأفراد في المجتمع، وهو ما قد يؤدي بهم للوقوع في سلوك إجرامي يؤدي لحدوث و إنتشار الجريمة في هذه المجتمعات الغير متأقلمة ، و من هذه المقاربة يأتي دورالمجتمع المدني بمختلف تنظيماته كفاعل في الدولة لملئ الفراغ الذي تركه تراجع المجتمعات الأهلية و ذلك بإعادة تفعيل القيم المجتمعية كوسيلة لمكافحة الجريمة.

الفرع الاول : المقصود بالقيم الأجتماعية

هي معيار للحكم يستخدمه الفرد أوالجماعة من بين عدة بدائل في مواقف يتطلب قرارا ما أوسلوكا معينا، ويشكل موضوع القيم في المجتمع المنظومة القيمية التي تساهم في تشكيل الإطار المرجعي للسلوك داخل المجتمع، كما تمثل نسقا من المقاييس التي يتم الحكم من خاللها على الأشياء أوالسلوكيات "فالإنسان مهما كان مستواه لا يستطيع أن يعيش بدون قيم وأن يترك البحث عما هو أسمى في نظره من القيم الحاصلة له، لأن القيم في النهاية هي كل شيء بالنسبة له"، وهذا ما يفسر لنا امتثال الأفراد لقواعد الضبط الإجتماعي وأهداف المجتمع وهذا الامتثال والخضوع بشكل واعي لما لها من سلطة مستمدة من الدين أوالمذهبية السائدة في المجتمع ولقد أدركت المجتمعات البشرية الخصائص الإنسانية التي تميزها عن باقي الكائنات الحية، ولكنها تعيش فروقا هامة وجوهرية تتعلق بالقيم التي تتبناها [1].

[1]–عبد الرحمان قريش و علي شريف حورية ، ملتقى حول واقع الجريمة و أساليب مواجهتها في الجزائر ، عنوان المداخلة: دور القيم في الوقاية من الجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة الجزائر ، 13 فيفري 2020.

الفرع الثاني : دورالقيم الإجتماعية في الوقاية من الجريمة

تساهم القيمم الإجتماعية في تفعيل الضبط الإجتماعي ونشر الوعي الأمني بين أفراد المجتمع فتساهم في مكافحة الظاهرة الإجرامية بطريقة غير مباشر وذلك بالوقاية منها ، فتسعى منظمات المجتمع المدني لتفعيل هذه القيم و ذلك من خلال :

- الشراكة المجتمعية، بالتعاون بين مختلف مؤسسات المجتمع، من أجل التعبيئة الاجتماعية، للحد والوقاية ومكافحة الجريمة والانحراف والتصدي لهما،والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية المشتركة نحوها.
- توفير مراكز ودور للتثقيف والترفيه، والرعاية الاجتماعية، لحمايتهم من الآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات ...وغيرها، هذه الأخيرة التي أصبحت منتشرة لدى الشباب، وتعتبر من أهم العوامل التي تؤدي الى ارتكاب الجرائم، بسبب الفراغ الروحي، والمشاكل التي قد يعيشها ويعاني منها الشاب سواء على مستوى الأسرة أوغيرها.
- إعادة الثقة بين الفرد وكل مؤسسات المجتمع، وتربية الناشئة على القيم الوطنية،والمسؤولية الاجتماعية،والمشاركة المجتمعية والاعتزاز بالجماعة، وترسيخ قيم الانتماء الاجتماعي.
- الاشتراك في إعداد الموضوعات وتقريرها مثل دور وسائل الإعلام في مواجهة الغزو الثقافي الآثارالنفسية والتربوية الضارة الناجمة عن ظاهرة التلقي السلبي لوسائل الإعلام[1].
- التنشئة الدينية الإسلامية تعتبرالأساس المتين الذي ترسخ من خلاله القيم السامية لدى الناشئة مما تحول بينهم وبين ارتكابهم للسلوكات الإجرامية، فالإسلام يزخر بقيم مثالية تبعث على إرساء حياة اجتماعية آمنة وهادئة، فالقيم الاجتماعية النابعة من الشريعة الإسلامية تساهم بفاعلية في ضبط تصرفات الأفراد والجماعات ومنعهم من ارتكاب الجرائم والجنح والمخالفات عن طريق.
- تعزيز قيم الخير والعمل الصالح، واحترام الآخر الأخوة والتضامن المساعدة والعمل التطوعي محاسن السلوك الصحيح [2].

ومن خلال هذا المبحث يستنتج أن مختلف القوانين سواء المقننة من طرف المشرع أوالتي سنتها هيئات دولية أو تلك الأعراف التي تأخذ شكل قيم إجتماعية قد حرصت على إدراج مؤسسات المجتمع المدني في سياساتها الجزائية وإستراتيجياتها لمكافحة الجريمة بمختلف أشكلها وهوما يسمح

---

[1]- عبد الرحمان قريش و علي شريف حورية ، **المرجع نفسه** .

[2]– سعد الدين بوطبال و سليم مغراني ، **القيم الإجتماعية و دورها في الوقاية من السلوك الإجرامي** ، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة المسيلة ، مج 3 ، العدد 5 ، الجزائر ، 2013 ، ص 48.

بتمكين وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني ضد الظاهرة الإجرامية وفق أساس قانوني منظم يمنح المجتمع المدني أهمية بالغة في مكافحة الجريمة توازي أهمية المؤسسات الحكومية وذلك لما تزخر به مؤسسات المجتمع المدني من وسائل فعالة لمكافحة الجريمة أراد المشرع إستغلالها وتفعيلها،وهو الدور الذي وجد من أجله المجتمع المدني أساسا في الدول الحديثة كسلطة مستقلة.

المبحث الثاني: الآليات المؤسساتية للمجتمع المدني في مكافحة الجريمة ومعوقاته

من خلال ما تم تطرق إليه في المبحث الأول من الفصل الأول لبحثنا فإن المجتمع المدني يتكون من المؤسسات والإتحادات الطوعية والتنظيمات ، ومن أبرزها التنظيمات الغير حكومية المتمثلة أساسا في الجمعيات، والأحزاب السياسية والنقابات وكمكون آخر نجد المؤسسات ذات الصبغة الدينية كالأخويات الدينية والزويا وكذلك نجد مؤسسات الإعلام المستقلة، وكمكون حديث للمجتمع المدني ما يعرف بالمجتمع المدني الرقمي والذي يعبر عن نشطاء الرقميين والمجموعات الإفتراضية الناشطة في شبكة الإنترنت وبالأخص في وسائل التواصل الإجتماعي، وفي هذا المبحث نحاول إبراز دورهذه المؤسسات المكونة للمجتمع المدني في مكافحة الجريمة وماهي الضوابط التي تحكم هذه المؤسسات خلال ممارسة نشاطها ، ونتطرق أيضا لأبرز معوقات التي تؤثر عليها.

المطلب الاول : مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مكافحة الجريمة

في هذا المطلب نتطرق إلى دور أبرز مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مكافحة الجريمة في الفروع التالية:

الفرع الاول: دور التنظيمات الغير حكومية في مكافحة الجريمة[1]

تمثل المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في مواجهة جريمة وذلك لما لها من قنوات التواصل مع العديد من الناس، والمنظمة التي تربط الجمهور والمواطنين بالسلطة وأصحاب القرارً،هذا ويتشعب دورهذه المنظمات بين التوعية ونشرالثقافة بين المواطنين والضغط على الحكومات وكذلك المشاركة مع المنظمات الدولية العاملة من أجل التغيير والإصلاح الداخلي ومن خلال العمل مع مختلف القطاعات الوطنية لتنفيذ إصلاحات مبتكرة ترمي إلى محاربة الجريمة، فقد

[1]–محمد علي الريكاني، مواجهة الفساد – دراسة مقارنة في إستراتيجية مواجهة جرائم الفساد – ، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط الأولى، بيروت، 2019، ص ص من 217 إلى 221 (بتصرف).

أصبحت مشاركة المنظمات غيرالحكومية في عملية الإصلاح الداخلي والتغيير نحو الديمقراطية والشفافية من سمات الدولة الحديثة، ونظرا إلى ما تتمتع به في معظم الأحيان من ثقة لدى المواطنين، إضافة إلى قدرتها على تعبئة طاقات كامنة تعتبر مشاركة منظمات ومؤسسات المجتمع المدنى أمراً حاسما لنجاح أى استراتيجية لمكافحة الإجرام بشتى أنواعه، وتستخدم التنظيمات الغير حكومية في مكافحة الجريمة الوسائل التالية:

أولاً: التوعية و نشر الثقافة

تلعب الثقافة التوعية لدى المواطنين دوراً مهماً في محاربة الجريمة، فكلما زادت ثقافة الناس بخطورة الإجرام، وتكلفته على المجتمع واقتصاد الدولة وإضراره بجميع المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية وبحقوق الأفراد: كانت مشاركة الناس أكثر وأكبر في محاربة الجريمة، كذلك يتجلى دورمنظمات المجتمع المدني في توعية الناس وتثقيفهم حول خطورة الجريمة بشتى أنواعها ،ويتم ذلك برفع الفسادومستوى الوعي العام حول هذه الظاهرة وتوسيع الإدراك في المجتمع نحو حماية المصالح العامة. ولكشف التأثير السيئ للجريمة على التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي وبيان مخاطرها على عملية التنمية المستدامة، وهناك العديد من الوسائل التوعوية التي تلجأ إليها التنظيمات الغير حكومية نذكرمنها :

- إصدار نشرات توعية حول أسباب الفساد ونتائجه والتركيز على إدراج ذلك في مناهج التربية المدنية لمراحل التدريس، وعقد ندوات تلفزيونية وعروض مسرحية للتنبيه إلى خطورة الظاهرة وسبل الحد منها.
- إعداد ونشرالدراسات والأبحاث المتخصصة بمحاربة الجريمة، وعقد معاهدات مكافحة الجريمة بشتى أنواعها الاقليمية والدولية.
- إنشاء مراكز للمعلومات حول الإجرام وترجمة الوثائق الدولية حول هذا الموضوع .
- إتباع وسائل نوعية وملفتة وجديدة لتوعية وتجميع الناس وحشدهم في مواجهة الجرائم من خلال الفنون المسرحية والموسيقية وغيرها.

ثانياً: عقد الندوات والمؤتمرات

إن عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل حول الإجرام وخطورته وكيفية مواجهته ولكسب الدعم الجماهيري ورص الصفوف يعتبر من الوسائل المهمة التي تستطيع المنظمات غير الحكومية من خلالها مكافحته . ومن خلال إقامة هذه النشاطات وإشراك كافة الجهات المعنية بمواجهة الجريمة، ووضع استراتيجية شاملة وفعالة لمواجهة جرائم بشتى أنواعها تلعب دورا مهما فى

مساندة الجهود الرسمية لمؤسسات الدولة، وكذلك من خلال إقامة ورش العمل للموظفين والمواطنين يمكن أن ترفع مستوى العاملين في مختلف مؤسسات وجمعيات مكافحة الجريمة.

ثالثاً: الضغط والتأثير

من الوسائل الأخرى التى تتبناها المنظمات المدنية في محاربة الجريمة هي الضغط والتأثير على الحكومات، عبر مطالبتها بنشر المعلومات حول الجريمة بشتى صورها، وكذلك يأخذ هذا الضغط صوراً أخرى، تتمثل في إقرار اتفاقيات ومعاهدات دولية وإقليمية تختص بمكافحة الجريمة وأحياناً يتم هذا الضغط أوالتأثير من خلال إقرار قوانين وتشريعات تتعلق بالشفافية والنزاهة وحماية المال العام أو من خلال نشر تقارير موازية (تقارير ظل) وتقديمها للجان المنظمات الدولية.

رابعاً: بناء شبكات وتجمعات

تستطيع المنظمات المدنية أن تحارب الفساد من خلال تشكيل إئتلافات وشبكات مختصة بمكافحة الجريمة ، حيث يمكنها أن تضع آليات أكثر فعالية وجماعية في هذا الصدد، وخاصة في مجال الفساد وجريمة المنظمة، وذلك بتوفير المعلومات والأدلة لهيئات إنفاذ القانون والتعاون معها والكشف عن عمليات الفساد الواسعة النطاق وحشد التأثير والدعم، فعلى سبيل المثال: تشارك بعض منظمات المجتمع المدني في مصر وتونس في زيادة الشفافية عن طريق إعداد تقارير وإصدارها عن التدابير التي تتخذها الحكومات في متابعة استرداد الأموال المنهوبة.

خامساً: تقديم الحلول والبدائل

ليس من مهام المنظمات المدنية فقط انتقاد السلطات الرسمية وفضحها واتهامها بالفساد،وإن كان فضح الجريمة وكشفها ضرورياً ولكن لابد أن يكون الهدف من وراء هذا العمل هو الإصلاح والمعالجة الفعلية لظاهرة الإجرام، لذا لابد أن تقدم هذه المنظمات حلولاً تقترحها مع حرصها على تقديم البدائل للجهات المعنية بمكافحة الجريمة بمختلف أشكاله.

الفرع الثاني : دور الأعلام في مكافحة الجريمة

إن إشراك وسائل الإعلام عنصر فعال في جميع إستراتيجيات مواجهة الجريمة، حيث يكون مؤثراً بشكل خاص في تنفيذ التوعية والتربية المدنية. وبالأخص عبر البرامج التي تهدف إلى تعزيز ثقافة القانونية والأمنية لدى الإفراد، وتعتمد وسائل الاعلام على آليات لمكافحة ظاهرة انتشارالجريمة في المجتمع نبرزها في نقاط تالية:

- نشر برامج وأفلام توعوية وتثقيفية في تعزيز الشفافية والنزاهة والمسائلة .
- نشر قواعد السلوك وأخلاقيات الوظيفة والمهن العامة والخاصة والانظمة والمواثيق المتعلقة بها مما يسهم في زيادة الوعي وثقافة القانونية.
- خلق مساحة مناسبة، وحرة يتم فيها التعبير عن الآراء المختلفة على أن تكون المعلومات متاحة للجميع للوصول إلى الحقيقة عبر مصدر موثوق للمعلومات.
- كشف حالات الفساد ونشرها وتعبئة الرأي العام ضد المتورطين المفسدين.
- نشر ومتابعة السياسة الرسمية للحكومات في الحكم والإصلاح، وإطلاع الناس عليها ومراقبتها.
- التعاون والتنسيق مع هيئات حكومية والمنظمات المدنية الخاصة بمكافحة الجريمة لتوحيد الجهود في هذا المجال، وذلك بتبادل المعلومات والبيانات ورصد مختلف أشكال الجريمة في المجتمع .
- تغطية المحاكمات التي تحاكم فيها المتهمين بقضايا الفساد من خلال نشرها ومتابعتها ومحاربة الإجراءات التي لا تمكن وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من متابعة وتغطية هذه المحاكمات بهدف منع الرأي العام من معرفة تفاصيل هذه القضايا وكشف المستور من الفساد داخل الأجهزة القضائية.
- نشرالوعي الوقائي والأخلاقي بين أفراد المجتمع، حيث يشاركون في جهود مكافحة الجريمة كمبلغين أو شهود أومخبرين لدى الجهات المعنية لمكافحة الجريمة.
- نشر الدراسات والبحوث والمؤتمرات المختصة بمختلف مظاهرة الجريمة .
- نشر التجارب الناتجة عن الهيئات المختصة للمكافحة الجريمة في الدول الأخرى والتي نجحت بالحد من ظاهرة الفساد.
- نشر تجارب ناجحة لأشخاص مدمنين أوكانوا منخرطين في عالم الإجرام تم إعادة أدماجهم في المجتمع.
- العمل على إبراز الرأسمال الرمزي والقيمي للأفراد والمجتمع وهو الموارد المتاحة للفرد نتيجة امتلاكه سمات محددة كالشرف والهيبة والسمعة الطبية والسيرة الحسنة التي يتم إدراكها وتقييمها من جانب افراد المجتمع، وهذا الرأسمال هو مثل أي ملكية أخرى، مادية او معنوية فمن خلال إبراز هذه القيم لدى المجتمع عبر الوسائل الإعلامية تقلل مساحة الإجرام داخل المجتمعات .
- الاهتمام بالوازع الديني ويتم بنشر القيم والمبادئ الدينية التي تحارب الجريمة بجميع اشكالها وذلك من خلال البرامج الحوارية والدراما الهادفة وخطب المنابر عبر المواقع الالكترونية [1].

[1]- محمد علي الريكاني، **المرجع نفسه**، ص ص من 227 إلى 230. (بتصرف)

الفرع الثالث : دور المؤسسات الدينية في مكافحة الجريمة

تلعب مؤسسات المجتمع المدني ذات الصبغة الدينية كالأخويات الدينية والزويا دور بارز في مكافحة الجريمة فالوازع الديني لدى الأفراد هو ،الزجر الخفي الداخلي، الذي يدفع صاحبه لاجتناب الفواحش والمنهيات، أوالتفكير فيها والهم بها، وبالتالي فإن الفرد لا يمتنع عن ارتكاب الجريمة ظاهريا فقط، وإنما يتحراه بداخله لينفيه أيضا، حتى ينقّي نفسه ويزكيها أمام خالقه. فإن وصل الإنسان هذه الدرجة كان في المراتب العُلى عند الله في الدنيا والآخرة[1]، وتقوم المؤسسات الدنيية، بمكافحة الجريمة على مستويين هما الوقاية والعلاج وهو مانبرزه في نقاط التالية:

أولا: آليات التي تعتمدها المؤسسات الدينية في الوقاية من الجريمة

ويمكن إجمالها في النشاطات التالية:

1- تعليم القرآن وتحفيظه.
2- محو الأمية عن طريق تعليم الأحروف وفقه اللغة إلى جانب سرد قصص الأنبياء والمرسلين.
3- تعليم الصلاة والوضوء وبعض العبادات الأخرى.
4- نشر الفكر الوسطي المعتدل، ونبذ العنف والتعصب الرأي والتطرف في الأفكار، والسعي إلى أن تكون الوسطية ثقافة عامة وليست ثقافة خاصة. والدعوة إلى اعتمادها كمنهج في الحياة.
5- تنمية الشعور بالأخوة الأنسانية والمجتمعية من خلال تقبل الطرف الأخرى واحترام رأيه بغض النظرعن مذهبه وجنسه وفكره.
6- محاربة الفراغ الروحي والنفسي الذي قد يملأه البعض بالسلوك المنحرف وذلك من خلال توجيه طاقات الشباب المريدين واستثمارها لصالح المجتمع من خلال دجمهم في النشاطات الأحتفلات الدينية المبرمجة ،والاعمال الخيرية بالزاوية.
7- بناء السلوك على معايري القيم والدين والعقل والألتزام باالأسلام كمنهج حياة، وتقديم نموذج حقيقي للتدين.
8- صناعة المناخات والأطر الأمناسبة لممارسة السلوك السوي وإيجاد أجواء الحرية التي تسمح بالتنفيس عن الأفكار والمشاعر، واحترام المعارضة الهادفة.

[1]- محمد أحمد شحاتة حسين، دور الشريعة الإسلامية في الحفاظ على أمن الفرد والمجتمع ضد الجريمة، بحث مقدمة لمؤتمر: دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر، 10-11 مارس 2014، ص 14.

9- التهذيب النفسي وصناعة الأستعداد لمواجهة الأزمات بعيدا عن الإنحراف.

ثانياً: آليات التي تعتمدها المؤسسات الدينية في العلاج من الجريمة

1- التدعيم النفسي والأخلاقي، وتنمية الحس الاجتماعي لدى الفرد المتطرف، وعدم قطع الصلة به فور اكتشاف أمره، بل يجب احتواؤه، والتقرب منه والتعرف على دوافع فكره، وتنمية الشعور لديه بأنه جزء من نسيج المجتمع، وإن اختلفت الأفكار.

2- اعتماد الحوار كوسيلة للتغيير، فالمعالجة الأمنية لا تجدي نفعا، فلم يكن السوط يوما وسيلة للإقناع وتغيير القناعات، بل تقابل الكلمة بالكلمة والفكر بالفكر والحجة بالحجة والدليل بالدليل.

3- الحلم والأناة وحسن الظن مع المتطرفين، فهم يرون أن المجتمع بكل أطيافه يبغضهم، وإن كانوا يسعون إلى الإصلاح، وإن أخطأوا الطريق، فلا يشكك في نواياهم، بل يسلم لهم بصلاح النية، مما يحدث تقاربا بينهم وبين المحاورين لهم، ويفتح آفاقا للحوار والسماع، فإن استمتعوا وفتحوا آذانهم وقلوبهم كان هذا أدعى لإقناعهم.

4- المناقشات المغلقة بحيث تكون هناك جلسات مغلقة وخاصة بينهم وبين أحد الأئمة الذين يوثق بهم من أجل اقناعهم بالعدول على آرائهم المتطرفة وذلك باستخدام الحجة والدليل والبرهان.

5- تجنب التطرف في الموقف من المتطرفين لأن استعمال التطرف من جانب المعالجين أشد خطرا، فكثير من الجهات التي تحمل ملف التطرف تقابل التطرف بالتطرف والغلو بغلوأشد مما يعني، أننا أضحينا أمام فريقين كلاهما متطرف متعصب لرأيه، وهذا يولد عنفا وتطرفا.

6- اعتماد منهج القرآن في الحوار والنقاش مع المخالف لنا في الرأي.

وقد جاء في تصريح لسيد وزير العدل في ندوة بعنوان: "دور المسجد في الوقاية من آفة المخدرات"، وأنه منذ بداية السنة سجلت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ما يزيد عن 700 شخص تخلوا عن إدمانهم واندمجوا في المجتمع بعد لجوئهم للسادة الأئمة الذين أخذوا بأيديهم ورافقوهم في رحلتهم للتخلي عن هذه الآفة[1]، وتلعب الشعائر الدينية دور بالغ الأهمية في تراجع معدلات الجريمة وهو ما أظهرته دراسات أجنبية ، فخلال شهر رمضان، تنخفض الجرائم التي يرتكبها المهاجرون المسلمون بنسبة 11%، و يرتكب المسلمون جرائم أقل بشكل ملحوظ في شهر شعبان، وهو شهر للتأمل الذاتي[2].

---

[1]- موقع إلكتروني لوزارة الشؤون الدينية، تم الاطلاع في 08 مارس 2026، على الساعة 5 صباحا .

https://n9.cl/b62g4g

[2]- Carlo Birkholz et David Gomtsyan, **"Immigrant religious practices and criminality: The case of Ramadan"** ,Journal of Comparative Economics ,Elsevier **,** Vol. 51 , N°1, 2023, P 90 .

الفرع الرابع : دور المجتمع المدني الرقمي في مكافحة الجريمة

يعد المجتمع المدني الرقمي أحد أحدث أشكال المجتمع المدني ، والذي كان ظهوره نتاجاً للتطور التكنلوجي وظهور تقنيات جديد للتواصل والإعلام وتعتبر منصات رقمية كـــ"فيسبوك Facebook"، "تيك توك TikTok"،"يوتيوب Youtube" و"إكس X"، أهم منصات التي ينشط فيها المجتمع المدني الرقمي في الجزائر ، وتعتبر مكافحة الجريمة أحد أبرز الأدوار التي يقوم بها أفراد هذا المجتمع في السنوات الأخير و خاصة على موقع التواصل الإجتماعي فايسبوك حيث نجد صفحات تختص في مكافحة الجريمة بشتى أنواعها، ولاقت هذه الصفحات الرواج والإستحسان لدى كل من المواطنين والسلطات الأمينة، وتعتمد هذه الصفحات في نشاطها بالأساس على الوسائل التي تتيحها المنصات الرقمية والمتمثلة في نشر الصور والفيديوهات التي توثق الجريمة والمجرمين وكذلك كتابة المناشير والتبليغات، ومن أكثر صفحات الفيسبوك رواجا في الجزائر التي تعتبر مكافحة الجريمة المحتوى الأساسي لها نذكر:

- صفحة " الصفحة الرسمية Oran info " بأكثر من 1.3 متابع[1].
- صفحة "ألجيريانو Algeriano " بأكثر من 1.5 متابع[2].
- و صفحة " مكافحة عصابات الأحياء " 754 ألف متابع[3].

ومن خلال دراسة أجريت على مناشير أحد الصفحات ناشطة في مجال مكافحة جريمة عصابة الأحياء (صفحة مكافحة عصابات الأحياء2) ، فقد تبين أن هدف النسبة الأكبر من منشورات الصفحة هو التوعية بالدرجة الأولى وذلك بنسبة 50.63%، ما يدل على أن الصفحة تسعى لزيادة الفهم حول عصابات الأحياء وتأثيراتها عى المجتمع، وجاءت المضامين التي تحمل أكثر من هدف بنسبة 32.91% ،ما يعكس مرونة المحتوى، ويحقق توازناً بين المعلوماتية والجاذبية واحتلت مضامين التحذير المرتبة الثالثة بنسبة 13.92%، ربما يعود ذلك إلى اهتمام الصفحة بتنبيه المجتمع إلى المخاطر المرتبطة بعصابات الأحياء، وإن لم يكن على نطاق واسع، فقد تساهم المنشورات التحذيرية في زيادة الوعي بالخطر ولكنها لا تقدم حلولاً مباشرة للظاهرة. ونسبة صغيرة هدفت إلى التهديد الموجه إلى العصابات شكلت 2.53%، ما يعكس استجابة أوتصعيد مباشر ضد العصابات

---

[1]– صفحة "الصفحة الرسمية Oran info"، تم التصفح في 10 مارس 2026.
https://www.facebook.com/profile.php?id=100083627396639

[2]- صفحة "ألجيريانو Algeriano" ، تم التصفح على موقع فيسبوك في 10 مارس.
https://www.facebook.com/algriano

[3]– صفحة "مكافحة عصابات الاحياء"، تم التصفح في 10 مارس 2026.
https://www.facebook.com/groups/494637050326150

ويمكن أن تكون هذه الفئة مثيرة للجدل ما يؤدي إلى زيادة التوتر أو تصعيد النزاع. في حين انعدمت المنشورات التي تهدف إلى الوقاية، ما يشير إلى أن الصفحة لا تركز على الحلول الوقائية لظاهرة عصابات الأحياء.

أهداف منشورات صفحة "مكافحة عصابات الاحياء2" على الفيسبوك		
الفئات الفرعية	التكرار	النسبة المئوية
الوقاية	00	%00
التحذير	11	%13.92
التوعية	40	%50.63
التهديد	02	%2.53
أكثر من هدف(التوعية، تحذير الأفراد، التهديد لأعضاء عصابات الأحياء)	26	%32.91
المجموع	79	%100

-جدول يوضح : أهداف منشورات صفحة "مكافحة عصابات الاحياء2" على الفيسبوك[1]-

وكأفراد آخرين مكونين للمجتمع المدني الرقمي و فاعلين في مكافحة الجريمة نجد كل من صناع المحتوى القانوني، المؤثرين والمدونين الناشطين على منصات إلكترونية "كيوتوب" "انستغرام" و"تيك توك" ويتميزون بالقدرة على التأثير واستقطاب عدد كبير من المواطنين خاصة فئة

[1]- ريم فتيحة قدوري ، "دور موقع الفايس بوك في مكافحة عصابات الأحياء في الجزائر دراسة وصفية تحليلية لمضمون صفحة " مكافحة عصابات الأحياء2" عبر الفيسبوك"، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مج 12، العدد 04، غيليزان ، الجزائر، ص 171 - 172.

الراهقين والشباب وتهتم هذه الفئة من المجتمع المدني الرقمي بالجانب وقائي من الجريمة وذلك من خلال:

1- التعريف بالوسائل والأساليب التي ينتهجها مرتكبوا الجريمة بهدف إلقاء الضوء على مخاطرها ونتائجها السلبية المدمرة للمجتمع.
2- توعية وتثقيف أفراد المجتمع والمساهمة في نشر الوعي بعد الانصياع وراء الدعوات المتطرفة الساعية إلى نشر الإجرام.
3- التوعية بمخاطر الجرائم المستحدثة وسبل تفاديها، بإلقاء الضوء على أنماط هذه الجرائم وأوجه خطورتها على الأمن والاستقرار.
4- خلق وعي جماهيري وتحفيزه لأداء رسالته الأمنية، والتعبئة الشعبية ضد الجريمة والمجرمين.
5- توفير فرص للمتخصصين في المجال الأمني لنشر دراساتهم والتعبير عن أفكارهم وعرض خبراتهم في مجال مكافحة الجريمة[1].
6- نشر ثقافة قانونية بين المواطنين من خلال شرح نصوص قانونية، ومعالجة واستقصاء القضايا تشغل الرأي العام في المجتمع.

وعلى الرغم من الإفتقاد لنص قانوني خاص ينظم نشاط أفراد المجتمع المدني الرقمي إلا أن لهذا الأخير فعالية في مكافحة الجريمة و ذلك للانتشار الواسع لاستعمال المنصات الالكترونية بين المواطنين، مما يجعل من المجتمع المدني الرقمي يتميز كآلية لمكافحة الجريمة بالسرعة والشمولية عن باقس الآليات المؤسساتية للجتمع المدني، وهذا ما يمنحه فعالية أكثر في مكافحة الجريمة وتجدر الإشار في نهاية هذا المطلب أن جل الآليات المؤسساتية للمجتمع المدني في مكافحة الجريمة من تنظيمات غير حكومية، إعلام، مؤسسات دينية ومجتمع مدني رقمي تشترك في أنها تعتمد على التوعية بشكل أساسي في مكافحة الجريمة وهو مايتوافق مع الدور الأساسي الذي وجد من أجله المجتمع المدني بصفة عامة ، والمتمثل في ترسيخ قيم المواطنة.

[1]- والي عبد اللطيف و بوبعاية كمال، "**تفعيل دور الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثلجي- الأغواط-، مج الخامس، العدد الأول، الجزائر،2021، ص 29.

المطلب الثاني : ضوابط و معوقات مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة

نتطرق في هذا المبحث لتدابير التي فرضها السلطات في الدولة على مؤسسات المجتمع المدني لضبط نشاطها في المطلب الأول ونتناول في المطلب الثاني معوقات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني وتؤول لتراجع دورها والإنقاص من فعاليتها في مكافحة الجريمة.

الفرع الأول : ضوابط التي تخضع إليها مؤسسات المجتمع المدني في ممارسة نشاطها

من خلال ما تم التطرق إليه في المبحث السابق و المطلب الأول من هذا المبحث فإن مؤسسات المجتمع المدني باختلافها تلعب دور مهم في مكافحة الجريمة وأن المشرع قد سهر على تمكين وتفعيل هذا الدور من خلال سن قوانين تشجع وتشرك المجتمع المدني في السياسة الجزائية ومختلف إستراتيجياته لمكافحة الجريمة بشتى أنواعها إلا أنه قد يحدث خلل على مستوى مؤسسات المجتمع المدني ويتمثل هذا في إنحرافها عن دورها الذي أنشئت من أجله وذلك كاستغلالها في أنشطة أخرى غير مشروعة وتصبح هي في حد ذاتها وسيلة للمارسة الجريمة ويعتبر تمويل الجماعات الإرهابية وتبيض الأموال من أبرز الأنشطة الإجرامية التي تستغل فيها مؤسسات المجتمع المدني وبالأخص الجمعيات والمنظمات الغير الهادفة للربح ، ومن أجل ذلك وضمن إستراتيجية المشرع الجزائري لمكافحة جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الجمعيات و المنظمات الغير هادفة لربح فقد أخضع هذه الأخير لضوابط نذكرها في الفرع الأول، وكمكون آخر من مكونات المجتمع المدني التي وجب فرض ضوابط خلال ممارسة نشاطها نجد الإعلام والذي هو بدور الذي قد ينحرف عن دوره كفاعل في مكافحة الجريمة فيصبح أداة لانتشارها أوممارستها لذلك كان لزاما إخضاعه بمجموعة ضوابط نتطرق لها في الفرع الثاني.

أولاً : ضوابط التي تخضع لها الجمعيات و المنظمات الغير ربحية في ممارسة نشاطها

باعتبار الجزائر من بين البلدان التي عانت كثيرا من ظاهرة الإرهاب في بداية العشرية الأخيرة من القرن العشرين، فقد كانت السبّاقة إلى المصادقة على مجمل الاتفاقيات الدولية والجهوية المتعلقة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها، كما ابرمت اتفاقيات ثنائية عديدة في مجال التعاون الدولي في هذا المجال، وبناءً على الالتزامات الدولية التي فرضتها هذه الاتفاقيات على الجزائر، فقد انضمت هذه الأخيرة إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2004، وعلى إثر التقييم المتبادل الذي أجرته مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للجزائر خلال سنة 2022، نشرت هذه الأخيرة تقرير التقييم المتبادل والذي يبين مدى امتثال الجزائر المعايير

المجموعة في سنة 2023 وقد أوصت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ضمن التوصية الثامنة والنتيجة المباشرة العاشرة:

- بضرورة تحديد الجمعيات والمنظمات التي تقع ضمن تعريف مجموعة العمل المالي.
- واستخدام كافة مصادر المعلومات ذات الصلة في تحديد خصائص وأصناف الجمعيات والمنظمات غير الهادفة للربح التي من شأن طبيعة أعمالها أوخصائصها أن تعرضها لخطر استغلالها في تمويل الإرهاب[1].

وقد إلتزمت الدولة الجزائرية بهذه التوصيات من خلال نظام رقم 001 متعلق بمتابعة التزام الجمعيات بمتطلبات الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها وآليات الرقابة عليها ، و الذي فرض ضوابط على الجمعيات و المنظمات الغير هادفة لربح أثناء ممارسة نشاطها ، فجاء في الفصل الثاني المعنون بتدابير العناية الخاصة بالجمعيات والمنظمات الغير الهادفة للربح أربعة عشر تدبير (من المادة 6 إلى مادة 19) فنذكر كمثال من هذه التدابير التي تعتبر كضوابط لنشاط الجمعيات و المنظمات الحكومية ما جاء في المادة 11 هذا النظام التي نصت : " يمنع على الجمعيات والمنظمات غير الهادفة للربح تلقي هبات أوتمويلات أوتقديمها من وإلى جهات مجهولة، وكذا من وإلى كل شخص طبيعي أومعنوي أوكيان مدرج في قوائم مجلس الأمن، والمسجلين في القائمة الوطنية لتصنيف الأشخاص والكيانات الإرهابية "[2]، وأيضا المادة 19 التي نصت على: "يجب على الجمعيات والمنظمات غير الهادفة للربح تدقيق وفحص التبرعات غير الاعتيادية وطبيعتها وعند الاقتضاء طلب معلومات إضافية حول الغرض منها ومصدر أموال المتبرعين أوالمانحين قصد التحقق من أنها ليست من صنف المعاملات أوالعمليات المشبوهة، ويجب توثيق نتائج التدقيق، وتتولى الجمعيات أخذ بعين الاعتبار المؤشرات التالية:

- تلقي تبرعات هامة من أشخاص أومنظمات مجهولة الهوية.
- تلقي تبرعات مشروطة بواجب انتداب أشخاص معينين داخل الجمعية أوبواجب تقديم مساعدات الأشخاص معينين.

---

[1]– ملخص تقرير تقييم مخاطر استغلال قطاع الجمعيات و المنظمات غير الهادفة للربح في تمويل الإرهاب في الجزائر ، صادر عن سلطة الإشراف والرقابة على الجمعيات والمنظمات غير الهادفة للربح في جوان 2025، ص 2 .

[2]– نظام رقم 001 مؤرخ في 28 جويلية 2025 متعلق بمتابعة التزام الجمعيات بمتطلبات الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها وآليات الرقابة عليها، ص 6.

- اقتراح أشخاص أومنظمات تقديم مساعدات في شكل قروض دون فوائد أوبشروط ميسرة تتعهد الجمعية بتسديدها بعد فترة معينة مع إمكانية أن يتم التسديد في عملة مغايرة لعملة القرض.
- تلقي تبرعات هامة مشروطة بإمكانية استعمال المتبرع للحساب البنكي للجمعية قصد إجراء عمليات مالية لحسابه أوالحساب مستفيدين آخرين"[1].

ومنه فإن الدولة الجزائرية بناءا على إلتزاماتها الدولية ومن خلال تجارب سابقة في مكافحة جريمتي تبييض الاموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل فانها إرتأت ان تضبط نشاط الجمعيات والمؤسسات الغير ربحية درءا لأي إختراق قد يحدث لهذه التنظيمات يؤدي لاستغلالها وتوظيفيها لغايات إجرامية منافية للأهداف السامية التي وجدت لأجلها.

ثانياً: ضوابط نشاط وسائل الإعلام بصفتها أحد مكونات مجتمع المدني

قد تنحرف وسائل الأعلام عن أداء وظيفتها وتبالغ في نشر أخبار الجرائم وكيفية إرتكابها وتنفيذها وتفصل في شرح الخطة التي رسمها الجناة مما يثير القراء ويؤثر في البعض، ولكي تزيد الانتباه تركز على الأساليب الجديدة في ارتكاب بعض الجرائم وأكثر الناس تأثراً بذلك هم الأحداث بما هم عليه من عدم نضج في شخصياتهم [2]، ويعتبر المعارضون لفكرة نشر أخبار الجرائم في الصحف أن هذا النشر يؤدي إلى محاكاة الناس للمجرم، وهذا ما قاله العالم الجنائي الهولندي وليم بونجر« الذي أكد على أثر الصحافة السيئ في نشر جرائم جديدة، عن طريق تضليل الرأي العام من جهة واستثارة ما أطلق عليه غريزة المحاكاة عند الإنسان من جهة أخرى، وذلك بنشر تفاصيل الجرائم الكبرى وصور المجني عليهم بقصد حب الاستطلاع المرضي عند العامة، أما أصحاب الصحف، وكلهم رأسماليون، فلا يهمهم إلا الثراء بأية وسيلة، حتى ولو كانت استغفال القراء وتسميم أفكارهم»، وتأتي الإساءة في طريقة عرض الجريمة كأن يجري التركيز على المجرم وكأنه بطل استطاع أن يحقق ما لم يستطعه غيره، أواستطاع أن يحصل على ثروة طائلة بعد جريمة سرقة سهلة، أواستطاع أن يوقع رجال الأمن في حيرة بالغة حيث لم يستطيعوا التوصل إلى معرفة جريمته، وأنهم بذلوا جهوداً طائلة حتى توصلوا إليه ثم استطاع الهرب منهم، وهكذا فهو أمام هؤلاء

[1]- نظام رقم 001، السالف الذكر، ص 7.

[2]- طه السيد أحمد رشيدي، **أصول علمي الإجرام والعقاب في ضوء النظريات والمذاهب العلمية الوضعية النظرية الإسلامية**، دار الاجادة، المملكة العربية السعودية، 2021 ،ص 199 .

القراء وخاصة الشباب المتهور والمراهق يبدو في صورة بطل ورجل شجاع ذكي مخادع[1]، لذلك كان لزاما إحاطة النشاط الإعلامي لمجموعة من الضوابط الأخلاقية، والأدبية والضوابط القانونية فضوابط الأخلاقية والأدبية تتمثل في مجموعة من المعايير الواجب إتباعها عند تغطية إعلامية حول جريمة ما، وهي:

1. تبيان أن الجريمة لاتفيد: وذلك يكون عند نشر الجريمة بعد توقيع العقاب بالمجرم، لأن هناك خطورة في نشر أخبار جرائم نجح مرتكبوها في تجنب العقاب أوكان العقاب من الضالة بحيث لا يمثل رادعاً. فهذا يؤدي بطبيعته إلى كسر حاجز الخوف وإضعاف عناصر الردع في النفوس.
2. لا رومانسية في الجريمة : أن لا يصور المجرم في صورة بطل رومانسي مما قد يدفع الآخرين إلى تقليده جرياً وراء الشهرة والصورة الإعلامية البراقة، وعندما نشرت الصحف في مصر في أوائل الخمسينيات أخبار المجرم المسمى "الخط" وكيف استطاع أن يتعب مطارديه من رجال البوليس، وكتبت عن مهارته في الاختفاء ودقته في الرماية وغير ذلك، ظهر في مصر ثلاثون خطاً.
3. الحذر من تقديم وصفات جاهزة للإجرام: مثلاً كيف قامت عصابة ما بثقب جدار مصرف مستخدمة آلات معينة .

ومن الأمثلة أيضاً ما نشرته جريدة النهار في قصة تعرض ب. ح (35 عاماً) لاغتصاب متكرر بعد تخديرها بعشبة دست لها في مرطب، والغريب في القصة ما قالته الصحيفة عن اسم العشبة التي سقاها المجرم للضحية، فقالت النهار : وتبين أنه اشترى العشبة المخدرة من أحد المتاجر وقال: إن تناولها يؤدي إلى ارتخاء ونشوة وما يشبه الغيبوبة ، فالكاتب هنا لا يكتفي بنشر اسم العشبة بل ويبين للناس تأثير هذه العشبة على النفس[2].

وأما قانونيا فقد أحاط المشرع الجزائري ممارسة النشاط الإعلامي بمجموعة من القوانين التي تضبطه و نذكر منها :

- القانون العضوي رقم 23-14 المتعلق بالإعلام في الجزائر، المؤرخ في 10 صفر عام 1445 الموافق لـــ 27 غشت (أغسطس) 2023، هو النص المرجعي الذي ينظم النشاط الإعلامي و يضمن حرية ممارسة النشاط الصحفي، و يحدد القواعد الأخلاقية والمهنية.

---

[1]- عبد الحليم حمود، **الإجرام الإعلامي – تأثير مشاهدة العنف على السلوك الإجتماعي** – ، ط الأولى، دار المؤلف، بيروت، 2010، ص 63 – 64 .

[2]- عبد الحليم حمود،المرجع نفسه ، ص 64 – 65 .

- قانون رقم 23-20 مؤرخ في 2 ديسمبر سنة 2023، يتعلق بالنشاط السمعي البصري قانون رقم 23-20 مؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 2 ديسمبر سنة 2023، يتعلق بالنشاط السمعي البصري، والذي تضمن في باب السابع منه السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري والتي حددت المادة 40 من هذا القانون مهامها في ضبط بضبط وسائل الإعلام السمعية البصرية.
- القانون العضوي رقم 23-19 المتعلق بالصحافة المكتوبة والإلكترونية مؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1445 هـ، الموافق 2 ديسمبر سنة 2023 ، والذي تمضمن الباب الرابع منه المعنون بسلطة ضبط الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية مهام هذه الأخيرة في مجال ضبط نشاط كل من الصحافة المكتوبة والصحافة الالكترونية، يحدد كيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت و نشر الرد أوالتصحيح عبر الموقع الالكتروني، والذي جاء بمجموعة من ضوابط ممارسة الإعلام عبر الانترنت فجاء في نص المادة 16: "يجب على المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت ومستضيف الموقع الإلكتروني التقيد والإلتزام بالتوصيات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات المعمول بها"[1]، وأيضا نصت المادة 17:

" يتعين على المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت في حالة وجود محتوى ناجم عن قرصنة أوإختراق للموقع الإلكتروني، إثباته بكل الوسائل المتاحة، تبليغ السلطات المعنية بذلك،العمل على التوقيف المؤقت للموقع الإلكتروني إلى غاية تصحيح الاختراق أوالقرصنة[2]".

ومنه فعلى المؤسسات الإعلامية أن تقوم بمسئوليتها الاجتماعية كما ينبغي ويجب أن تولي اهتماما كبيرا بالقضايا الأمنية وبالوعي الأمني وأن تتعامل معها بحرفية ومهنية وليس بمنطق السبق الصحفي والإثارة وغير ذلك من التفكير التجاري للممارسة الإعلامية. فالأمن أيا كان نوعه ليس للإثارة والتشويق بل هو أهم بذلك بكثير[3].

---

[1]– مرسوم تنفيذي رقم 20 – 332 يحدد كيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت، مؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبرسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 70،الصادرة في 09 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 25 نوفمبرسنة 2020،ص15

[2] – المادة 17،السالف الذكر ،ص 15.

[3]– بن عاشور الزهر، **الانثروبولوجيا الجنائية**، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثانية ماستر علم اجتماع الجريمة والانحراف، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 02 علي لونيسي، الجزائر، السنة الجامعية 2018/2019، ص 102 .

الفرع الثاني : معوقات مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة

تتعرض مؤسسات المجتمع المدني أثناء ممارستها لأنشطتها لمعوقات تحول دون أداءها لدورها على أكمل وجه مما يفقدها لفاعليتها كجهة تخدم المصلحة العامة للمجتمع ومكافحة الجريمة كدور خاص، وهو أيضاً ما يجعل من مؤسسات المجتمع المدني عبارة عن واجهة للسلطة ليس إلا وجدت لأغراض سياسية وفاقدة للاستقلالية وهو ما يتنافى مع الدور السامي للمجتمع المدني متمثل في بعث روح المواطنة لدى الأفراد، وذلك ما يفقد ثقة المجتمع والأفراد في مؤسسات المجتمع المدني، وهو أيضا ما يشكل خطر على قيم الديموقراطية التشاركية التي تقوم عليها الدول الحديثة مما قد يضع الدولة في خانة الدول الأحادية الشمولية اللاديموقراطية، التي تسيطر فيها السلطة السياسة على جميع أشكال الحياة المدنية، ومن هذه المعوقات التي تمثل عقبات وقيود لمؤسسات المجتمع المدني وجب التنصل منها نذكر:

أولاً: معوقات إجتماعية

- ضعف مشاركة المرأة الأعضاء الذكور هم الفئة الأكثر مشاركة في العمل الجمعوي بالمقارنة مع الإناث، وهذا يمكن إرجاعه إلى طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ، والمتمسك بالتقاليد ولكن انخفاض نسبة الإناث سيكون له تأثير سلبي على أداء تنظيمات المجتمع المدني.
- مشاكل في عدم تجذر الديمقراطية التشاركية كمفهوم في المجتمع وفي صنع القرار.
- ضعف علاقة المجتمع المدني بالقطاع الخاص والجماعات المحلية ما يعود سلبا على تنفيذ المشاريع التنموية.
- نظرة المجتمع إلى برامج وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني التطوعية على أنها منح ومساعدات لا تهدف إلى تنمية شاملة مستدامة.

ثانياً: معوقات تنظيمية

- ضعف الهيكل التنظيمي للجمعيات والنقص في الكفاءات الإدارية والفنية والكوادر المتخصصة لإلشراف على مؤسسات المجتمع المدني، فكلما كانت تنظيمات المجتمع المدني مدعمة بكوادر ذات مستوى عالي ومن تخصصات مختلفة فإن هذا سيزيد من إمكانياتها ومن أدائها الجيد وخلوها من الكوادر سيؤول بها إلى الاضمحلال والزوال تدريجيا.
- محدودية النشاط وعدم اتساع الرقعة الجغرافية له، نشاطات المجتمع المدني غالبا تقتصر في مكان مقر الجمعية، الجمعيات تتميز بتركزها في مكان واحد هو مركز الولاية أوفي بلديتها ولا يوجد لها امتداد وتوسع.

- مشكل المقر يعتبر مشكل كبير يؤثر على عمل وأداء الجمعيات، حيث يؤدي إلى غياب وضعف الاتصال بين أعضاء الجمعيات غالبا، وحتى لوكان هناك مقر صعوبة حضور الجميع للقاءات بسبب التزامات العمل والدراسة للطلبة، وصعوبة التنقل للنساء في بعض الأحيان، وحتى إغلاق المقر في أيام عطلة الأسبوع.
- الفهم الخطأ لمفهوم عدم الربحية في قانون الجمعيات حيث لا تعرف مفهوم عدم الربحية، حيث أن عدم الربحية يعني أن الجمعية يمكنها تحقيق مداخيل، ولكن إذا باشرت بالنشاطات التجارية، تدفع الضرائب كغيرها، في حين لت يتم اقتسام الفوائد عند نهاية السنة المالية، بينما إدخال المال أمر مسموح به.
- ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة وتسخيرها لخدمة القضايا التوعوية.
- نقص الموارد المالية الأمر الذي يؤدي إلى محدودية نشاط المجتمع المدني، وخصوصا في ظل التضييق القانوني على مصادر التمويل الجمعوي، وكما أن تقديم الإعانة للجمعية مرهون بالاعتراف لها بالصالح العام و تقديم الإعانة وفقا لدفتر شروط مرفوق ببرنامج محدد مسبقا وبالتالي تصبح الجمعية أداة لتنفيذ برامج الإدارة.

ثالثاً: معوقات قانونية:

- من بين النقائص التي تسجل على هذا القانون أنه يخضع الجمعيات لوصاية الحكومة والولاية والبلدية بفعل المساعدت المقدمة والتي تعد أهم الموارد المالية الموجهة لها وفق نص المادة 29 من القانون 12-06 الشيء الذي تسبب في إخضاع الحركة الجمعوية وتطويعها.
- شرط الموافقة المسبقة للسلطات في تأسيس الجمعيات يؤثر على ضمان تنظيم مستقل ونزيه للجمعيات، كما أن اشتراط عدد كبير من المؤسسين ما بين 12 و25 عضوا الشيء الذي يزيد الأمر صعوبة، فالمشرع بالغ في عدد الأفراد الواجب توافرهم لتشكيل الجمعيات خاصة في الجمعيات بين الولايات والجمعيات الوطنية، المتعارف عليه أنه بالإمكان تشكيل جمعيات حتى بأعداد أقل.
- كما يضيق القانون 12-06 على الجمعيات ويتدخل في شؤونها، من خلال ما ورد في المادة 18 أنه يجب على الجمعيات أن تبلغ السلطات العمومية المختصة عند عقد جمعياتها العامة بالتعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي والتغييرات التي تطرأ على هيئاتها التنفيذية، خلال الثلاثين يوماً الموالية للمصادقة على القرارات المتخذة.

رابعاً: معوقات إدارية:

- صعوبة الحصول على المعلومات من الإدارة: في عصر يزخر بتكنولوجيا الاتصالات ووسائل الإعلام المختلفة، تواجه مؤسسات المجتمع المدني تحديا صعبا في الحصول على المعلومات اللازمة للقيام بعملها، إما بسبب عدم دقة المعلومات أوبسبب التضارب مع بعضها البعض، ما يضعف من فاعلية التخطيط والتنفيذ للبرامج التي تقوم بتنفيذها.
- صعوبة الحصول على الترخيصات: الجمعيات تحصل على الترخيصات المتعلقة بنشاطاتها من طرف السلطات المعنية بصعوبة، الأمر الذي يدل على أن السلطات تعرقل أعمال ونشاطات الجمعيات بواسطة التراخيص كورقة للضغط على الجمعيات وإعاقة حركتها وترويضها حتى لا تقوم بعمل يعارضها أويكشف خباياها.
- التبعية للحكومة وللأحزاب السياسية بحيث أنها بدلا من رسم أهداف خاصة بها والسعي لتحقيقها، تقوم بتنفيذ برامج مسطرة من الدولة كونها تابعة لها في تأسيسها وتمويلها وهي صاحبة الفضل عليها، أوتقوم بنشر إيديولوجيات وأفكار الحزب السياسي التابعة له، فتحيد عن مسارها الأصلي وهو خدمة المجتمع وتحقيق آماله وطموحاته في التنمية[1].

ويصنف مرصد سيفيكوس لتتبع الفضاء المدني وضع المجتمع المدني في الجزائر بالمكبوت وهو مؤشر غير مرضي عن حالة تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر[2]، إلا أن هذا الوضع منطقي كون أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم دخيل وحديث على الدول العربية بصفة عامة كون المجتمعات في هذه الدولة تقوم بالأساس على التنظيمات المجتمعية الأهلية، وأما بنسبة للجزائر بصفة خاصة فهي من دول الحديثة الاستقلال و التي تبنت نظام اشتراكي لفترة زمنية وذلك لمتطلبات وظروف الجيوسياسية المفروضة عليها غذاة الاستقلال، وقد شهدت إنتقال ديمقراطي على مستوى نظام الحكم يدعوا لتعددية إلا في أواخر القرن العشرين، فالنظام الديمقراطي التشاركي في الجزائر يمكن اعتباره فتي وهو ما يستدعي فترة زمنية لتأقلم مع متغيرات هذا النظام كوجود مؤسسات مجتمع مدني مستقلة.

---

[1]– مريم مختاري، **"المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في المعوقات الداخلية والخارجية"**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مج 03، العدد 01، جامعة الجزائر 3 ابراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، ديسمبر 2013، ص ص من 41 إلى 51 .

[2]– **مرصد سيفيكوس لتتبع الفضاء المدني (دولة الجزائر)** ، تم الإطلاع في 11 مارس 2026، على الساعة 3:00 صباحاً.

https://monitor.civicus.org/country/algeria/

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى صلب موضوع بحثنا هذا المتمثل في "دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة " ، وذلك بذكر مختلف هذه الآليات سواء القانونية منها والتي كانت على شكل إتفاقيات، تشريعات، تقنينات و أعراف والتي تعتبر في الأصل مصادراً للقواعد القانونية وهو الأمر المعمول به والمتوافق مع الدراسات القانونية، وكذلك ذكر الآليات المؤسساتية والمتمثلة في أهم مكونات المجتمع المدني سواء التقليدية منها أوالحديثة وهي كل من التنظيمات الغير حكومية الإعلام، مؤسسات الدينية والمجتمع المدني الرقمي، ويمكن اعتبار العلاقة بين كل من الآليتين القانونية والمؤسساتية علاقة تكاملية، حيث أن القوانين تعتبر الممكن والمنظم لمؤسسات المجتمع المدني خلال ممارسة دورها في مكافحة الجريمة، وأما هذه الأخير المتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني فهي التجسيد الفعال لهذا الدور، وللمحافظة على الهدف الأساسي لمؤسسات المجتمع المدني خلال ممارسة دورها في مكافحة الجريمة، كان لزاماً إحاطتها بظوابط وتبيان المعيقات التي قد تؤول إلى تعطيل نشاطها في خدمة المصلحة العامة بشكل عام ومكافحة الجريمة بشكل خاص.

خاتمة

خاتمة:

من خلال ماتم التطرق إليه في هذه الدراسة تمكنا من الإحاطة بالموضوع محل الدراسة والمتمثل في " دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة " من الناحية المعرفية باعتبار أن كل من المجتمع المدني والجريمة عنصرين مشكلين للبحث، وتجدر الإشارة أنهما موضعان يحتلان أهمية بالغة في دراسات العلوم الإنسانية حيث أن موضوع المجتمع المدني يعد بالغ الأهمية في دراسات علم الإجتماع، فمن خلال ما درجنا عليه في المبحث الأول من الفصل الأول يعتبر المجتمع المدني سلطة مجتمعية مستقلة موازية للسلطة السياسية تمارس من خلال تنظيمات تمتاز بالاستقلالية الطابع التطوعي، عدم السعي للربح، التنظيم الهيكلي، الشرعية القانونية والمشاركة الشعبية ويمكن اعتبار المجتمع المدني أحد أسمى صور الديموقراطية التشاركية، وأما بالنسبة للجريمة التي يمكن إعتبارها الموضوع الأبرز للدراسات في علم الإجرام، وتختلف مفاهيم الجريمة حسب المنظور الذي يتم من خلاله معالجتها فمن منظور ديني تختلف عن منظور فقهي و الذي بدورهما يختلفان عن منظور القانوني إلا أنه إجمالا فإن الغاية المشتركة لكل منهم معالجة تداعيات وأضرار الظاهرة الإجرامية على الفرد والمجتمع.

وعند دمج كل من عنصري البحث من مجتمع مدني والجريمة بغرض تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة، استدعى منا ذلك البحث عن آليات قانونية ومؤسساتية تمكن من هذا الدور، وهو ما تطرقنا له في الفصل الثاني من بحثا حيث أن المشرع الجزائري قد فعل ومكن المجتمع المدني من مكافحة الجريمة، وهو ما إلتمسناه في دستور الجزائري وإتفاقيات دولية وعدة قوانين وهو ما يعتبر استجابة من طرف دولة الجزائرية لاتفاقيات الدولية، التي تدعو لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة، وأيضا يعد أحد التوجهات الجديد التي تنتهجها الدولة الجزائرية في سياستها الجزائية الرامية إلى مكافحة الجريمة من خلال اعتماد على أساليب ديمقراطية التشاركية والتي تسمح بالتعبئة العامة ضد ظاهرة الإجرامية والتي تعتبر إجراءاً وقائياً وعلاجاً ذاتياً للجريمة في المجتمع، ونجد كوسيلة أخرى من آليات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة الأعراف المجتمعية التي تسمح بتكيف أكثر مرونة يتناسب وطبيعة كل مجتمع، ويمارس المجتمع المدني دوره في مكافحة الجريمة من خلال تنظيمات مؤسساتية أهم أشكالها الجمعيات الزوايا الدينية، الإعلام و المجتمع المدني الرقمي هذا الأخير الذي يعد أحدث أشكاله التي ظهرت

خاتمة

مع انتشار شبكات التواصل الاجتماعي، وتخضع مؤسسات المجتمع المدني لضوابط منها ماهو قانوني جاء ضمن قوانين وتنظيمات ومنها ماهو أدبي أخلاقي تفرضه الأعراف والتقاليد، وتخضع كذلك مؤسسات المجتمع المدني كفاعل في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة لعوائق تنقص من فعالية دورها في مكافحة الجريمة كنا قد احصيناها في المطلب الثاني من الفصل الثاني لبحثنا، ومن خلال ماسبق ذكر فإن أهم نتائج المتوصل لها يمكن إجمالها فيما يلي:

- يعد المجتمع المدني سلطة مستقل موازية للسلطة السياسية يعمل على خدمة صالح العام في الدولة بصفة طوعية ووجود مؤسساته ضروري وحاجة ملحة في الدول الديمقراطية الحديثة.
- يعد وجود مؤسسات المجتمع المدني في الدولة مؤشر جيد لمدى الديمقراطية التشاركية في الدولة.
- عززت الدولة الجزائرية دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة في سياستها الجزائية وهو ما يلتمس في عدة قوانين ذات طابع الجزائي.
- مؤسسات المجتمع المدني تلعب دور فعال ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة.
- تسمح مؤسسات المجتمع المدني بالوقاية و المعالجة الذاتية للجريمة على مستوى المجتمع، دون الاستعان بالسلطات الأمنية ودون لجوء للقضاء.
- تعمل تنظيمات المجتمع المدني بالتعبئة الشعبية ضد الجريمة وذلك بتكريس قيم المواطنة.
- يعد تمكين وتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة أحد مظاهر الديمقراطية التشاركية في المجال الجزائي.

التوصيات:

وبناءً على النتائج المتوصل إليها نقترح جملةً من التوصيات التالية:

- اتخاذ تدابير قانونية لتعزيز بيئة آمنة ومحترمة ومواتية، يمكن لنشطاء المجتمع المدني العمل فيها بحرية دون خوف من الهجمات أوالمضايقات أو الترهيب أوالانتقام، وإدانة الترهيب والاعتداءات على جماعات المجتمع المدني بصفة عامة وناشطة في مجال مكافحة الجريمة بصفة خاصة، وسن قوانين رادعة تحمي أفراد المجتمع المدني الناشطين في مجال مكافحة الجريمة.
- العمل مع المجتمع المدني لإنشاء آليات حماية وطنية فعالة تستجيب لاحتياجات المعرضين لمخاطر الجريمة، مع مراعاة الإحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والشباب والفئات الهشة، وذلك من خلال إشراك أفراد المجتمع المدني في دراسات إستشرافية للوقاية من الجريمة

وضمان إجراء مشاورات إستشارية مع المجتمع المدني قبل صياغة القوانين التي تندرج ضمن سياسة جزائية لمكافحة جريمة بشتى أشكالها.

- إلغاء التشريعات التي تعيق وتجرم وتحد من فعالية وسائل المجتمع المدني في مكافحة الجريمة.
- إجراء دورات تعليمة و تكوينية من طرف السلطات الأمنية وخبراء في مجال علم الإجرام وأساتذة قانون لصالح نشطاء منظمات المجتمع المدني الفاعلين في مجال مكافحة جريمة.
- إستحداث آلية قانونية تسمح بتوفير واستغلال المعلومات والإحصائيات رسمية من طرف مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مكافحة الجريمة وذلك للقيام بتحقيقات إستقصائية مستقلة تتعاون من خلالها مع السلطات الأمنية والقضائية.
- الدعم الحكومي المادي المالي والتقني لتنظيمات المجتمع المدني.
- إستحداث قوانين تنظم المجتمع المدني الرقمي كقانون ينظم نشاط المؤثرين وقانون ينظم نشاط صناع المحتوى الرقمي.
- إلغاء القوانين تعسفية التقييدية ضد المجتمع المدني.
- احترام الحق في الاحتجاج، لكونه أحد وسائل مجتمع المدني التقليدية التي تثير الرأي العام ضد الجريمة وخاصة جرائم الفساد وذلك لضمان المسائلة.
- الاهتمام بالمجتمعات الأهلية على مستوى المناطق القروية والبدوية من خلال سن قوانين تنظيمية خاصة بها وإشراكها كفاعل مدني في الإستراتيجيات الجزائية لمكافحة الجريمة، مما يسمح باحتواء أفراد هذه المجتمعات من مخاطر الجريمة.
- التشجيع على إنشاء تنظيمات المجتمع المدني في التجمعات السكنية الجديدة والأحياء الشعبية لاحتواء أفراد هذه تجمعات والأحياء مما يسمح بالوقاية والمعالجة الذاتية للظواهر الإجرامية فيها دون تدخل من السلطات الامنية والقضائية.
- إنشاء منصة إليكترونية للتعاون وتبادل المعارف المشتركة، بين مختلف تنظيمات المجتمع المدني والمواطنين.
- تكثيف التعاون وتنسيق الإقليمي والدولي بين مختلف تنظيمات المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص في مجال مكافحة الجريمة.

وفي إطار تحسين وتطوير موضوع البحث، يوصى بضرورة توسيع نطاق الدراسة في الدراسات المستقبلية لموضوع البحث المتمثل في "**دور المجتمع المدني في مكافحة الجريمة**"، لتشمل دراسات ذات منهج إحصائي مع الإطلاع على تجارب مقارنة للاستفادة من أفضل الممارسات الميدانية، مع تناول الدراسة في شكل مؤسسة ناشئة.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا : المصادر

1- التشريع الأساسي :

- **الدستورالجزائري 2020**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزايرية ،الصادرة في 15 جمادى عام 1442 الموافق لي 30 ديسمبر 2020، العدد 82.

2- النصوص القانونية:

أ- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

- **الإعلان العالمي لحقوق الانسان**، الجمعية العامة لي الامم المتحدة، باريس، ديسمبر 1948.

- **الإتفاقية الدولية الخاصة بإزالة جميع أشكال التمييز العنصري**، و التي وقعت عليها الجزائر بأمر رقم 66 – 348 مؤرخ في 3 رمضان عام 1386 الموافق 15 ديسمبر سنة 1966.

_ **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية** ، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر سنة 2000 و التي صادقت عليها الجزائر بتحفظ وفق المرسوم الرئاسي رقم 02-55، مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422، الموافق 5 فبراير سنة 2002.

_ **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003، و مصادق عليها بتحفظ وفق مرسوم رئاسي رقم 04-128، مؤرخ في 29 صفر عام 1425، الموافق 19 أبريل سنة 2004.

_ الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المصادق عليها بالمرسوم رئاسي رقم 14-250 مؤرخ في 08 سبتمبر 2014.

ب-القونين:

- **قانون رقم 03-10 متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،** مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة، 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد43، الصادرة في 20 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 20 يوليو 2003.

- **القانون رقم 05-04 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين،**المؤرخ في 27ذي الحجةعام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد12، الصادرة في 4 محرم عام 1426 الموافق لي 13 فبراير سنة 2005.

- **قانون رقم 06-01 المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحتها،** مؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادرة في 8 صفر عام 1427 الموافق8 مارس2006.

- **القانون 06-12 المتعلق بالجمعيات،** المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة في 21 صفر عام 1433 الموافق 15 سنة 2012.

- **القانون رقم 20-15 المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها** ، مؤرخ في 10 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 81، الصادرة في 15 جمادي الأولى عام 1442 الموافق 30ديسمبر 2020.

-**القانون رقم 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة،** المؤرخ في 23جمادى عام 1443 الموافق 28 ديسمبر2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد99، الصادرة 24جمادى 1443الوافق 29 ديسمبر 2021.

- **القانون رقم 23-18 المتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها**، المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1445 الموافق 28 نوفمبر 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد76، الصادرة في 16 جمادى1445 الموافق 30 نوفمبر 2023.

- قانون رقم 06- 24 **متضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم للأمر 66-156**، المؤرخ 19 شوال عام 1445 الموافق لي 28 أبريل سنة 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد30، الصادرة في 21 شوأل عام 1445 الموافق 30 أبريل سنة 2024.

- **قانون رقم 25-03 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها**، مؤرخ في 5 محرم عام 1447 الموافق أول يوليو سنة 2025، يعدل ويتمم القانون رقم 04-18 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد43، الصادرة في 17 محرم 1447الموافق 13يوليو 2025.

- **قانون رقم 05-20 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها**، مؤرخ في 05 رمضان عام 1441 الموافق 28 أبريل سنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد25،الصادرة في 6 رمضان عام 1441 الموافق 29 أبريل سنة 2020.

ج- الأوامر والمراسيم والتنظيمات:

- **أمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب**، مؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق لي 23 غشت سنة 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد، 59 الصادرة في 23 رجب 1426 الموافق لي 28 غشت سنة 2005.

- **الأمر رقم 20- 03 يتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها**، المؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق 30 غشت سنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد51، الصادرة في 12 محرم عام 1442 الموافق 31 غشت سنة 2020.

- **مرسوم تنفيذي رقم 20 – 332 يحدد كيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت**، مؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبرسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية،العدد 70، الصادرة في 09 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 25 نوفمبر سنة 2020.

– **نظام رقم 001 مؤرخ في 28 جويلية 2025 متعلق بمتابعة التزام الجمعيات بمتطلبات الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها وآليات الرقابة عليها.**

3– القواميس والمعاجم و الموسوعات :

– المعجم الوسيط، **من الهمزة الى الضاد،** الطبعة الخامسة، الجزء الاول، مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، 2021

– المعجم الوسيط ، **من الطاء الى الياء،** الطبعة الخامسة، الجزء الثاني، مجمع اللغة العربية ، بالقاهرة، 2021.

– صقر الجبالي و اخرون ، **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية،** مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية «شمس»، الطبعة الاولى، نابلس ، 2001.

– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة مصطلحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و نفسية و اعلامية،** 2003.

– محمود أبو زيد، **المعجم في علم الإجرام و الإجتماع القانوني والعقاب،** دار الكتاب لنشر و التوزيع، القاهرة، 1987.

– أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة، 2008.

– إبن منظور، **لسان العرب،** الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1999.

ثانيا :المراجع

1- الكتب

- إهنبرغ جون ، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ت ر: علي حاكم صالح، ود. حسن ناظم ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

- إبراهيم سعد الدين, **تأملات في مسألة الأقليات** , دار سعاد الصباح، القاهرة ،1992.

- أبو عامر محمد زكي ، **دراسة في علم الإجرام و العقاب**، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

-آنسل مارك، **الدفاع الإجتماعي الجديد**، ت.ر: حسن علام، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، 1991.

-بشارة عزمي، **المجتمع المدني دراسة نقدية** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط7، بيروت، 2013.

- برفيليي غي، النخبة الجزائرية الفرانكوفونية، ت ر: حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

- جورج الراسي، **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

- حسن عبد الكريم رجب، **"الحماية القضائية لحرية تأسيس و أداء الأحزاب السياسية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

- كمال المنوفي، **قضايا البيئة في مصر بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر.

- كيشانه محمود، **المجتمع المدني أسسه المفهومية والإصطلاحية واختباراته التاريخية**، الطبعة الأولى، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية،2017.

- محمد علي الريكاني، **مواجهة الفساد – دراسة مقارنة في إستراتيجية مواجهة جرائم الفساد**، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، طبعة الأولى، بيروت، 2019.

- مرعب خالد مصطفى، **مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان** والوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت،2010.

- محمد شلال حبيب، **أصول علم الاجرام**، وزارة التعليم جامعة بغداد، عراق، ب س ن.

- محمد بن أحمد بن صالح الصالح، **الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع**، فهرسة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2002.

- سمات محفوظ، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**، ت ر: محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، 2007.

- سين كاستورس و موريس تيم، **المجتمع المدني و الحرب على الإرهاب**، ت ر: حازم إبراهيم، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2010.

- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، طبعة خاصة،ج5، دار البصائر، الجزائر، 2007.

- سيدي محمد حمليلي، **السياسة الجنائية أثر الفكر الجنائي على الأنظمة الجزائية المقارنة دراسة مقارنة**، الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر، 2019.

- عبد الحليم حمود، **الإجرام الإعلامي – تأثير مشاهدة العنف على السلوك الإجتماعي** – ، الطبعة الأولى، دار المؤلف، بيروت، 2010.

- عمادعلي عبد السميع حسين، **الإسلام واليهودية دراسة مقارنة من خلال سفر الأوليين**، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2004.

- عبد الرحمن العيسوي، **المجرم الشاذ**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002.

- عبد الجبار العريم، العقوبة والمجرم، مطبعة المعارف، بغداد، 1950.

- ربيع حسن محمد، **مبادئ علمي الإجرام والعقاب**، كلية شرطة دبي، دبي، 1991.

- شحرور محمد، **الدين والسلطة قراءة معاصرة للحاكمية**، الطبعة الخامسة، دار الساقي للطباعة والنشر، المملكة المتحدة لندن، 2022.

- شحرور محمد، **دليل القراءة المعاصر للتنزيل الحكيم المنهج و المصطلحات**، دار الساقي، بيروت، 2016.

2- الرسائل والمذكرات والاطروحات :

- اخوان جهيدة شاوش، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا**، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم االجتماع تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية،الجزائر، 2014-2015.

- بوعافية محمد الصالح، **دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999-2009**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2016-2017.

- بوالماين نجيب، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علم الأجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2007- 2008.

- نادية خلفة، **مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة

ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ،2003.

- سنقاري محمد أسامة، **النظام القانوني للمرصد الوطني للمجتمع المدني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم الساسية قسم الحقوق، جامعة غرداية، 2024 - 2025.

- غبغوب ساسي، **تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي و الاداري، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

3- محاضرات جامعية

- بن عاشور الزهر، الانثروبولوجيا الجنائية، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثانية ماستر علم اجتماع الجريمة والانحراف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 02 علي لونيسي، الجزائر، السنة الجامعية 2019-2018.

- نسيمة مغرابي، محاضرات في: الدولة والمجتمع المدني، جامعة البليدة 2 كلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2024-2023.

- عالق جميلة، محاضرات في مقياس الدولة والمجتمع المدني، كلية العلوم الساسية جامعة فسنطينة 3صالح بوبنيدر، 2020-2021.

4- المجلات :

- الدسوقي أيمن ابراهيم، **المجتمع المدني في الجزائر (الحقرة- الحصار- الفتنة)**، مجلة المستقبل العربي، عدد357، سبتمبر 2000.

- بلباي اكرام، **"بنية المجتمع المدني في الجزائر وأسس تفعيله"**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة ،المجلد السادس، العدد الرابع، جزائر الجلفة، ديسمبر2022.

- هيبة نامر، **دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الــمجلد 13، العدد1، الجزائر، 2021.

- زيكيو مصطفى، **دراسة إحصائية للجريمة في الجزائر**، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، المجلد 4، العدد7، الجزائر، 20 ديسمبر 2018.

- زبير غزالة، **لمجتمع المدني في الجزائر - الجمعيات نموذجا - ،مجلة التنمية البشرية**، العدد 10، جامعة وهران 2، مارس 2018.

-حسن رضا بشرى، **مقاربات المجتمع المدني من العقد االجتماعي حتى يورغن هابرماس**، مجلة أوراق ثقافية، دار الأمير لثقافة والعلوم، العدد 30، لبنان، 2024.

- مختاري مريم، **"المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في المعوقات الداخلية والخارجية"**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد: 03، العدد 01، جامعة الجزائر3 ابراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، ديسمبر 2013.

- مختاري مريم، **"المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في المعوقات الداخلية والخارجية"**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد: 03، العدد 01، جامعة الجزائر 3 ابراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، ديسمبر2013.

- عجال كمال، **مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 16، ديسمبر،2001.

- عزيز سامية و عيساوي ماريا، **الجريمة من منظورسوسيولوجي الأسباب و الآثار**، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2021.

- عبد اللطيف والي و كمال بوبعاية، **"تفعيل دور الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة"**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثلجي- الأغواط-، المجلد الخامس، العدد الأول، الجزائر،2021.

- فتيحة مرابط، **"المجتمع المدني في العالم العربي فكرة وافدة أم حقيقة رائدة"**، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، المجلد 2، الجزائر أدرار،2005.

- قدوري ريم فتيحة، **"دور موقع الفايس بوك في مكافحة عصابات الأحياء في الجزائر دراسة و صفية تحليلية لمضمون صفحة "مكافحة عصابات الأحياء2" عبر الفيسبوك"**، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، المجلد 12، العدد 04، غيليزان ،الجزائر، ب س ن.

- بوطبال سعد الدين و مغراني سليم، **القيم الإجتماعية و دورها في الوقاية من السلوك الإجرامي**، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة المسيلة، مج 3، العدد 5، الجزائر، 2013.

5- الملتقيات والمؤتمرات :

- محمد أحمد شحاتة حسين، **دور الشريعة الإسلامية في الحفاظ على أمن الفرد والمجتمع ضد الجريمة، بحث مقدمة لمؤتمر: دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع**، كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر، 10-11 مارس 2014.

- عبد الرحمان قريش وعلي شريف حورية، **ملتقى حول واقع الجريمة وأساليب مواجهتها في الجزائر ،عنوان المداخلة: دور القيم في الوقاية من الجريمة والإنحراف في المجتمع الجزائري**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، 13 فيفري 2020.

6- التقارير:

- **المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني**، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، د س ن.

- **ملخص تقرير تقييم مخاطر استغلال قطاع الجمعيات و المنظمات غير الهادفة للربح في تمويل الإرهاب في الجزائر**، صادر عن سلطة الإشراف والرقابة على الجمعيات والمنظمات غير الهادفة للربح، الجزائر، جوان 2025.

8- مواقع الانترنت:

- **الأمم المتحدة والمجتمع المدني.**

https://www.un.org/ar/get-involved/un-and-civil-society

- عقاب يحيى، **بين المجتمع المدني والأهلي.**

https://n9.cl/g0icvn

- مروان حبش، **المجتمع السياسي والمجتمع المدني ودولة المواطنة.**

https://feneks.net/study/poltical/79732-2025-05-26-15-04-194

- سلمان بارودو، **العلاقة الجدلية بين المجتمع المدني والدولة.**

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=63927

- الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

https://www.un.org/ar/get-involved/un-and-civil-society

- المرصد الوطني للمجتمع المدني.

https://marsad.dz/

- عبد الحكيم حذاقة، 2.5 مليون مُريد.. أي تأثير للطرق الصوفية على انتخابات الرئاسة الجزائرية.

https://url-shortener.me/B4ZY

- منظمة مراسلون بلا حدود الجزائر.

https://rsf.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

- قاموس الكتاب المقدس دائرة المعارف الكتابية المسيحية، موقع الأنباء تكلا هيمانوت.

https://st-takla.org/Full-Free-Coptic-Books/FreeCopticBooks-002-Holy-Arabic-Bible-Dictionary/07_KH/kh_29.html

- مرصد سيفيكوس لتتبع الفضاء المدني دولة الجزائر.

https://monitor.civicus.org/country/algeria/

- صفحة "الصفحة الرسمية Oran info".

https://www.facebook.com/profile.php?id=100083627396639

- صفحة "ألجيريانو Algeriano".

https://www.facebook.com/algriano

- صفحة "مكافحة عصابات الاحياء" .

https://www.facebook.com/groups/494637050326150

- موقع إلكتروني لوزارة الشؤون الدينية.

https://n9.cl/b62g4g

- السلطة العليا للشفافية والوقاية من اتلفساد ومكافحتها .

https://hatplc.dz/launch-strategy

- منصة نراكم، الشبكة الجزائرية للشفافية.

https://naracom.hatplc.dz/

- المنصة الرقمية بلغنا.

/https://balighna.hatplc.dz

ثالثاً- المصادر و المراجع باللغة الأجنبية :

Sources :

- The Oxford English , **Arabic Dictionary Of Current Usage.**

References :

- Antonion Gramsci, **Slection From The Prison NoteBook**, Edited And Translated, By Quintin new york, International Publishers.
- Bonger Willem Adriaan, **Criminality and Economic Conditions**. Translated by H.P. Horton, Little, Brown and Company, Boston, 1916.
- Djenaidi Abderrahman et Sebai Ismail, **" Digital Civil Society in Algeria: A Sociological Analysis of its Formation and Interaction "** , Science, Education and Innovations in the Context of Modern Problems IMCRA **,** Vol. 8, N° 1, 2025
- Maurice Cusson ,**« Les relations paradoxales entre la pauvreté et la délinquance »** ,Cahiers de la sécurité, n°4, INHES;France ,avril-juin 2008.
- Birkholz Carlo et Gomtsyan David, **" Immigrant religious practices and criminality: The case of Ramadan "** ,Journal of Comparative Economics.

الفهرس

فهرس المحتويات:

مقدمة 2

الفصل الأول :الاطار المعرفي للمجتمع المدني والجريمة.....8

المبحث الاول: التأصيل المفاهيمي و التاريخي للمجتمع المدني.....9
المطلب الاول : مفهوم المجتمع المدني.....9
الفرع الاول : المقصود بالمجتمع المدني.....9
الفرع الثاني : تمييز المجتمع المدني عن المجتمع السياسي و المجتمع الاهلي.....12
الفرع الثالث : خصائص و وظائف المجتممع المدني.....13
الفرع الرابع : مكونات المجتمع المدني.....16
المطلب الثاني : نبذة تاريخية عن المجتمع المدني.....25
الفرع الاول : المجتمع المدني في حضارة الغربية.....26
الفرع الثاني : المجتمع المدني في حضارة الاسلامية.....27
الفرع الثالث : المجتمع المدني في الدولة الجزائرية.....29
المبحث الثاني: ماهية الجريمة.....33
المطلب الاول : مفهوم الجريمة.....33
الفرع الاول : تعريف الجريمة.....33
الفرع الثاني : مظاهر الجريمة و انواعه 37
المطلب الثاني : عوامل الجريمة و تداعياتها.....39
الفرع الاول : مسببات الجريمة حسب نظريات المدارس الاجتماعية لعلم الاجرام.....39
الفرع الثاني : آثار الجريمة على الفرد و المجتمع.....43
الفصل الثاني : آليات تفعيل و تمكين المجتمع المدني من مكافحة الجريمة 46
المبحث الاول: القوانين و الأعراف كآليات تفعيل و تمكين المجتمع المدني من مكافحة الجريمة.....47
المطلب الاول : القوانين كآليات تفعيل و تمكين المجتمع المدني من مكافحة الجريمة.....47
الفرع الاول :الدستور.....47
الفرع الثاني : المعاهدات و الاتفاقيات الدولية.....48
الفرع الثالث : التشريعات و التنظيمات.....52

فهرس

المطلب الثاني :القيم الإجتماعية كآليات للمجتمع المدني في مكافحة الجريمة.....57
الفرع الاول : المقصود بالقيم الإجتماعية.....57
الفرع الثاني : دورها في الوقاية من الجريمة.....58
المبحث الثاني: الآليات المؤسساتية للمجتمع المدني في مكافحة الجريمة و ضوابط عملها ومعوقاتها..... 59
المطلب الاول : مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مكافحة الجريمة 59
الفرع الاول : دور التنظيمات غير الحكومية في مكافحة الجريمة.....59
الفرع الثاني : دور الاعلام في مكافحة الجريمة.....61
الفرع الثالث : دور المؤسسات الدينية في مكافحة الجريمة.....63
الفرع الرابع : دور المجتمع المدني الرقمي في مكافحة الجريمة 65
المطلب الثاني: ضوابط و معوقات مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة 68
الفرع الأول: ضوابط التي تخضع إليها مؤسسات المجتمع المدني في ممارسة نشاطها.....68
الفرع الثاني : معوقات مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة 73
الخاتمة 78
قائمة المصادر والمراجع.....84
الفهرس.....97

ملخص:

تعتمد مختلف الدول على إشراك المجتمع المدني في إستراتيجياتها لمكافحة الجريمة، كأحد مظاهر الديمقراطية التشاركية في سياستها الجنائية، وذلك لما يحوزه المجتمع المدني من وسائل ومؤسسات فعالة تسمح بمعالجة إجتماعية ذاتية للجريمة دون لجوء للطرق تقليدية المعتمدة من السلطات الأمنية والقضائية، اذ أن مؤسسات المجتمع المدني متشعبة في مختلف المجلات من جمعيات، نقابات، تنظيمات ذات طابع دينيى كالزوايا، إعلام مستقل ومجتمع مدني رقمي الناشط في شبكات الإنترنات يسمح بالوصول واستهداف لكامل أفراد المجتمع مما يسمح بمكافحة شاملة لمختلف المظاهر الإجرامية، ومن خلال ذلك فإن وجود مؤسسات المجتمع المدني كسلطة مستقلة فاعلة في الدولة بشكل عام وفي مكافحة الجريمة بشكل خاص أمر لازم وذلك وفق المقاربة العلمية: (الدولة = المجتمع المدني + المجتمع السياسي).

كلمات مفتاحية:

المجتمع المدني، الجريمة، المنظمات الغير حكومية، الديمقراطية التشاركية، المعالجة الذاتية الإجتماعية للجريمة، السياسة الجنائية، إستراتيجيات مكافحة جريمة.

Abstrat :

Different countries rely on involving civil society in their crime prevention strategies as a manifestation of participatory democracy within their criminal policy. This is due to the effective tools and institutions that civil society possesses, which enable a form of social self-regulation in addressing crime without resorting to the traditional methods employed by security and judicial authorities.

Civil society institutions are diverse and spread across various fields, including associations, trade unions, religious organizations such as *zawiyas*, independent media, and digital civil society active on internet networks. This diversity allows for broad access to and engagement with all members of society, thereby enabling a comprehensive approach to combating different forms of crime.

Accordingly, the existence of civil society institutions as an independent and effective within the state in general, and in combating crime in particular, is essential, in line with the scientific approach: (State = Civil Society + Political Society).

Key Word :

Civil Society, Crime, Non-Governmental Oraganizations (NGO), Participatory Democracyl, Cummunity-based Social Control of Crime, Criminal Policy, Crime Prevention Strategies.